



الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، أوامر ومراسيم  
قرارات، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات

الادارة والتحريض الأمانة العامة للحكومة	خارج الجزائر	تونس داخل الجزائر المغرب موريطانيا	الاشتراك السنوي
طبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	سنة	سنة	النسخة الأصلية النسخة الأصلية وترجمتها
و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 15. 18. 65. الى 17 ح ب 50 - 3200	150 دج 300 دج بما فيها نفقات الإرسال	100 دج 200 دج	

نؤمن بالنسخة الأصلية 250 دج تمن النسخة الأصلية وترجمتها 500 دج تمن العدد للستين السابقة : حسب التسعيرة. وتسلم الفهارس  
مجاناً للمشتركيين. المطلوب منهم ارسال لفات الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكتهم. الانلام بطالبيهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 دج تمن  
النشر على أساس 20 دج للسطور .

# الميثل في الخطى

## فهرست

## محضر اثبات نتائج الاستفتاء النهائية في اثراء الميثاق

الوطني • ١٤٣ ص

مراجع تنظيمية

مرسوم رقم 86 - 22 مؤرخ في 30 جمادى الاولى عام 1406 امواافق 9 فبراير

سنة 1986 يتعلّق بنشر الميثاق الوطني الموافق عليه في استفتاء

١٦. ينایر سنة 1986 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية.

# مَحْضَر

## إثبات نتائج الاستفتاء النهائيّة في إثراء الميثاق الوطني

وقد أودعت الظروف المختومة المعتوية لمحاضر تركيز نتائج الاستفتاء مع ملحقها بالمكتب قصد اعلان النتائج. وقد تم بعد ذلك احصاؤها. وقد سجلت نتائج العملية في الجدول التالي :

وقد درست اللجنة بعد ذلك الملاحظات الواردة في محاضر تركيز النتائج المعدة من قبل المaban الانتخابية للولايات وتأكدت من عدم وجود آية شكوى ثم أثبتت بعد ذلك اللجنة الانتخابية الوطنية نتائج الاستفتاء النهائيّة في إثراء الميثاق الوطني :

- عدد الناخبين المسجلين : ١٠.٩٥٤.٠٦٣

- عدد الناخبين : ١٠.٥٠٢.٥٢٤

- عدد الأصوات المعتبرة : ١٠.٤٢٨.٤٢٢

في سنة ألف وتسعمائة وستة وثمانين وفي اليوم السابع عشر من شهر يناير على الساعة التاسعة اجتمعت اللجنة الانتخابية الوطنية لدى المجلس الأعلى بمحضر :

السيد // محمد الصالح محمدى، رئيسا،  
والسادة : - عبد القادر بونابل،  
- عمار حمودة،  
- بلحاج محى الدين،  
- السعيد بن حديد.

وقد قامت اللجنة باحصاء الأصوات كما هي مبينة في محاضر جمع النتائج وتركيزها على مستوى الولايات والسفارات الجزائرية.

جدول وصفى عن نتائج الاستفتاء في إثراء الميثاق الوطني

الولايات	نعم	لا	الولايات	نعم	لا
- أدرار	٩٠٤٧٣ صوتا	٢٠ صوتا	- تامنفست	٣٨٦٠٢ صوتا	٢٣٦ صوتا
- الشلف	٢٩١٣٦٣ صوتا	١١٥٤ صوتا	- تبسة	١٩٥١٥١ صوتا	١٧٢ صوتا
- الأغواط	١٠٥١٥٥ صوتا	٩٠ صوتا	- تلمسان	٣١٥١٨٤ صوتا	٨٢٠٨ صوتا
- أم البواقي	١٧٩٧٣٧ صوتا	٢١٢ صوتا	- تيارت	٢٦٣٠٤٦ صوتا	١٣٢٦ صوتا
- باتنة	٣١٣٠٨٦ صوتا	٢١٤٦ صوتا	- تizi وزو	٤٠٤١٢٠ صوتا	٦٩٦١ صوتا
- بجاية	٢٧٢٣١١ صوتا	٧٥٨٨ صوتا	- الجزائر	٧٣٦٦١٨ صوتا	٦٥٥٦ صوتا
- بسكرة	١٩٢٠٩١ صوتا	٩٥٧ صوتا	- الجلفة	٢١٩٨٣١ صوتا	١٤٢ صوتا
- بشار	٩٢٨٣٦ صوتا	٤١٣٧ صوتا	- جيجل	١٨٧٥٢٥ صوتا	٤١٧٢ صوتا
- البليدة	٢٩٣٧٠٦ صوتا	١٩١٦٧ صوتا	- سطيف	٤٤١٠٩٤ صوتا	٩١٤ صوتا
- البويرة	٢٣٣٧٢٨ صوتا	١٢٩٧ صوتا	- سعيدة	١١٤٢٦٣ صوتا	٦٥٥ صوتا

## الجدول (تابع)

الولايات	نعم	لا
تيسسييلت	95186	20 صوتا
الوادى	152816	100 صوت
خنشلة	118539	18 صوتا
سوق أهراس	151917	291 صوتا
تيبازة	294239	1583 صوتا
ميلاة	244367	613 صوتا
عين الدفلى	228867	127 صوتا
النعامة	58388	80 صوتا
عين تموشنت	134130	20 صوتا
غرداية	106359	714 صوتا
غليزان	221889	495 صوتا

ان النتائج المحصل عليها بالنسبة لمجموع التراب الوطنى كما يلى :

لا : 169.488

نعم : 10.258.934

## الجدول (تابع)

الولايات	نعم	لا
سكيكدة	247505	9913 صوتا
سيدي بلعباس	194320	1597 صوتا
عنابة	226320	16 صوتا
قالمة	188645	104 صوتا
قسنطينة	288876	6674 صوتا
المدية	267087	1965 صوتا
مستغانم	195313	4799 صوتا
المسيلة	253345	238 صوتا
معسكر	256115	647 صوتا
ورقلة	133566	860 صوتا
وهراز	494301	4997 صوتا
البيض	83979	23 صوتا
ايليزي	30885	375 صوتا
برج بوعريريج	197190	51 صوت
بومرداس	257925	7839 صوتا
الطارف	120151	00 صوت
تندوف	36794	314 صوتا

## السفارات

سفارات الجزائر بافريقيا	874 صوتا	لا : 25 صوتا
سفارات الجزائر بالمغرب العربى	11876 صوتا	141 صوتا
سفارات الجزائر بالشرق العربى	2113 صوتا	58 صوتا
سفارات الجزائر بآسيا	160 صوتا	02 صوتان
سفارات الجزائر بأوروبا الشرقية	955 صوتا	56 صوتا
سفارات الجزائر في أمريكا	409 صوتا	17 صوتا
سفارات الجزائر بأوروبا الغربية	5486 صوتا	292 صوتا
سفارة الجزائر بفرنسا	228056 صوتا	10984 صوتا
ان النتائج المحصل عليها بالنسبة لمجموع السفارات الجزائرية كما يلى :	249.929 نعم	لا : 11.575

إلى كل من السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية (خمس نسخ) والسيد وزير العدل (أربع نسخ).

حرر بالجزائر في ١٧ يناير سنة ١٩٨٦

رئيس اللعنة الانتخابية الوطنية

السيد / محمد الصالح محمدی

## أعضاء اللعنة الانتحارية الوطنية :

السيد/ عبد القادر بونايل

السيد/عمار حمودة

السيد/ يلجاج محي، الدين

السيد / السعيد بن حمد

ان. نتائج استفتاء 16 يناير سنة 1986 لمجموع الاصوات (في التراب الوطني والخارج) كما يلى:

نعم: 10.508.863 لا: 181.063 صوتا

ملاحظة

لاحظت اللجنة الانتخابية الوطنية من دراسة المحاضر الولاية ومن عدم اشتتمالها على أية شكوى : ومن نسبة مشاركة المواطنين المرتفعة ان عملية الاستفتاء تمت في احسن الظروف.

أعد هذا المحضر في عشر نسخ، يحتفظ  
بواحدة منها بمقر المجلس الاعلى ويبعث بالاخرى

# مَارِسِيَّةٌ تَنظِيمَةٌ

- وبناء على محضر اللجنة الانتخابية الوطنية،
- وبناء على اعلان نتائج الاستفتاء،
- يرسم ما يلى :

مرسوم رقم 86 - 22 مؤرخ في 30 جمادى الأولى  
عام 1406 الموافق 9 فبراير سنة 1986 يتعلق  
بنشر الميثاق الوطني الموافق عليه في  
استفتاء 16 يناير سنة 1986، في الجريدة  
الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية.

المادة الاولى : ينشر في الجريدة الرسمية  
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،  
الميثاق الوطني الموافق عليه في استفتاء 26  
پيابر سنة 1986 .

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 30 جمادى الاولى عام 1406  
الموافق 9 فبراير سنة 1986.  
**الشاذلي بن حديث**

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 5 و 6  
وIII منه.

— وبمقتضى القانون رقم 80 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1400 الموافق 25 أكتوبر سنة 1980، المعديل والمتتم، والمتضمن قانون الانتخابات،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 304 المؤرخ  
في ٢ ربيع الثاني عام ١٤٠٦ الموافق ١٤ ديسمبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اَمْلَأْتُكُمْ كُلَّ مَا قُلْتُمْ

تَهْمِيد

وفي هذا الصدد تمثل ثورة نوفمبر العظيمة لحظة رائعة من لحظات هذا التاريخ، ونبتة كريمة تغدت بروح الاسلام وتطورت ضمن مفاهيمه للعدالة والتحرر والتقدم واستفادت من ابداعات العصر في الوقت نفسه، ومن هنا كان لها ذلك الصدى الواسع الذي أحدثته في العالم، وذلك النجاح الذي ما يزال مثار اعتزاز، ومضرب مثل، ونموذج تحرر.

ان تعرك الشعب الجزائري عبر هذه الثورة قد حقق انتصارا من اعظم الانتصارات بفضل ما بذله من تضحيات جسام، وما أبداه من تصميم واستبسال، وما كان له من تنظيم محكم قائم على ايمان صادق ورؤى واضحة، ساعده على تأمينهما الاعداد السياسي والنفسى والفكري الذى مهد لاول نوفمبر 1954 وجعل الشعب يتعدد معنويا من خلال كفاحه واصراره على أن الاسلام دينه والعربية لفته والجزائر وطنه. تلك هي العوامل الاساسية التي جعلت استرجاع الاستقلال أمرا ممكنا.

لقد رأى الشعب بمجموعه فى نداء أول نوفمبر، الوسيلة الفعالة لوضع حد نهائى لعهود الاحتلال والعبودية والقهر والاذلال، ووجد فيه

ان المبادئ التى نصت عليها مواثيق الثورة الجزائرية ونصوصها منذ أول نوفمبر الى المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني، لا سيما الميثاق الوطنى فى صياغة 1976، مستلهمة من تاريخ الجزائر وحضارتها ومن الكفاح العريق الذى خاضه الشعب الجزائري عبر مراحل تطوره منذ فجر التاريخ.

ويشكل تاريخ الجزائر، منذ العهود القديمة حتى الآن، حلقات يتصل بعضها ببعض اتصالا يكشف عن عدد من الثوابت أصبحت هي المقومات الأساسية للشخصية الوطنية الجزائرية، وهي ثوابت تفسر مسار هذا التاريخ وتتساعد على فهم اطواره.

لقد هز الشعب الجزائري في تاريخه الطويل فترات مجد وازدهار واستقرار وانتاج فكري وحضاري كما مر بظروف عصيبة خاض فيها حروبا ضارية وكفاحا مريرا ضد محاولات الفزو الاستعماري والاحتلال الاجنبي والمد الصليبي. ومن خلال تلك المعارك أكد الشعب الجزائري تعلقه الشديد بالعروبة والاستقلال واستعداده للدفاع عن وطنه وسيادته، والذود عن كرامته.

لها عمدت القيادة السياسية المنبثقة من المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني إلى تقديم التصريحات المطلوبة في إطار المبادئ التي أكدتها الميثاق الوطني.

وهكذا تمت، على امتداد سنوات سبع، دراسة أهم المشاكل التي نجمت عن تطبيق المبادئ التي تعددت والمشاريع التي خططت، أو تلك التي تولدت عن التفاوت بين ما أتيح من أهداف اقتصادية واجتماعية وما تحقق من أهداف ثقافية. فقد تم بعث الملف الثقافي وسياسات التعليم والتكون، وقضايا الزراعة، والرى، والشباب، ومسائل التصنيع، والتمويل، وسياسة تنظيم الأسرة، والهيئة الممرانية، وكل ما يتصل بالتنمية من قريب أو بعيد.

ولا شك أن أهمية النتائج التي ترتبت على دراسة كبريات القضايا والمشاريع، والثوابين التي اتعدت لتطبيقها، قد أصبحت تشكل تجربة عملية. تصلح أن تستخرج منها خلاصة نظرية ينبغي أن تضاف إلى العصيلة التي تضمنها الميثاق الوطني الذي تمت صياغته منذ عشر سنوات.

ومن هنا بدت ضرورة إثراء الميثاق الوطني، باعتباره تنويعاً لمجهودات، واستخلاصاً للعبرة مما تحقق من منجذات، وبوصفه نتيجة للتحليل الموضوعي للواقع الوطني الجديد، وللعرض على تجسيد التطابق بين ما يطمح الشعب إلى تحقيقه من أهداف، وما يتتوفر لديه من امكانيات.

فعملية إثراء الميثاق الوطني تنطلق اذن من العرض على تدارك جوانب النقص التي لوحظت في صياغة ١٩٧٦، كما تعتمد على ترسين المكاسب التي تحققت خلال العشرية الماضية، وعلى ضرورة مواجهة الاعراض المرضية التي نتجت عن جدلية التطور، من جهة، والتي ترتبط، من جهة أخرى، بمخلفات الاستلاب الثقافي والتغلف الفكري.

كما تؤكّد هذه العملية التمسك بالثوابت وتراجع المتغيرات. وقد تمت في إطار العرض على تأمين بعدين أساسيين لا بد منهما لكل

الاسلوب الناجع لتحرير الوطن وتحقيق الاهداف التي أجمع عليها في مسيرةه التاريخية الطويلة، فهب بكلمه، والتف حول جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، وخاض معركة ضاربة خرج منها في نهاية المطاف منتصراً، وذلك بالرغم من الوسائل الجهنمية التي استخدمتها الدولة المستعمرة بمساعدة قوى الحلف الاطلسي.

كل ذلك جعل أول نوفمبر أكبر من تحرك مسلح، بل ثورة لتاريخ، وانبعاثاً لشخصية، وأحياء لثقافة، وتأكيداً لقيم الدين الاسلامي العنيف.

ان مدى تعرّك الشعب الجزائري وم دولاته في اطار ثورة أول نوفمبر، هي التي تفسّر عمق التحولات الاجتماعية التي تحققت على امتداد سبع سنوات ونصف وأفضت الى بصورة عمد من المبادئ والاهمال الاقتصادية والاجتماعية، أكدت ضرورة تجسيم عدالة اجتماعية حقيقة.

وهذا ما تحقق تدريجياً، رغم الكثير من الصعوبات. فقد توالت الخطوات العملية التي تستجيب لمطامع الجماهير، ابتداء من استرجاع الثروات المنجمية، وتأميم شركات التأمين والبنوك، والتحكم في التجارة الخارجية، واسترجاع الثروات الطاقية، الى آخر التدابير التي استخلصتها ونظرتها صياغة ١٩٧٦ للميثاق الوطني.

على أن المنجزات العديدة التي تحققت في اطار مسعى التحرر الكامل وتوزيع ثمار التنمية، اعتماداً على النهج الاشتراكي، لم تخل من نقص شأن كل عمل بشري.

ولقد نص الميثاق الوطني في صياغة ١٩٧٦ على «أن المؤتمر يستطيع تعميق مفاهيمه وتوجيهاته، كما يستطيع أن يدخل عليه التسويفات والتصريحات الضرورية على ضوء ما يمليه تطور الشورة في جميع الميادين».

ثوابتها التاريخية فتبني، عه بینة من أمرها، تاريخها كلها.

لهذا يتعين الاهتمام بمجموع هذا التاريخ منذ بدايته الأولى إلى غاية هذا اليوم ل تستطيع الأمة استجلاء مراحل تكون شخصيتها التي عرفت منذ القدم بالغير على العربية ومناهضة محاولات الغزو الأجنبي والتلوّس الامبريالي. ولم يكن من محض الصدفة أن يطلق سكان البلاد على أنفسهم تسمية الامازيغ، أي الاحرار، منذ أن دخلت هذه المنطقة ضوء التاريخ.

ولقد تحدّدت الملامح الأساسية للجزائر تدريجياً متأثرة بمحيطها الجغرافي وبال المجال الفكري الذي ساد إفريقيا والشرق وحوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تفاعل سكان الجزائر منذ عصور ما قبل التاريخ، مع الأحداث في هذه المناطق تأثراً وتأثيراً، كما تدل على ذلك رسوم التassili، وبقايا الانماط المعيشية القديمة، ومختلف المعتقدات التي كانت سائدة في المنطقة. وكانت هناك هجرات بشرية وروافد ثقافية من الشرق وبعض مناطق إفريقيا إلى بلدان الشمال الإفريقي، ومن الشمال الإفريقي إلى الشرق وبعض المناطق الإفريقية الأخرى.

ان توجه الثورة الجزائرية في هذه المرحلة من تطورها لاعداد حلول عقلانية لمشاكل الساعة وقضايا المستقبل وتمكن الأجيال القادمة من القدرة على مواجهتها يفرض العناية بالتاريخ الوطني، القريب منه والبعيد.

ذلك ان الدراسة المتمعنة لمجموع هذا التاريخ هي التي تمكن أجيال اليوم والغد من تبيان مواطن العظلمة والقوة وفهم عواملها، وتسمح لها في الوقت نفسه بأن تلمس مواطن الضعف وعوامل الهزيمة وأسباب التقهقر.

وان تتبع الأطوار المختلفة التي مر بها الشعب الجزائري لضرورى لتبيّن ذلك التسلسل التاريخي المترابط العلقات الذي أفضى إلى ثورة نوفمبر 1954 وما تولد عنها من تحولات إيجابية جذرية.

حركة تريد أن تصل إلى مداها دون انحراف ولا جمود، وهم بعد الاستمرارية وبعد التجديد والإبداع.

وتلك هي السنة التي اعتمدتها الثورة الجزائرية منذ اندلاعها حتى الآن، كما يتبيّن ذلك من استعراض نصوصها الأساسية، بدءاً ببيان أول نوفمبر، إلى ميثاق الصومام، إلى برنامج طرابلس إلى ميثاق الجزائر إلى بيان 29 جوان 1965 إلى الميثاق الوطني في صياغته الأولى.

ان استقراء تاريخ الجزائر قريبه وبعيدة، واستعراض المراحل التي قطعتها الثورة الجزائرية منذ اندلاعها حتى الآن، يجدان خطوط تواصل ينتظم فيها الشعب الجزائري، ويبينان انسجاماً في العمق لا تستطيع العوارض السطحية والمشاكل الطارئة ان تعجبه عن الدارس المتمعن والمناضل المسؤول.

لكن الاستمرارية يهددها خطير الجمود والدوغماتية، ان هي لم تتعزز بالسهر على تأمين بعد التجديد والإبداع. وهو النهج الذي اعتمدته القيادة السياسية في عملية الإثراء، ايماناً منها بأن تحقيق الانسجام بين الاستمرارية والتجدد شرط ضروري لكي تواصل الثورة الجزائرية رسالتها التاريخية، وتمكن من مجابهة التحديات التي تطرحها السنوات القادمة.

### الأسس التاريخية للمجتمع الجزائري :

التاريخ أحد العناصر الأساسية للشخصية الوطنية وسجل وحدة الأمة.

وان أهمية التواصل التاريخي في مسيرة الشعب الجزائري عبر الأزمنة لهي التي دفعت القاعدة الشعبية خلال مناقشات جماهيرية واسعة شملت كامل أرجاء الوطن إلى المطالبة بالتركيز على الجانب التاريخي في الصياغة الجديدة للميثاق الوطني حتى تتمكن الأجيال القادمة من معرفة

المتوسط، تخشاها قرطاجنة، وتخطب روما ودها، وتعتز بعض الامارات اليونانية بالتحالف معها، نظراً إلى مساحتها في تأمين مسالك التجارة العالمية.

وقد عبر ماصينيضا عن غيرته على استقلال الدولة النوميدية وعزمها على تعبيء الشعب لمواجهة الاطماع الأجنبية من خلال الشعار الذي رفعه وهو «افريقيا للافارقة». فكان أول صوت يرتفع لاعلان حق الافارقة دون غيرهم في تسيير شؤونهم، وفي أن يكونوا أسيادا فوق أرضهم.

وهكذا كان قيام الدولة النوميدية منذ ذلك العهد القديم دليلاً ملماوساً على ما يمكن أن يتحقق الشعب من انتصارات على العدو الخارجي وعلى الذات، كلما صاح العزم، واتضحت الرؤية، وتوحدت القيادة، وكان السلاح الأساسي قبل كل شيء وبعد كل شيء هو الاعتماد على النفس، وتسيير الامكانيات الذاتية وتهيئة طرق الاستثمار.

وقد استمرت دولة نوميديا قائمة إلى عهد يوغرطا، لكن توسيع الامبراطورية الرومانية واندحار قرطاجنة أغريا روما بأن تتسلط على نوميديا، يقيناً منها بأن استمرار الدولة النوميدية قوية مستقلة يعني عرقلة خططها التوسعية في أراضي شمال افريقيا، التي كانت تريدها خزانة يؤمن احتياجاتها الغذائية، ويشكل عمقاً استراتيجياً لها.

## 2 - المقاومة المسلحة :

إلا أن نقاط الضعف الداخلية، والتنافس على السلطة، وانعدام عقيدة موحدة، كل ذلك كان خيراً حليف للعدو الخارجي الذي استطاع، بعد فترات استقرار معتبرة، أن ينخر تدريجياً هذه الدولة بتجزئتها الأرض، وتفتيت السيادة، تمهدًا للقضاء الكلي عليها.

وقد تصدى الشعب بقيادة يوغرطا لهذة المعادلة مدافعاً عن تراث أسلافه، فسعى إلى صيانة وحدة الدولة، وحرص على رفع وصاية روما عن نوميديا، وتأمين استقلال دولتها.

## 1 - الدولة النوميدية :

يمتد تاريخ الجزائر على حقب تضرب جذورها العريقة في أزمنة موغلة في القدم. وقد عرفت الجزائر عند بدايات دخولها في العصور التاريخية - مثل غيرها من بلدان العالم - عدة امارات استندت إلى التنظيم القبلي. لكن التعلق بالعرية، والدفاع عن الأرض، وما يتترتب على ذلك من مقاومة للسيطرة الأجنبية، كل ذلك ما لبث أن شكل مجموعة مثل دفعت في اتجاه توحيد القيادة، ومهدت الطريق لقيام دولة منظمة.

وكان ظهور دولة منظمة في نوميديا منذ عصر ماصينيضا وصيفاقس تتوسعاً لمحاولات سابقة ما فتئت تبحث عن السبيل الأمثل لتعزيز الأرض، وتنظيم المجتمع، وبناء قوة ذاتية كفيلة برداع الاطماع الأجنبية، كما كانت استخلاصاً جيداً لتجارب المواجهة الساخنة للإطماع الخارجية، من جهة، والمعاناة المزمنة للأمراض السياسية والآفات الاجتماعية الداخلية، من جهة أخرى.

وفعلاً فقد خاضت نوميديا معركة بنائها كدولة على عدة واجهات، وخاصة في عهد ماصينيضا الذي سخر الوسائل السياسية، والعسكرية، والدبلوماسية من أجل تحقيق الوحدة الوطنية، وبنى جيشاً برياً قوياً وأسطولاً بحرياً للتمكن من صد محاولات الاحتلال وتأمين مسالك التجارة الخارجية، كما عمل في الوقت نفسه على حمل السكان الرحيل على الاستقرار عن طريق تعليمهم وتعويذهم الزراعة وفنائيتها، وعمد إلى تطوير شبكات الري، مما أدى إلى ازدهار اقتصادي كبير.

ولم يهمل ماصينيضاً بعد الثقافي في بناء الدولة، بل سعى إلى الاستفادة من رواد الثقافتين اليونيكية واليونانية من أجل توظيفها في تطوير حضارة وطنية لا تقتصر على نظم الادارة ووسائل التسيير.

وما لبثت دولة نوميديا، نتيجةً لذلك، أن أصبحت لها سمعة خارجية ذات شأن. فقد فرست وجودها كقوة مهيبة في حوض البحر الأبيض

وقد وجد سكان «جزيرة المغرب» في الإسلام دعوة دينية، وفكرية، وسياسية، واجتماعية تختلف عما عرفوه في الماضي من دعوات، لذلك أقبلوا عليه أقبالاً منقطع النظير، كما يدل على ذلك اختفاء كل المعتقدات الأخرى اختفاء كلها، في أجل قصير.

وقد كان ذلك من بين العوامل الأساسية التي أدت إلى تمازج العناصر الإسلامية وخاصة العربية منها مع سكان نوميديا تمازجاً سهلاً تقارب الانماط الاجتماعية، وتشابه التنظيمات القبلية، زيادة على تبادل التأثيرات والهجرات في العصور السابقة للإسلام، والانتماء إلى مجال حضاري مشترك.

وهكذا تضافر عوامل أساسيات : يسر التعليم الإسلامية وجاذبيتها، من جهة، وتشابه الانماط الاجتماعية، من جهة أخرى، على تحقيق اندماج حضاري اذ تولدت عن ذلك كله تركيبة بشرية منسجمة، متماسكة دينياً، ثقافياً واجتماعياً، سياسياً، تكون وحدة كاملة.

فقد كان دخول الإسلام إلى المنطقة واقبال أبنائها عليه، بالإضافة إلى الترابط العضوي بين الإسلام ولغة العربية بصفتها لغة القرآن، بداية عهد جديد أدخل تغييرًا حاسماً على المنطقة، وصهر بنياتها الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، في بوتقة الحضارة العربية الإسلامية.

وبذلك أصبح مجموع سكان الجزائر يشكلون مجتمعاً جديداً اكتملت مقومات شخصيته في خلل حضارة الإسلام، واستأنفت الجزائر، ضمّن المغرب العربي الإسلامي، مسيرتها الحضارية التي كانت قد توقفت بسبب التسلط الروماني.

وما لبث الإسلام، مع الثقافة العربية ومفاهيم الحضارة الجديدة، أن أصبح هو المرجع والأساس لظهور القيم الجديدة التي يقوم عليها اذكاء المشاعر والتأثير في الجماهير، وصنع البطلات.

ومن هنا أصبح عقبة بن نافع، وموسى بن نصیر، وطارق بن زياد، أبطالاً يعتز بهم المجتمع الجديد، ويردد ذكرهم، ضمن قائمة الأبطال الذين تولوا نشر الإسلام في هذه الديار.

ان استمرار تلك المقاومة سنوات طويلة في مواجهة أكبر دولة في ذلك العهد يدل على التكافف الشعبي حول يوغرطا وعلى تجاوبه مع الاهداف التي أعلنها في إطار الحفاظ على مقومات الدولة وعلى استقلالية قرارها.

فقد توصلت المعركة ضد الوجود الروماني حتى القرن الرابع الميلادي عبر عدد من الثورات الشعبية بقيادة تاقفاريناس ومن جاءوا بعده، وتحولت الجزائر، على امتداد الاحتلال الروماني، إلى ميادين ملتهبة، مما يدل على ان قيم الصمود والنضال من أجل التحرر واستعمال الامكانيات المتاحة ضد المحتلين ظلت حية في ضمير الشعب على مر تلك العقب.

### ٣ - الصمود الثقافي والثورة الاجتماعية :

على أن المقاومة ضد الوجود الأجنبي لم تكن عسكرية فقط، بل اتخذت أيضاً طابع صمود ثقافي ومواجهة عقائدية. ذلك أن نوميديا كانت قد تعاملت مع ثقافات الشرق الأدنى وحوض البحر الأبيض المتوسط وافريقياً. وعندما أراد الاستعمار الروماني أن يعتمد على قوة الكنيسة لتأييد سلطته، وظف النوميديون ثقافتهم في مقاومة الاستعمار الروماني على صعيد الفكر والمعتقد إلى جانب المقاومة العسكرية. وهكذا ظهر المذهب الدوناتي الذي تقبله السكان لأنّه كان يقاوم الكنيسة المسيحية التي كانت تخدم سلطان روما.

ولم يكدر يحل القرن الرابع حتى عرفت الجزائر ثورة ذات بعد اجتماعي واضح قام بها العمال الزراعيون ضد المعمرين الرومان والاقطاعيين المعلين الذين ترموا.

وقد كان التعام المقاومة العسكرية بالشورة الاجتماعية والمقاومة العقائدية تعبيراً واضحاً هن تجسيد دعوة التحرر مع مطلب مواجهة الاستغلال ومحاربة التسلط بقوة المال.

### ٤ - ظهور الإسلام :

كان ظهور الإسلام ثورة شاملة، إنسانية المسعي، عالمية المبادئ، عربية اللسان.

أهميةها من موقعها المتحكم في طريق تجاري هام يربط بين الصحراء الجزائرية والبلدان الأفريقية التي تقع جنوبها والساحل الذي كانت له علاقات تجارية مع أوروبا. ولذلك أُسست الدولة الحمادية مدينة الناصرية أو بجساية على انقاض صلادي الفينيقية فجاءت امتداداً للقلعة على البحر، ثم أصبحت عاصمة للدولة فيما بعد. وقد عرفت الدولة الحمادية ازدهاراً اقتصادياً وثقافياً وتطوراً عمرانياً كبيراً ظهر في انتعاش عدة مدن وتطورها مثل بسكرة وسطيف و مليانة والمدية ومدينة الجزائر.

#### ٦ - الموحدون وبناء المغرب العربي :

تعاقبت دول مختلفة على بلدان المغرب العربي، بعد أن انفصلت إدارياً عن الدولة المركزية، لكنها اتحدت في عهد الدولة الموحدية، التي اقترنت نجاحها بعمرانية المهدى بن تومرت الفكرية وعمرانية عبد المؤمن بن علي السياسية وخبرته العسكرية.

وقد قامت هذه الدولة على انقاض الدولة الزييرية - الحمادية في الجزائر، والزيرية - البدائية في تونس، والمرابطية في المغرب الأقصى، واستطاعت أن تحقق وحدة المغرب العربي للمرة الأولى في تاريخه الطويل، فدانت لها جميع جهات المنطقة شملاً وجنوباً، شرقاً وغرباً.

وبذلك أصبح المغرب العربي كله موحداً سياسياً، بعد أن كانت وحدته قاصرة على الجوانب الثقافية والدينية وإلى حد ما على الجانب الاقتصادي.

وقد ساعد تحقيق هذه الوحدة على تنشيط العمران وازدهار الاقتصاد، كما أدى إلى تطور ثقافي وعلمي منقطع النظير. ومن خلال ذلك ساهم المغرب العربي بعطاءات حضارية معتبرة في هذا العهد يمثلها بروز عدد من رجالات العلم والأدب والدين.

ويؤكد أهمية دور الدولة الموحدية في المجال الفكري وعطائهما الحضارية بروز فلاسفه كانت لهم

وإذا كانت الجزائر قد عرفت محاولات لإقامة حكم محلى كان ايداناً بانتهاء عهد الحكم المركزى، الذى كانت بلدان المغرب العربي تابعة بمقتضاه لعاصمة الخلافة الإسلامية بالشرق، حكماً وإدارة وتوجيهها، فهى لم تشد فى ذلك عن غيرها من البلدان الإسلامية، لاسيما أن كل تلك المحاولات، سواء كانت بالشرق أو المغرب أو الاندلس، قد تمت فى إطار التمسك بمبادئ الإسلام وتعاليمه وأحكامه، ولم تكن انتفاضة عليه أو انحرافاً عن حقيقته.

ذلك أن الجزائر أصبحت، بحكم النظام العالمى الجديد الذى أحدثته ثورة الإسلام، جزءاً لا يتجزأ من العالم الإسلامي المتراحم للأطراف. ولذلك ما لبثت أن دخلت حلبة الصراعات التى كانت قائمة بين المذاهب الإسلامية.

#### ٥ - الدولة الرستمية :

كانت الدولة الرستمية أول دولة فى العهد الإسلامي بالجزائر سجلت قيام حكم وطني منفصل إدارياً عن الحكم المركزى الإسلامي.

وما لبثت عاصمتها تيهرت أن عرفت ازدهاراً اقتصادياً معتبراً تجاوزت أهميته حدود الدولة. وكانت سيطرة تيهرت على ما سمي بطريق الذهب الوارد من إفريقيا فى اتجاه البحر الأبيض المتوسط عملاً أساسياً فى تحقيق ذلك الازدهار بما بعده الثقافية والعمانية، كما كان تسامح الدولة الرستمية فى تعاملها مع المذاهب الأخرى سبباً فى جذب الكفاءات والخبرات لهذه الدولة.

#### ٤ - الدولة الزييرية - الحمادية :

وفي هذا الإطار أيضاً، ظهر حكم بنى زيري فى المغرب الأوسط، وحكم بنى باديس فى المغرب الأدنى.

وقد عرفت الدولة التى أسسها بنو زيري باسم الدولة الزييرية، وكانت عاصمتها الأولى آشير، ثم القيروان. وفي عهد بنى حماد كانت العاصمة الأولى قلعة بنى حماد، التى كانت تستمد

هذا الانحسار، فتدهرت أوضاعها السياسية، وتکاثر عدد الطامعيين في الحكم.

وزاد في تعقيد الوضع سقوط غرناطة الذي كان ايداناً بانطلاق موجة صليبية جديدة في اتجاه المغرب الإسلامي الذي أدركت أوروبا المسيحية أهميته في الكيان الاستراتيجي والغرافي السياسي للإسلام. وهكذا وجدت الجزائر نفسها في موقع الصدارة، وأصبحت في طليعة الاهداف التوسعية المسيحية.

ولم يكن من محض الصدفة أن تتمكن إسبانيا، بعد مرور ثلاثة عشر عاماً على سقوط غرناطة، من الاستيلاء على المرسى الكبير، ثم وهران واستهداف عدد من الموانئ الجزائرية ليس للاحتلال فقط، لكن بهدف تنصير السكان أيضاً، كما جاء في بيانات المسؤولين الإسبان.

ان ضعف الدوليات التي كانت قائمة آنذاك لم يحل دون قيام مقاومة شعبية، استطاعت أن تحد من المد الصليبي الجديد، رغم انعدام القيادة السياسية القوية. ذلك أن الإسلام كان، منذ عهد بعيد، عنصر تماسك اجتماعي، ومحرك صمود دائم، وعامل تعبئة جماعية. على أن الاستعداد الشعبي لمقاومة مشاريع الاحتلال الأوروبي سرعان ما تحول إلى قوة منظمة عندما اكتشفت الفئات الشعبية بحسها السليم في الأخويين عروج وخين الدين قيادة سياسية يمكن أن تجمع شملها، وتوحد شتاتها، وفعلاً، فقد أصبحت الجزائر تتتوفر على أسطول بحري ما لبث أن صار قوة رادعة في حوض البحر الأبيض المتوسط ساعدت على إقامة قاعدة لحكم كان أساس ما يمكن تسميته، دون مبالغة، الدولة الجزائرية الحديثة بنظامها المستقل وهيئاتها المحددة، وهي الدولة الجزائرية في العهد العثماني.

وقد اعتمدت هذه الدولة على قوة أسطولها في تنظيم الجهاد البحري لصد الاطماع الأجنبية واحباط محاولات الصليبية الجديدة.

شهرة عالمية مثل ابع رشد، وابع طفيل، وابع باجة، وغيرهم.

وقد أصبحت الدولة الموحدية أهم قوة سياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما جعل صلاح الدين الأيوبي يطلب عام 586 هـ (1190 م) من رئيسها يعقوب المنصور أن يساعدته بقطع طريق سوريا على الجيوش الصليبية. لكن الضعف الذي دب، بعد ذلك، في الدولة الموحدية أدى إلى قيام عدة دول، كانت كل منها تسعى إلى توحيد المغرب العربي تحت رايتها، وهي : المرinية في المغرب، والزيانية في الجزائر، والعفصية في تونس.

#### 8 - الدولة الزيانية :

وقد كانت الدولة الزيانية التي أتخذت تلمسان عاصمة لها هي أهم قوة سياسية وحضارية في الجزائر، بعد انهيار الحكم الموحدى، حققت في بداية انشائها ازدهاراً اقتصادياً كبيراً، شهد به المؤرخون المسلمين والغربيون على السواء.

والجدير بالذكر أن الصراع السياسي بين الدول التي قامت على انقاض الدولة الموحدية لم يحل دون استمرار الوحدة الثقافية للمنطقة، كما يؤكد ذلك بروز شخصية ابع خلدون وفكرة الذي يعكس الوحدة الثقافية للعالم العربي - الإسلامي.

كما تجدر الاشارة إلى أن الازدهار الثقافي والانتعاش الاقتصادي في تلك الدول كانا مرتبطين إلى حد كبير بمشاركة الريف الجزائري في الحياة الاقتصادية والثقافية للبلاد. فقد كانت المسالك التجارية المتعددة تربط بين عواصم الحضر والمراكز الريفية عبر شبكات تؤمن التبادل التجارى وتنقل الافكار على نطاق واسع.

#### 9 - الدولة الجزائرية في العهد العثماني :

تسبب الجمود الفكري وتوقف الاجتهداد في انحسار حضارى عم جميع انحاء العالم الإسلامي. ولم تشذ بلدان المغرب العربي عن التأثر بنتائج

باعباء مقاومة شعبية وتخوض غمار حرب شاملة، لا لتدافع عن الكرامة والسيادة والارض داخل حدودها الخاصة فقط، ولكن لتره العداون أيضا عن جاراتها التي كانت مستهدفة مثلها.

لكن تضافر عدة عوامل حال دون انتصار الجزائر في تلك المعركة غير المتكافئة، فقد كان الاسطول الجزائري قد تلقى قبل ذلك ضربة كبيرة في معركة نافرين البحيرية (أكتوبر 1827 م)، اذ تحطم معظم وحداته الى جانب الاسطول العثماني أمام آساطيل فرنسا وبريطانيا وروسيا المتحالفه. وفي الوقت الذي كان فيه الاستعمار الفرنسي يعد في الخفاء خططه على المدى المتوسط والبعيد، بالنسبة الى كامل المنطقة، كانت قيادات بلدان المغرب العربي غافلة عن اخطار المواجهة المنفردة، ولم تتبه الى ضرورة التضامن في المصير المشترك.

ان كل تلك العوامل جعلت الجزائر تدفع ثمن الصدمة الاولى. ولم يكن من محض الصادفة أن تسقط بعد الجزائر كل دول المنطقة، مؤذنة بسقوط مجموع العالم العربي - الاسلامي تحت الهيمنة الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة. كما أن احتلال الجزائر شجع الاستعمار الأوروبي على الانتشار والتسلغل في القارة الافريقية.

**12 - المقاومة الشعبية ودولة الامير عبد القادر :**  
بمجرد استسلام dai حسين بمقتضى معاهدة (05 يوليو 1830) بادر الفرنسيون الى خرقها. أما الشعب فلم يستسلم، وسارعت الجماهير الى حمل السلاح ملبية داعي الجهاد.

وفعلا انطلقت المقاومة الشعبية في كل نقاط البلاد، وخاضت الجماهير أول حرب منظمة للتحرير مع الايام الاولى للاحتلال، واستمرت مرحلتها الاولى الى غاية 1848.

فقد رفض أحمـد باي التسلـيم بشـرعـية القرـارـ الذى اتـخـذـهـ الدـايـ، وقادـ مقـاـومـةـ شـعـبـيـةـ، لمـ يـعـتـمـدـ فىـهاـ عـلـىـ وـحـدـاتـ جـنـدـهـ النـظـامـيـ فـقـطـ، بلـ عـمـدـ

انطلاقـاـ مـنـ هـذـاـ، فـانـ الـعـهـدـ العـشـانـىـ كـانـ اـطـارـاـ عـامـاـ لـلـحـكـمـ لـمـ يـنـلـ مـنـ الشـخـصـيـةـ الوـطـنـيـةـ الـجـزـائـرـيـةـ وـلـاـ مـنـ اـسـتـقـالـلـيـةـ قـرـارـ دـوـلـتـهـاـ.

بلـ لـقـدـ اـسـطـاعـتـ الـجـزـائـرـ أـنـ تـؤـكـدـ خـلـالـ ذـلـكـ كـيـانـهـ كـوـطـنـ مـهـيـبـ الجـانـبـ، وـاضـحـ المـعـالـمـ وـالـخـصـائـصـ وـالـعـدـودـ، وـانـ تـبـرـزـ كـدـوـلـةـ قـوـيـةـ بـالـمـفـهـومـ الـحـدـيثـ، تـتـمـتـعـ بـشـخـصـيـةـ مـعـتـرـفـ بـهـاـ دـاخـلـ مـنـاطـقـ الـغـلـافـةـ الـعـشـانـيـةـ وـخـارـجـهـاـ.

#### 10 - تطور الاطماع الاوروبية :

كـانـ الـمـراـحـلـ الـاخـيـرـةـ مـنـ حـيـاةـ الـدـوـلـةـ الـجـزـائـرـيـةـ الـحـدـيثـةـ الـمـسـتـقـلـةـ، فـىـ اـطـارـ الـغـلـافـةـ الـعـشـانـيـةـ، مـطـبـوـعـةـ بـطـابـعـ التـدـهـورـ الـفـكـرـيـ الذـيـ أـصـابـ الـعـالـمـ الـاسـلـامـيـ فـىـ الـوقـتـ الذـيـ كـانـ فـيـهـ أـوـروـبـاـ تـحـقـقـ تـقـدـمـاـ اـقـتـصـادـيـاـ كـبـيرـاـ بـفـعـلـ الـاـكـتـشـافـاتـ الـعـلـمـيـةـ التـىـ مـكـنـتـهـاـ مـنـ دـخـولـ عـصـرـ الثـوـرـةـ الصـنـاعـيـةـ.

وـقـدـ تـرـتـبـ عـلـىـ هـذـاـ الـوـضـعـ أـوـروـبـاـ اـصـبـحـتـ تـشـعـرـ بـعـاجـتـهـاـ إـلـىـ أـسـوـاقـ جـديـدـةـ تـفـتـحـهـاـ، وـالـىـ مـوـارـدـ اـقـتصـادـيـةـ طـبـيعـيـةـ تـسـخـرـهـاـ، وـذـلـكـ لـاـ يـتـأـتـىـ دـوـنـ بـسـطـ نـفـوذـهـاـ عـلـىـ مـنـاطـقـ جـديـدـةـ تـعـتـلـهـاـ بـالـقـوـةـ.

وـقـدـ بـدـأـ تـدـخـلـ أـوـروـبـاـ فـيـ شـؤـونـ الـجـزـائـرـ، يـأـخـذـ شـكـلاـ صـرـيـحاـ مـنـ أـوـائلـ الـقـرـنـ التـاسـعـ عـشـرـ، وـخـاصـةـ عـنـدـمـاـ قـرـرـ مـؤـتمرـ فـيـيـنـاـ ضـرـبـ الـقـوـةـ الـبـحـرـيـةـ الـجـزـائـرـيـةـ بـدـعـوىـ اـشـهـارـ الـحـرـبـ عـلـىـ «ـالـقـرـصـنـةـ»ـ.

#### 11 - الاحتلال الفرنسي :

كان العصار الذي فرضه الاستعمار الفرنسي على الجزائر ايدانا بانتهاء عهد «التعايش المسلح» بين دول المغرب العربي الاسلامي، لاسيما الجزائر، من جهة، ودول أوروبا التي لم تتخل عن روحها الصليبية، رغم محاولتها اخفاءها، من جهة أخرى.

وبعد أن كانت الجزائر قد تصدت بنجاح لموجات الغزو المتعاقبة، أصبح عليها أن تنهض

الانتفاضات المسلحة لطرد المستعمر بـالقوة إلى  
نهاية الربع الأول من هذا القرن.

وغيى عن التذكير بأن الذود عن الاسلام  
والدفاع عن الارض والثورة من أجل الكرامة،  
والحرص على صيانة الشخصية الوطنية كانت هي  
العوامل التي حركت تلك الثورات والانتفاضات.  
وليس من المبالغة في شيء القول بأن وحدة العقيدة  
الدينية والوحدة الثقافية المرتبطة بها كانتا  
عنصرين حاسمين في صياغة الخطاب السياسي وفي  
جعل الزوايا والمساجد ومراکز التعليم نقاط  
ارتكاز تغذى دعوة الجهاد ضد المحتلين، وتلهب  
حماسة الثوار والمقاومين.

ان المقاومة الشعبية، واصرار الاستعمار  
الفرنسي على تسخين كل قواه، واستعمال جميع  
أساليب حرب الابادة، من اتلاف للمعاصيل،  
وتدمير للقرى، وحرق، وتجويع، لاخضاع الشعب،  
كل ذلك أسفـر عن عملية فرز بين العناصر  
التي ربطت مصيرها بالمستعمـر وطابت نفوسها  
بالعيش في كنفـه، وكل الفئـات الاجتماعية الاخرى.  
ومن هذه الفئـات تكونـت الكتلة الكـبرـى لحركة  
المقاومة التي تحملـت، طوال لـيل الاستعمـار، كل  
أعبـاء العرب التي تواصلـت عمـليـاً حتى مطلع القرن  
الـعـالـي.

## ١٤ - مشروع الاستعمار للقضاء على الشخصية الوطنية :

لقد أدرك الاستعمار، على ضوء استمرار المقاومة، ان الانتصارات العسكرية، التي كان يعززها بحكم التفوق في قوة النار، لم تنجح في اخضاع الشعب معنويا وحمله على الاستسلام النهائي، اذ ظلت الجماهير خارج السيطرة المعنوية للاستعمار، بفضل تصميمها على أن تبقى مسلمة العقيدة، عربية الثقافة، جزائرية النبض.

وسرعان ما استخلص المنظرون الاستعماريون العبرة من دور الاسلام والثقافة الوطنية في التعبئة المستمرة ضد الاحتلال، فوضعوا خططة محكمة لمحاربة اللغة العربية، ولتسخير بعض رجال الدين، من أجل تأمين السيطرة الاجنبية.

أيضاً إلى تنظيم المقاومين من أبناء الشعب، فأنشأ  
جيشاً وطنياً لصد الاحتلال، ونجح في إجبار  
الجيش الفرنسي على الانسحاب من عناية في أوت  
1830. كما تولى الأمير عبد القادر سنة 1832 قيادة  
المقاومة استهدفت، في آن واحد، صد المحتلين وإعادة  
بناء الدولة حسب المتطلبات التي فرضتها  
المعطليات الجديدة.

وي يمكن القول أن دولة الامير عبد القادر كانت هي الدولة العربية - الاسلامية الوحيدة التي انبثقت في العصر الحديث من ارادة الشعب.

وقد بادر الامير عبد القادر، بعد تشكيل الحكومة واقامة مجلس الشورى، الى تنظيم الجيش، وارساله اسس صناعة حربية وطنية، وسائ العملة، ووضع نظام تعليمي شامل، وتأسيس جهاز قضائي متكييف مع ظروف المقاومة، كما كثف اتصالاته الدبلوماسية، وعقد عدة معاهدات.

واستمرت المقاومة الشعبية حتى بعد فشل مقاومة عبد القادر واحمد باي، وتواتت الثورات والانتفاضات الشعبية، وتواصلت طوال القرن الماضي الى بدايات هذا القرن، مثل ثورات بوزيان، ومحمد بومعزة، واحمد بن عبد الله (بوبنلة)، ولالة فاطمة نسومر، وأولاد سيدى الشيخ، والمقرانى، وبومزراق، والشيخ العداد، والبراكنة، وبن ناصر بن شهرة، وبوشوشه، وبوعمامه، والشيخ امود، الذين قادوا الشعب في ملاحض مستمرة اندلعت مع بداية الاحتلال، واستمرت حتى سنة 1920 مع نهاية مقاومة الشيخ امود في الطاسيلي والجنوب الشرقي من البلاد.

### ١٣ - الصمود الثقافى :

ان المقاومة الشعبية لم تقتصر على المظاهر المسلح فقط، بل اتخذت فى نفس الوقت طابع حمود روحي ثقافى ورفض مطلق للقيم التى كان المعتلى يريد فرضها واقرارها. وبذلك أصبحت مقاومة الشعب معنوية وثقافية تمثل فى نبذ كل مما من شأنه أن يقر شرعية الاستعمار. وهذا يعني أن الدولة الجزائرية ظلت قائمة فى ضمير الشعب، وهو ما يفسر سرعة الاستجابة الجماهيرية لكل دعوة إلى رفع السلاح فى وجه العدو، واستمرار

وظهرت بالجزائر، فيما بين المربين العالميين الاولى والثانية، عدة حركات و هيئات سياسية وثقافية ساهمت في انباء الوعي الوطني، وان اختللت درجات اسهامها ونوعيتها.

واصطدم التيار الوطني بعدد من العراقيين والصعوبات منها، الجهاز الاستعماري الذي كان يقمع كل دعوة سياسية تناهض الاستعمار، من جهة، والعناصر التي أمنت بامكانية حل وسط يقر المساواة بين الجزائريين والأوروبيين في إطار فرنسي، من جهة ثانية، وانتشار الغرافات التي كانت خير حلief للاستعمار، من جهة ثالثة، اذ كانت هذه تخفي أحيانا وراء خطاب ديني اللهجة من شأنه أن يفرر بالبساطة.

ومن هنا كان من الضروري، في مواجهة ذلك كله، أن يظهر في آن واحد خطاب سياسي صريح الدعوة إلى استرجاع الاستقلال، حتى يعد الجواب التنظيم ملائم يسند هذه الدعوة وييهي لها أسباب النجاح، وأن يبرز خطاب ديني جديد في أسلوبه، اصلاحي في طرحه، وطني في روحه، يحارب الشعوذة، ويحرر العقول من الغرافات.

وهكذا تولى حزب الشعب الجزائري ثم حركة الانتصار للعريات الديمقراطية، بلوحة الخطاب السياسي الجذري ونشر فكرة الاستقلال في أوساط الجماهير الشعبية بالمدن والارياف، عبر هيئاته وهيأكله، وعبر الصحف الناطقة باسمه ومدارس التعليم العربي التي أنشأها في نفس الوقت الذي كان يهيء فيه، سرا، ما يلزم من تنظيم بشري واعداد مادي للانطلاق بالفكرة من القول إلى الفعل ومن النظرية إلى التطبيق.

وتولت حركة جمعية العلماء مهمة التعرية بالدين الصحيح عبر صحفها ونواتيها وعبر المساجد العرة، كما تكفلت بتعليم اللغة العربية في مدارسها حسب مناهج عصرية، وجددت العهد بتدریس التاريخ، بعيدا عن الاساطير، وبصورة تعزز روح التعلق بالوطن.

لقد كان المسار الطويل الذي قطعته فكرة الاستقلال، منذ أن طرحتها حركة نجم شمال افريقيا

كما سعى الاستعمار، في نفس السياق، إلى تنفيذ خطة واسعة لتنصير الجزائريين على أساس أن الرابطة التي تشد النسيج الاجتماعي للشعب وتغدو تماسكه وتدفعه في اتجاه العمل الموحد، هي الإسلام الذي طبع جميع مظاهر الحياة الوطنية.

وهكذا تمكنت الإدارة الاستعمارية تدريجيا من استعمال بعض المشعوذين المستعملين للدين، في نفس الوقت الذي أصدرت فيه مجموعة إجراءات تصبح اللغة الوطنية، بمقتضائها، لغة أجنبية. وقد ترتب على ذلك تعميم سياسة التجهيل التي عززت سياسة التغيير بتجرید كل من قاوم الاستعمار من أملاكه.

ولقد كانت كل تلك الخطط مشروعا واسعا للقضاء على الشخصية من الأساس، والتهيئة لتحقيق سياسة الفرنسة والتجنسي والإدماج.

## ١٥ - المشروع الوطني :

ذلك هو الإطار العام الذي انصر في محتوى الحركة الوطنية الجزائرية، فقد انبعث النضال ضد الاستعمار في شكله السياسي المنظم، معتمدا على مقومات الشخصية الجزائرية، التي صهرها التاريخ في إطار جغرافي محدد بلغة القرآن، وأرض الأجداد، وروح الإسلام.

وهكذا ارتفع، منذ العشرينيات، مطلب حق الجزائري في استرجاع الاستقلال وعبر الشعب في صيغ مختلفة عن رفضه لكل محاولات الإدماج في الأمة الفرنسية، تلك المحاولات التي ضاعفت من خطورتها وجود عناصر «نخبوية» أمنت بالفرنسة، وتشعبت بالمبادئ الاستعمارية، يثبت من كل حل خارج الذوبان في الكيان الفرنسي.

فقد تكفلت حركة نجم شمال افريقيا بمهمة طرح فكرة استرجاع الاستقلال على مستوى المغرب العربي في أول نشأتها، ثم أصبحت حركة جزائرية صرفة، خلفها حزب الشعب الجزائري الذي كان يبشر بفكرة الاستقلال في الجزائر عبر تنظيم شعبي واسع شمال جمیع ارجاء الوطن.

أصناف المقاومة التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي.

كما كان اعلان الثورة عن أهدافها وأسلوبها في البيان الذي أصدرته جبهة التحرير الوطني ليلة أول نوفمبر 1954 ايذاناً بميلاد عهد جديد يضع حداً لجميع السلبيات التي عرفتها المراحل السابقة للحياة السياسية في الجزائر، ويفتح الطريق لتوحيد صفوف الشعب في معركة فاصلة أصبحت من أهم الملامح التي يفتخر بها تاريخ الشعوب في القرن العشرين.

ولم يغب عن الاستعمار الفرنسي أنه يواجه لأول مرة، منذ أن وطئت أقدامه أرض الجزائر، معركة حاسمة تهدد وجوده في كامل القارة الأفريقية.

لذلك لم يتتردد في تسخين كل ما يملك من قوى الشر والدمار، بل لقد عمد إلى تسخين الحلف الأطلسي، وحاول عزل الجزائر عن العالم الخارجي باقامة سلسلة من الخطوط المكثفة حولت البلاد إلى سجن كبير.

ان المناطق المعمدة التي كانت الطائرات والمدفعية الفرنسية تضرب فيها كل شيء يتحرك، ومرانجز التجمع التي حشد فيها الملايين قصد عزلهم عن الاتصال بجيش التحرير الوطني وأمداده، وعمليات التقطيل الاعمى، والتعذيب المنظم وفنون القمع البدني، والارهاب النفسي، كانت كلها تؤكد تصميم الاستعمار على المضي في القضاء على الثورة بكل الاساليب وبأى ثمن، لانه قد أدرك أن مصير الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية كلها يتقرر في الاخير في الجزائر.

لكن الارادة في تحقيق الاستقلال الوطني خارج آية صلة بالنظام الاستعماري كانت قد وجدت تعبيرها الموفق في الكفاح المسلح، فانطلقت طاقات الشعب الجباره تعطّم القيود، وتواجه العراب، وتتحدى الموت في سبيل الحياة الحرة الكريمة.

حتى أول نوفمبر 1954، مروراً بأحداث الثامن مאי 1945، مليئاً بالصعب محفوفاً بالمخاطر، سقطت على دربها أعداد ضخمة من الضحايا والشهداء.

ومما ضاعف من صعوبة الوضع ان جميع الاحزاب والحركات والهيئات لم توقف لايجاد الصيغة التي توحد صفوف الشعب الجزائري وتدفعه إلى المعركة الخامسة ضد الاستعمار، بل ان الحزب الذي تبني نظرياً فكرة الكفاح المسلح، وأعد لها في السر، لم يتمكن من الانتقال بها إلى المرحلة العملية، بسبب معارضة بعض عناصره القيادية التي جعلته يتعرض لأزمة خطيرة. لكن مجموعة من الطلائع النضالية منه، جمعت بين الوعى بمقتضيات المرحلة والاقدام على التنفيذ، تجاوزت الازمة عندما قررت، عبر اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ثم مجموعة الاثنين والعشرين، أن تنتقل إلى الكفاح المسلح دون آية مهلة.

ذلك ان انتفاضة الثامن مאי 1945 كانت قد أقامت الدليل أن فكرة استرجاع الاستقلال قد أصبحت واسعة الانتشار بين صفوف الجماهير. وإذا كانت الادارة الاستعمارية قد عمدت، من خلال أجهزتها القمعية، ووحداتها العسكرية، وأالتها الغربية، الى عمليات التقطيل، والتشريد، وقصف القرى بالطائرات، توصلاً إلى استئصال فكرة الاستقلال، فإن تلك الأيام المشهودة، التي استشهد خلالها أكثر من خمسة وأربعين ألف مواطن، قد ساعدت على انجذاب فكرة الكفاح المسلح طريقاً وحيداً لاسترجاع الاستقلال.

#### ١٦ - ثورة أول نوفمبر 1954 :

لقد عبرت كل تلك الاحداث الجسام عن الاستمرارية التي اتسمت بها اراده الشعب الجزائري في القضاء على الاستعمار الذي كان يقوم على انكار الكيان الوطني، والاستهانة بحقوق الناس، وتجهيزهم بتاريخهم، واحتقارهم لطغيان المحتل الاجنبي.

وهكذا كان الاعلان عن الشروع في الكفاح المسلح يوم أول نوفمبر 1954 امتداداً وتتويجاً لكل

وقد استطاعت الثورة، بالاعتماد خاصة على جناحها العسكري، جيش التحرير الوطني، أن تقود المعركة المسلحة وتواجهه الكثير من التناقضات مواجهة ضمنت معها استمرارها، وأكدت بها قدرة الطاقات السليمة والقوى الحية على التصدى للهزات التي كانت تهدف إلى أحياض الثورة، وتعريفها عن مسارها.

ان يوم أول نوفمبر كان نتيجة تقدير صريح للقدرات الشعبية، كما كان يوم ٢٠ أوت ١٩٥٥ تحدياً موفقاً بفضل ما تتمتع به الجماهير من حس سليم، واستعداد كامل للتضحية القصوى.

وما لبست مثل التضحية والبطولة التي ضربها جنود جيش التحرير في الجبال، والمبولون والفدائيون في الارياف والمدن، أن أعطت نتائجها ممثلة في اتحاد الشعب وانتظام صفوفه وتجانس صيغ مخاطبته.

وهكذا كان مؤتمر وادي الصومام في ٢٠ أوت ١٩٥٦، مثلما كانت انتفاضة ٢٠ أوت ١٩٥٥، تطوراً نوعياً في حركة الثورة ومنجزاتها التي توالت في جميع الميادين، مؤكدة تجاوب الجماهير الشعبية مع دعوتها.

ان تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ونزول الطلبة جماعياً إلى الميدان، وانشاء اتحاد التجار، واضراب الثمانية أيام، والعمليات التي جسمت نقل الحرب إلى فرنسا، ومظاهرات ديسمبر المشهودة، وخروج المفتريبين الجزائريين إلى الشارع الباريسي، كل ذلك يبرهن على أهمية الاشواط وطبيعة المراحل التي قطعتها الثورة على درب النصر.

على أن أهم إنجاز حققته ثورة التحرير يتمثل في تأكيد الوحدة الوطنية داخل حدود ثابتة. فبعد أن برزت نفسياً ووجدانياً، عبر مجهودات العركبة الوطنية بمعناها الواسع، تأكيدت عملياً وتنظيمياً، واندمج الشعب في الكفاح صانعاً بذلك ملحمة منقطعة النظير.

وما لبث جيش التحرير الوطني ان تمكّن، بفضل مثل التضحية التي ضربها في الميدان، وتلاحمه الوثيق بالجماهير الشعبية من التغلب على أهم العقبات، واستقطاب أفواج من المجاهدين، تزايدت اعدادهم باطراد.

وبذلك استطاعت الثورة المسلحة أن تحدث، في ظرف زمني قصير نسبياً، تعولاً عميقاً داخل المجتمع وفي عقلية الجماهير، كما أحدثت تغييراً نوعياً في مطامعها ومضمون مكاسبها.

## ١٧ - المنجزات الأساسية للثورة المسلحة :

وهكذا انقذت ثورة أول نوفمبر، بالعمل المباشر، والاعتماد على الجماهير، تياراً كان أكثر التيارات حيوية في الوطنية الشعبية الجزائرية، وتمكن بصفة خاصة، الوطنية الطلائعية في إطار ايديولوجية حزب الشعب، من تجاوز تناقضاتها وتجديد بعض مفاهيمها الجوهرية.

وفعلاً ما لبشت فكرة الكفاح المسلح ان تمكنت من النفوس، وتحدد الفرز بين الوطنيين وغيرهم على أساس الانغراظ في صفوف جيش التحرير والعمل في هيكل جبهة التحرير الوطني من جهة، والبقاء خارج ذلك كله، من جهة أخرى.

وبذلك أصبحت جبهة التحرير وجيشه التحرير الاطار الوحيد الذي تصب فيه كل الطاقات، ويجمع كل القوى الأساسية للشعب، في تنظيم يتحرك على عدة جبهات، ويستغل على كل الاصعدة، ويواجه الاستعمار وحلفاءه في الداخل والخارج بشتى الاساليب.

فقد استطاع جيش التحرير الوطني أن يحقق تعبئة شعبية داخلية لم يسبق لها مثيل. ووقفت جبهة التحرير لإقامة هيكل مدنية في الداخل وهيئات تمثلها في الخارج لتوظيف تلك التعبئة، والاستفادة من التضامن العربي الإسلامي، و منه توظيف مد التحرر الوطني والقوى المحبة للحرية والسلام في العالم، مما جعلها تفرض نفسها على العدو الذي اضطر في النهاية أن يعترف بها ويتفاوض معها.

ونظراً إلى ضغامة المعركة، واتساع ميدانها في الداخل، والنتائج الإيجابية التي ترتب على ذلك في الخارج من خلال استثمار تضامن الشعب مع الجزائر؛ فقد أجبرت الثورة الجزائرية مجموع النظام الاستعماري الفرنسي على أن يتخل عن الادارة المباشرة لعدد من الأقطار التي كان يستعمرها في إفريقيا.

وهكذا، نجد أن الجزائر، التي كان سقوط دولتها في الثلث الأول من القرن الماضي، ايداناً بانفراط عقد استقلال عدد من البلدان في المغرب العربي والقاراء الإفريقية، كانت هي التي ساعدت إلى حد كبير على تعزيز تيار الاستقلال وحملت الاستعمار، يفعل المعركة التي تخوضها، على التعجيل بالانسحاب من المناطق التي كان يحتلها في شمال إفريقيا وغربها ووسطها، ليتفرغ لمواجهةها بكل ما يملك من قوة. فاستكملت بذلك بعض البلدان سيادتها واتيح لبعضها الآخر أن يسيء على طريق الاستقلال.

#### 18 - تحديات مرحلة البناء :

ان التحديات التي فرضتها مواجهة الاستعمار قد دفعت الثورة الجزائرية إلى السعي لتأمين بعد العدالة في التنظيم السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، ووضع آسس للدولة المستعافية، تستند أصولها إلى تراثنا الحضاري، وتستمد قوتها من الطابع الشعبي للثورة المسلعة.

ومن هنا كان اختيار النهج الاشتراكي الذي تبلور في نهاية حرب التحرير نابعاً من التجربة الخاصة التي مرت بها الثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني، ولم تكن، رغم استفادتها من العطاء الغارجي، تقليداً أعمى لاجنبي، ولا محاكاً لهاء لتجربة مستوردة.

وكان اقتران استرجاع الاستقلال بالمفاهيم والمنظفات التي حددتها ميثاق طرابلس تتويعاً لحركة من أروع حركات التاريخ التي جعلت التجربة الجزائرية من التجارب الرائدة في العالم الثالث.

لقد فرضت ظروف الكفاح الشاق وقوى الدمار والشر التي جندتها العدو، من الانضباط، والتنظيم، واليقظة، والاعتماد على الذات، مساعد على صهر آلة نضالية فريدة، كما ساعدت المواجهة اليومية للخطر على تشكيل أنماط جديدة من السلوك، والتضامن، والتكافل، عمقت التحولات السياسية والاجتماعية والذهنية، وقوضت هيكل الاستعمار حتى قبل أن تجل جيوشه عن الأرض الجزائرية.

وبذلك أصبحت الوحدة الوطنية تقوم أيضاً على مثل نضالية جديدة عززت قيم التراث الحضاري الجزائري.

ان ظروف المعركة دفعت مناضلي جبهة التحرير وجند جيش التحرير إلى إقامة هيكل جديدة تتکفل بحل مشاكل السكان، سواء ما اتصل منها بمسائل التموين الفذائي أو بالقضاء، أو بشؤون الصحة والتعليم، أو بقضايا الدفاع عن سكان «المناطق المحرمة» في الارياف، أو في الاحياء الآهلة في كبريات المدن، وباختصار : هيكل دولة بمعنى الكلمة.

ومن هنا، فإن المجالس الشعبية التي وقع الشروع في إقامتها، اثر مؤتمراً وادى الصومام، قد صارت تدريجياً أجهزة ادارة يتعرف فيها الشعب على نفسه، ويستغنى به عن هيكل الادارة الاستعمارية.

وقد أحدثت تلك التحولات تغييرات همية أعطت الثورة الوطنية مضموناً اقتصادياً، واجتماعياً، ثقافياً، طبعها بطبع خاص جعل مطلب استرجاع الاستقلال يلتحم بمضامين اقتصادية، واجتماعية، وفكرية محددة.

ان الانجاز الضخم الذي حققه جبهة التحرير الوطني من 1954 إلى 1962 لا يتمثل في استرجاع الاستقلال فقط، ولكنه يتمثل أيضاً في ايجاد ظروف جديدة، فتحت المجال لتحولات همية، مكنت الجماهير الشعبية من توجيه الاحداث وصنع مصيرها.

استيطاني استمر أكثر من قرن، وقوى استعمارية جديدة تناهباً لافراغ الاستقلال من محتواه، وأطماء ومصالح بورجوازية تخبط لتعريف الثورة عن مسارها، وتحرك بعض الأطماء التوسعية ضد الوطن، كل ذلك جعل الاستعمار الجديد يأمل في اجهاض الثورة حتى يتمكن من العودة في أثواب جديدة.

لكن المدى الذي قطعته الثورة وحجم التغيرات التي تحققت، مكناً من رد فعل سليم وقائي أعاد الثورة إلى طريقها الصحيح، ورد لها صفاءها الایديولوجي، وزودها بالفعالية التصحيحية.

وهكذا كان التاسع عشر من جوان ١٩٦٥ لحظة مميزة جدّت فيها الثورة نفسها، ومكنت الامة من تحقيق وثبة هامة عندما عجلت بنزع الطابع الاستعماري عن الاقتصاد، وسنت سياسة التوازن الجهوبي، وشرعت في اقامة المؤسسات بصورة منهجية مبتدئة بالقاعدة، وجددت العهد بال المجالس الشعبية تعزيزاً للديمقراطية الشعبية، وتمكننا للقاعدة من المشاركة في التسيير، ووفاء لروح الجهاد.

وكانت الاجراءات التي اتغذتها القيادة الثورية، منذ السنوات الأولى، واضحة في توجيه المشروع الشوري وتحقيقه تدريجياً على مراحل تضمن التقدم دون هزة أو انتكاس. ومن هنا وقع التوجه، قبل كل شيء، إلى تحرير البلاد من كل مظاهر التبعية، والحضور الاجنبي. فتم إجلاء آخر جندي أجنبي عن أرض الثورة، ووقع الشروع في ضبط استراتيجية لتحرير الاقتصاد، ووضع أسس اقتصاد وطني مستقل، حسب منهجية تقوم على التقدير السليم لظروف البلاد الموضوعية، مع التعلق بارادة سياسية حازمة.

على أن المكاسب الثورية التي ترسخت، والمنجزات الاقتصادية التي تحققت، وسياسة التكوين التي اعتمدت، وتمكين الجزائريين من فرص التعليم وحق العمل، كل ذلك لم يجعل دون ظهور عدد من السلبيات كما تقتضي سنن الحياة. وهي سلبيات كانت من الممكن أن تتفاقم بفعل الوضع الذي عرفته البلاد عشية المؤتمر الرابع للحزب.

وهكذا كانت الحركة الوطنية الشعبية الجزائرية من الحركات التحريرية النادرة التي استطاعت أن تصل بكفاحها إلى غايتها، إذ لم ينبع منها مجرد استقلال شكلي تستولي عليه البورجوازية لمصلحتها وحدها، بل انبثقت منه سلطة ثورية حقيقة.

وقد استمدت هذه السلطة الثورية قوتها من التغيرات السياسية، والاجتماعية والذهنية التي تحققت أثناء الكفاح المسلح، والتي جعلت مطلب استرجاع الاستقلال يقترن باسترداد الأرض، واستعادة القيم الثقافية، وانقاد الهوية الوطنية المهددة، وببلورة تصور تقدمي للحكم يضمن استمرارية المد الثوري، وصولاً إلى بناء مجتمع خال من الاستغلال.

ذلك ان تصور بناء مجتمع جديد لفائدة الجماهير الشعبية كان يبدو حلماً عزيزاً المنال عشية أول نوفمبر، ثم بدأت معالمه تظهر كمشروع ممكن التحقيق مع اندلاع الكفاح المسلح، واتسع التصور وتعمقت الفكرة مع كل التجارب المكتسبة، حتى تبلور المشروع الوطني، وتتوفرت الارادة السياسية اللازمة لتحقيقه.

وهكذا ساهمت، في تعميق المحتوى الديمقراطي الشعبي للدولة الجزائرية، تلك التضحيات الجسام وذلك الميدان الواسع للمعركة التي ضمت في صف واحد مناضلي وجنود جبهة وجيش التحرير الوطني، وفئات شعبية، لاسيما الاجراء، والعرفيين، وال فلاحين، وجموع سكان المناطق المعروفة.

لذلك أصبح هذا المحتوى الشعبي هو الطابع الأساسي لحركة الثورة في عهد البناء وهذا ما يفسر نجاح الدولة المستعادة في تجسيد ذلك المشروع لفائدة الجماهير.

وإذا كان برنامج طرابلس قد استجاب في مجلمه لتلك الاهتمامات بتحديد المهام الرئيسية للثورة الديمقراطية الشعبية، ووضع تصوراً للمسعى العام اللازم لتحقيقها، وإذا كانت الجزائر قد حققت من خلال استرجاع الاستقلال نصراً تردد صداه في جميع أنحاء العالم، فإنها وجدت نفسها بعد ذلك مباشرةً في مواجهة عدد من المشاكل المعقدة: مخلفات حرب مدمرة، روابط استعمار

على كل المستويات، والتي يعتبر تحسينها من أفضل الاستثمارات التي تقوم بها الجزائر لتشجيع المبادرة، وتحقيق الانسجام الاجتماعي، وبناء المستقبل.

على أن السعي لتحسين إطار الحياة لم ينطلق مع العرض على توفير ما يمكن من الحاجات الاستهلاكية فقط، بل تضمن، أيضاً، توجيه الاهتمام باحتياجات الفكر والروح، ومحاولة عقلنة الانماط الاستهلاكية الموروثة، وإيجاد اهتمامات ثقافية، وتحسين مستويات التعليم والتكوين والدراسة، وتهيئة الوسائل التي تضمن العناية بالجوانب المعنوية لحياة المواطن اليومية، لأن ذلك هو أضمن سبل لإيجاد توازن نفسي ومعنوي لدى الفرد، يعطى الانسجام الاجتماعي المطلوب معنى حقيقياً، وذلك كلّه يساعد على تقليل عوامل التوتر، والانحراف، والضياع.

ومن الواضح أن هذه النتائج الإيجابية ما كانت لتتحقق لو لم يوضع تدريجياً حد للاختلال في الأجور ونظام الأسعار، الذي كان مصدر تفاوت اجتماعي، ولو لم يقع الشروع في تدعيم قواعد التسيير الشراكي للمؤسسات، مع العرض على تخلصها من المشاكل المزيفة والمواقف غير المسئولة، ولو لم ينظم الاقتصاد الوطني على أساس مكنت التخطيط من أداء دوره كاملاً، وسمحت بتنظيم هيكلة المؤسسات الاقتصادية، واجراء التصحيحات اللازمة لتعديل الاختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، تأميناً لتنمية شاملة، منسجمة، مستقلة.

ان كل هذه المكاسب التي تحقق نتائج للجهود المتواصلة، تمثل قاعدة التطور السياسي للدولة، والأسس المادية الازمة لتقديم المجتمع وليس المطلوب اذن تجميع نظريات منقطعة عن الواقع، بل الانطلاق من المكتسبات، ومن العقائد الملمسة، والتجربة الحية لاستخلاص العبر منها، وعلى أساس كل ذلك، تستطيع الثورة تعميق تصورها لبنياتها واستكمال نموذج المجتمع الذي تريده تشييده، مع تحديد الطرائق الكفيلة بتحقيق ذلك، ورسم آفاق العمل الشامل في المستقبل.

لكن الشعب الجزائري أكد مرة أخرى مدى تضجه، كما عبرت قاعدته العزيزة، واطاراته السامية، وعنصره القيادي عبر هيئاته المختلفة عن تقديرها لروح المسؤولية، وجديتها في القيام بالواجب، وتمسكيها بنصوص الميثاق والدستور.

وهكذا كان انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، وما ترتيب عليه من نتائج، انتصاراً على الذات حققه الجزائري بصورة تسمح في الوقت نفسه بمواجهة المصاعب الموضوعية الأخرى.

وفعلاً، فقد بادرت القيادة السياسية المنبثقة من ذلك المؤتمر إلى مواجهة العقبات والعرقلات التي أفرزها مسعى التنمية، من جهة، والضغوط التي تسببت فيها هيكلة الاقتصاد العالمي، من جهة أخرى.

وواجهت الجزائر، بما يلزم من حزم، خلال العشرية الحالية، مظاهر عقلية التواكل التي كانت في طريقها إلى أن تكتسی حجماً معيناً، كما اتخذت عدداً من الإجراءات دفعت بها الاقتصاد الوطني في اتجاه الاعتماد على الامكانيات الذاتية في إطار تخطيط عقلاني سليم.

ولم تلبث نتائج ذلك التصميم النضالي وتلذّع الارادة الوعائية ان ظهرت في حياة العيادة السياسة التي عرفتها البلاد. فقد اتسعت أنشطة الحزب ومؤسسات الدولة في جميع المجالات، وشملت كل الميادين، وتطورت التنمية بنسبة مشرفة رغم محيط عالمي غير ملائم. وقد تحققت تلك النتائج بفضل تقدير أسلم للأوضاع، واعتماد أكبر على النفس، وتنظيم أفضل للتسيير وتوزيع أكثر واقعية للمسؤوليات.

وخلال هذه الفترة بذلت عناية خاصة لحل عدد من المشاكل التي كان المواطن يصطدم بها في حياته اليومية، بما يخفف من القلق الاجتماعي، ويعيد الاعتبار لطارح حياة المواطن اليومية التي صارت مضمونة في كل مساعي السياسة الاقتصادية.

# الباب الأول المنطلقات الإيدية لوجهة

على أن تبادل التأثير بين الجزائر وشقيقاتها في إطار المجال الحضاري العربي الإسلامي لم تكن له نتائج ايجابية فقط، بل تأثرت الجزائر أيضا بالنتائج السلبية التي ترتبت على توقف الاجتهاد وجمود الفكر.

والحقيقة ان ما أصاب العالم الاسلامي من انحطاط لا يمكن تفسيره بأسباب اخلاقية بحتة، بل هناك عوامل أخرى ذات طابع مادى، واقتصادى، واجتماعى، وفكري، كالفتنة الداخلية، وتصاعد الاستبداد، مما كان له دور حاسم فيما آلت اليه بلدان العالم الاسلامي من تععرض لغزو أجنبى، وسيطرة استعمارية، ونفوذ امبريالي.

فانتشار الجهالة، والبعد عن دين الحق، وظهور الخرافات والشعودة، وانتشار العقليات التي تعيش على الماضي وحده، هي نتائج للعوامل السابقة.

هكذا يتجلّى ان التركيز على معاربة هذه الانعرافات دون العناية بالبالغة بمعالجة أسبابها وتغيير البيئة الاجتماعية والفكريّة التي تفرزها هو أمر عديم الجدوى.

وإذا كانت الجزائر قد تأثرت سلبياً بالانحسار النكري الذي عم المجال الثقافي الذي تنتهي إليه، فقد تأثرت ايجابياً بمظاهر اليقظة العربية الإسلامية، واستفادت الثورة المسلحة من تضامن العالم العربي والعالم الإسلامي معها تضامناً كان له وزن هام في التأثير على الرأي العام العالمي لصالح القضية الجزائرية.

## الفصل الاول الاسلام ومتطلبات العصر

ان الشعب الجزائري شعب عربى مسلم والاسلام هو دين الدولة، وأحد المقومات الاساسية للشخصية الوطنية الجزائرية. وقد ثبت انه كان عاملا أساسيا فى تعبئة طاقات المقاومة ضد محاولات الغزو الاجنبى، وحصننا منيعا مكن الشعب الجزائري من احباط جميع مشاريع التسلل من شخصيته. فقد تحصن الشعب الجزائري بالاسلام، دين النضال، والصرامة، والعدل، والمساواة، احتمى به فى احلك عهود المد الصليبي والسيطرة الاستعمارية، واستمد منه تلك الطاقة المعنوية، والقوة الروحية التى عززت فيه الامل، وأتاحت له أسباب الانتصار.

لقد صهر الاسلام المجتمع الجزائري، فجعل منه قوة متماسكة متعلقة بالارض الواحدة، متمسكة بالمعتقد الواحد، وباللغة العربية التي مكنت الجزائر من استئناف دورها في العمل العصاري.

كما سمحت حضارة الاسلام بظهور الشخصية الجزائرية في بوتقة ثقافية متعددة التيارات، متفاعلة العناصر. فكانت التيارات الروحية والثقافية تتحرك من المشرق الى المغرب، ومن المغرب الى المشرق، كما كانت تتحرك من الشمال الى الجنوب، ومن الجنوب الى الشمال. ذلك ان دار الاسلام كانت دارا واحدة، تعددت عبرها الهجرات، وتفاعلـت الخبرـات، وتـلقـحت الثقـافـات، ولـان مناطـقـها المتـعدـدة لم تـكن تـعرـفـ، رغم اتساعـها الـكـبـيرـ، مـفـهـومـ العـدـودـ الـذـي ظـهـرـ فـي العـصـورـ الـحـديـثـةـ.

المدن والقرى، ولا بين النواحي التي تعرّب لسانها، أو تلك التي ظلت تستعمل اللهجات المحلية في تخطيبها.

كما أكد الشعب الجزائري، في ساعات المحن، وفترات الفزو الصليبي، وسنوات الاحتلال الفرنسي مثلما أكد بعد استرجاعه للاستقلال وتحقيقه للنصر، أنه عربى الثقافة، إسلامى الدين، اشتراكي التوجه. على هذا الأساس تتصرف الجزائر، ويتصرف معها الآخرون، وعلى هذا الأساس أيضا صيفت وثائق العركة الوطنية وببياناتها قبل نوفمبر 1954.

هذا هو الاطمار الذى تؤكد فيه الشورة الجزائرية من جديد عزمهما على أن تولى الاسلام ما يستحقه من عنصراً فى مساعها لتحقيق التنمية الوطنية، وتحويل مجموع المنجزات والمسار يسع الثقافية المختلطة الى قواعد ثقافية متينة متكاملة.

## ثانياً - الإسلام والم مشروع الثقافي :

ليس هناك أدنى شك في أن الإسلام يقدم لنا في هذا المجال ما نحتاج إليه من حواجز، ويمكن الشخصية الوطنية من التطور في ظل توازن نفسى وروحى يجنبها مخاطر الاستلاب، والانحراف والجمود، اذ هو كعقيدة، وممارسات، وقيم تمجد الفكر، وتحث على الاجتهاد، وتعفز على العمل، وتعطى الاخلاق مفهوماً نضالياً، أحسن ضمان للانتصار في معركة البناء والتشييد.

ان الاسلام، اذ يعث على التدبر في آفاق الكون، وفي أعماق النفس، يقيم علاقات متينة بين العبادات والمعاملات، و يجعل الشعائر الدينية تعبيرا ملمسا عن عملية التأمل المستمر والمتابعة الدائمة لما يجري في العالم، والعرض المتواصل على تدارك التخلف، وصولا إلى ما نطمح اليه من تقدم.

لقد عرفت التجربة الثورية في الجزائر، مثلَ  
كثير من التجارب الكبرى في التاريخ، عدداً من  
السلبيات تساعد، بفعل محيط جهوي وعالمي غيرِ

أولاً - بعد الإسلامي للثورة الجزائرية :  
ان الثورة الجزائرية، اذ اعتمدت على مقومات الشخصية الوطنية وعلى توظيف التراث، في نفس الوقت الذي وظفت فيه مكاسب العصر لتحقيق أهدافها، قد عبدت الطريق لتحقيق الانسجام بين الاصالة والمعاصرة.

ذلك أن الثورة الحقيقية تندرج تماماً في المنظور التاريخي للاسلام، لانه، في مفهومه الصحيح، لا يرتبط بنوع من المصالح الخاصة، ولا يخضع لاي كهنوت.

ولهذا لا يحق لاي نظام يعادي التحرر،  
ويحارب الاشتراكية، ولا للقطاعية، ولا  
للرأسمالية، ان تتغىّب الانتفاضة الى الدين الاسلامي  
ذریعة لخدمة مصالحها وقضاء مأربها.

ان أصالة ثورة نوفمبر، والعطاءات التي قدمتها، وتضامنها مع شقيقاتها، كل ذلك يؤكد أن الجزائر تسعى الى أن يكون تفاعلها اليوم مع إفريقيا، ومع العالم العربي والإسلامي، ومع مجموع العالم الثالث، مثلما كان بالأمس تفاعل إسهام خلاق، وعطاء متبادل، ومشاركة دائمة في المعن والانتصارات.

وهكذا يلتقي الماضي والحاضر على تأكيد طبيعة الشخصية الجزائرية، وحيتها الثقافية، وتوجهها الانساني.

ان بعد العربي للثورة الجزائرية، مثل بعدها الاسلامي، لا يتحمل أى مدلول عرقى، ولا يعني أى تسلط لجنس، بل هو بعد أنضجه مسار التاريخ، وصنعته رغبة الشعب، وصهره الاسلام.

فقد انتشرت اللسان العربي، بفضل الرغبة الشعبية، انتشار اللغة العربية، بفضل المجهودات الجماعية التي كانت ترصد الاوقاف، وتخصص من اموالها حقا ملحوظا لاجل العلم، ولم يكن هناك أى فرق في بذلك هذه الجهود بين

التقاليد والايجابي من العادات، ويستعمل لغة مغالطة تعتبر ذلك مظهرا للعداوة والتماطل مع العصر.

وقد أفرز ذلك كله ادعاء متطرفا يزعم ان الاسلام مجرد تاريخ مضى، وان الدين لا علاقة له بالثورة، كما تسبب هذا الادعاء في بروز ادعاء متطرف هو الآخر يحصر الاسلام في مجموعة من الشكليات، ويطالب الانسان المسلم بالتزام عدد من المظاهر بعيدة عن الدين العق، مثبطة لاعمال الفكر، معادية للاجتهداد.

ولا شك ان كلا من الادعاءين يتقدى من الآخر، ويعظمي بتشجيع جهات تريد صرف الشعب عن تعبيته طاقاته من أجل التغلب على المشاكل العقيقية التي تتعرض طريق تقدمه وخروجه من التخلف.

فليس خافيا أن هناك أكثر من جهة تسعى إلى تحويل مظاهر الصحوة الاسلامية إلى مجرد مدد طقوسى سطحي، بما تطرحه من المشاكل المفتعلة وجزئيات الشعائر. وذلك حتى لا تتضاد قوة الاسلام في مفهومه الصحيح مع ارادة الانتصار على التخلف بكل ما يتولد عنه من زوال سلطان الدين يستمدون قوتهم من انتشار الجهلة، وتثبيت الجمود، وتغدير العقل.

لذلك يجب أن يكون كل واحد واعيا أن التمسك بتعاليم الاسلام لا يعني الاقتصار على أداء شعائره. فالاسلام له مضامين تبعث على العدالة الاجتماعية، وتندد بسلطان المال، وطاغوت الثروة المادية. وهذا ما جعل الجزائر تُقدم على الاخذ بالاشتراكية، واثقة أنها باقية على تمكّها بالاسلام. ذلك أن الاشتراكية التي انتهيتها ليست مستمدّة من مذهب أجنبى حاولت محاكاته أو تقليده، بل هي مستمدّة من طبيعة التجربة الثورية الجزائرية، ونابعة من عمق معاناة الشعب من التسلط الاستعماري والاستغلال الرأسمالي اللذين أنكرا عليه حق الحياة الانسانية.

ملائم، على توجيه الانسان نحو اشباع احتياجاته المادية فقط، في حين أن الامر، في منظور الثورة الجزائرية، لا يتعلق بتكميل المجتمع من قطف الشمار الاقتصادي الصرف للتنمية فحسب، ولكنه يتعلق أيضا، وعلى الخصوص، بتحقيق توازن وانسجام بين الاحتياجات المادية ومطالب الفكر والروح، بصورة تساعد على تكوين مجتمع عارف بشخصيته، معتمد بماضيه وتراثه، معتمد على ذاته وأمكاناته، متوجه إلى مستقبله، مستعين بربه.

ولكي تجد هذه الاتجاهات ترجمتها في مسعى اعداد شباب الغد، يتquin ان توفر له الدولة تعليما عصريا مفتحا على التقدم العلمي، يهتم بالظواهر التي تعدد التطور المستقبلي للإنسانية، بعيدا عن التقليد الشكلي، كما تضمن له توجيهها نقاوميا متخلصا من رواسب الجهل والانغلاق، يشد الشباب إلى موقعه الحضاري، ويصله بجذور تاريخيه، والقيم الروحية والثقافية لشعبه، وفي هذا الاطار، يجب تدعيم المواد الدينية في برامج التعليم، وتحسين طرائق تدريسها كمواد أساسية.

غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تكوين اطارات متعمقة في علوم الدين، مسلحة بأدوات العلم والثقافة المصرية، مطلعة على التاريخ الحضاري والفكري للإسلام.

ان هذا المسعى هو الذي يسمح ب توفير وسائل التوجيه الدينى المتن، والتشقيق الوطنى السليم، والتعليم العصري الملائم، كما يضمن شعور اليقظة السياسية، ويتتيح الفرصة للتفكير أن يجتهد حتى يستعيد مكانه بين علوم الدين مثلما استعاده في علوم الدنيا.

### ثالثا - تهديات يجب مواجهتها :

ولا يخفى ان تحقيق كل تلك الاهداف لم يخلو من صعاب يجب مواجهتها بعزيم وتبصر. ذلك أن مسيرة التنمية قد أفرزت أنماطا من السلوك تأثرت بمحيط يجاور الدين الصحيح، ويتنافى مع

ولهذا يتحتم على الشعب الجزائري، مثلما يتحتم على كل شعب مسلم، أن يعي المكاسب الإيجابية في تراثه الثقافي والروحي، وأن يستوعبها من جديد، على ضوء القيم والتحولات الجارية في الحياة المعاصرة.

وفي هذا الإطار يتغير اعمال الفكر الإسلامي في حل مشاكل العصر، بعيداً عن التقليد الشكلي والقياسات الخاطئة التي تأخذ معايير عهده منقرض وتحكمها في مواجهة مشاكل مستحدثة يتطلب حلها اجتهاداً متعمقاً.

ان تحقيق هذا المطلب هو الذي يضمن تسلیح الجماهير، ويكسبها المناعة الالزمة من أخطار الفزو الثقافي الذي يتخذ أشكالاً عديدة مغربية، يتسرّب عبرها إلى نفسيات الناشئة، ويزور في عقول الشباب.

ذلك هو الطريق لتأصيل الصحوة الإسلامية، ومواجهة التيارات الفكرية الأجنبية، مواجهة ناجعة، تسمح بالتمييز بين المفيد منها فيؤخذ، والضار فيها فيرفض، بفضل التثقيف المتدرج، والاجتهداد العميق، والدراسة المتبصرة. وبذلك تتمكن الجزائر من مواجهة التعدى الذي يطرجه العصر، وتحقق الاستجابة الموقعة في حل مشاكله، دون أدنى نيل من مبادئ الإسلام الأساسية.

ان كل شعب مسلم مدعو في هذا العصر، عصى التحولات الاجتماعية الحاسمة، إلى تقويض أركان الأقطاعية، والقضاء التام على جميع أشكال الاستبداد والجهل.

وبذلك يزداد ادراكه بأنه حين يعزز كفاحه ضد الامبرالية، ويسلك طريق الاشتراكية بكل حزم، سيقوم على أحسن وجه بما تفرضه العقيدة الإسلامية من واجبات، ويكون قد قام بواجبه نحو ربِّه، ونهض بما يجب تجاه وطنه، والتزم الوفاء لتاريخه، وعبد الطريق السوى للقادم من الأجيال.

لقد تبين الشعب الجزائري أثناء الكفاح مدى التداخل بين النظام الاستعماري ونظام الاستغلال الرأسمالي، ووجد نفسه يحارب هذا إذ يحارب ذاك. ومن هنا لم يتردد في الالتحاق بالاشتراكية، بوصفها طريقة لتحقيق توزيع أكثر عدالة للثروات الوطنية، ومنهاجاً يحول دون أن يصير رأس المال بين أيدي فئة محدودة وسيلة للتسلط على الشعب والتحكم في مصيره.

وفي هذا الإطار ينبغي النظر إلى التجربة الجزائرية وهي تؤكد تمسكها بالاسلام، وتعلن أخذها بالاشتراكية، إذ أن التحليل الدقيق لمسار الثورة الجزائرية يكشف عن طبيعتها التي تعرّكت في عدة اتجاهات : فكانت ثورة على استعمار استيطاني استهدف الجزائري في شخصيتها، وروحها العربية الإسلامية، وحاول أن يؤبد تخلف شعبها، ويستغل خيراتها إلى أقصى حد. ومن هنا كانت ثورة نوفمبر ذات محتوى سياسي في مواجهة الاحتلال، وذات طابع ثقافي عقائدي في مسعها لاسترجاع المقومات الأساسية العربية الإسلامية للشعب، وذات مضمون اقتصادي اجتماعي، في مواجهة الاستغلال الرأسمالي في أبشع صوره، من جهة، وفي مسعها حتى تقضى على حلفاء الاستعمار، أي التخلف، والاقطاع، والاستغلال، من جهة أخرى، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية العقة التي تضمنتها رسالة الاسلام.

اذن فالتأكيد على التمسك بالاسلام، والالحاح على اختيار الاشتراكية ينبئ كلاهما من جذور ثورة نوفمبر، وليس مجرد محاولة سياسية لا يجاد توازن شكلي بين الاسلام والاشتراكية.

لقد جاء الاسلام بمفهوم رفيع للكرامة الإنسانية، يحدِّين الفندرية، وينبذ النعرة الشعوبية واستغلال الانسان للانسان. وان المساواة التي يدعو إليها تنسجم وتتلاءم مع كل عصر.

متمثلة في البورجوازية الوطنية، التي أضعفها الاستعمار، بل متمثلة في بورجوازية أجنبية طاغية، مثل هذا المجتمع لا بد أن تتخذه في المركبة الوطنية دورا اجتماعيا لا مثيل له، وعندئذ يصبح الاستقلال ليس مجرد نقل للسيادة، بل يعني التحول الشامل للمجتمع.

فمنذ السنوات الأولى لثورة التحرير أخذت الأفكار المتعلقة بالتحرر الاجتماعي تتبلور في الضمير الشعبي، إذ سرعان ما ارتفعت في ميادين القتال شعارات «الارض لمن يخدمها»، «الاستقلال ليس مجرد راية». وان الجماهير الشعبية، فلاحين، وحرفيين، وعمالا، وتجارا صغارا، ونساء، وطلبة؛ قد فرضت، بتعملها كل أعباء الكفاح، طابعها على جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني.

ان انهيار البنية الاقتصادية الاستعمارية، بفضل كفاح الشعب الجزائري، وجلاء الاقليات المستعمرة بصفة جماعية قد مكنا الجماهير من فرصة التعبير عن مطامحها الاجتماعية بكيفية ملموسة. ومن هنا نشأ القطاع الاشتراكي.

ان القيادة الثورية التي انبثقت عن حركة ٢٩ جوان ١٩٦٥، بتبنيها لمطالب الجماهير الأساسية وبلورتها لها، قد مكنت الامة من تحقيق وثبة حاسمة، عندما عجلت بنزع الطابع الاستعماري عن الاقتصاد، وشرعت في اقامة بنى اشتراكية متينة. وهكذا فان الاسترجاع المنهجي للاراضي، والمناجم، والمحروقات، والتجارة الخارجية، والبنيوك، وشركات التأمين، ووسائل النقل، والاملاك العقارية الشاغرة، وكل الشركات الأجنبية، قد وضع بين أيدي الامة جميع المقاليد الاقتصادية.

فكل انتصار أحرزته الجزائر على الاستعمار الجديد كان دعما للاقتصاد الوطني، وانتصارا للاختيار الاشتراكي في الوقت نفسه. ثم جاء تطبيق الثورة في المجال الزراعي عام ١٩٧٢، فكان اجراء ثوريا لتعزيز هذا الاتجاه وثبتتها له.

## الفصل الثاني بناء المجتمع الاشتراكي

ان الاستقرار الدقيق للمراحل التي مررت بها الثورة الجزائرية يبين أن اختيار الاشتراكية، منهاجا لتحقيق التنمية وضمان التوزيع العادل لثروات البلاد، لم يكن اختيارا تعسفيا، ولا فكرة مستوردة ففرضت على الشعب فرضا، بل أنها مرتبطة ارتباطا قويا بمسيرة الكفاح من أجل التحرير الوطني، ومتناسبة تلاؤما تاما مع دعوة الاسلام الى تحقيق العدالة الاجتماعية.

فالاشراكية في الجزائر لا تصدر عن آية فلسفة مادية، ولا ترتبط بأى مفهوم غريب عن المسار الفكري، والاجتماعي، والروحي للشعب الجزائري، بل أنها مجرد وسيلة لإنجاز المطامح الشعبية الواسعة والغيلولة دون احتكار الثروة من طرف أقلية محدودة.

ذلك أن التحرير الوطني والتحرير الاجتماعي أمران متلازمان. لأن الرفض القاطع للاستعمار يفضي حتما إلى رفض الرأسمالية. وعندما تدرك الجماهير ان الاستعمار والرأسمالية منتبطن أشد الارتباط، وان أحدهما ما هو الا انعكاس للأخر، عندئذ تنشأ الظروف التي تجعل الوعي الوطني يتتحول إلى وعي اشتراكي.

ولقد اكتسى الاستعمار في الجزائر، بحكم طابعه الاستيطاني، صورة اسطهاد مطلق. كاد أن يؤدي إلى ابادة الشعب. وقد أسف ذلك عن تدمير الدولة، وتقويض البنية الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وتصفية الفئات الحاكمة التقليدية والعناصر المستنيرة في المجتمع، مما أدى إلى تجريد الشعب من ممتلكاته، وتشريده عن أراضيه، وتشديد الخناق عليه باستمرار.

ان المجتمع الذي ينزل به الاستعمار الى الدرك الاسفل من العيش، و يجعل أفراده سواسية في الشقاء، وتكون الطبقة الحاكمة فيه ليست

فاما بعد الخاص بمناهضة الامبراليّة، فإنه يتعلّق بتصفيّة الاستعمار القديم والجديد. كما يتعلّق، من ناحيّة أخرى بتحقّيق استقلال فعلّى بكل ما يتطلّبه من مقومات سياسية، واقتصادية ودبلوماسيّة، وعسكريّة، وثقافيّة.

واما المضمون الخاص بمحاربة الأقطاع وتأمين البعد الديمقراطي فإنه يتعلّق بتصفيّة بنیات ما قبل الرأسمالية، بكل جوانبها العتiqueة البالية الرجعية، وخاصة الهياكل القبلية، والنظام العشائري، والبنیات شبّه الاقطاعية التي تعمل على ابقاء أنماط معينة من العيش، وتحافظ على العقليات المتخلّفة المتسبّبة فيها. وان مهمّة الثورة لا تتحصّر في القضاء على كل هذه الرواسب فحسب، بل تعمل أيضاً على العيولة دون عودتها. فالامر يتعلّق أساساً يجعل الإنسان الجزائري مواطناً واعياً في مجتمع عصرى.

واما المضمون الشعبي للثورة الديمقراطية فإنه يتلّخص في شعار «الثورة من الشعب وإلى الشعب»، اذا ان مفهوم الكلمة «الشعب»، يجب أن ينصرف إلى الجماهير الشعبية وليس إلى فئة اجتماعية محظوظة قد تستحوذ على السلطة لفرض سيطرتها.

وقد أحرزت الثورة الديمقراطية الشعبية في الجزائر انتصارات حاسمة، اذا تمت بالفعل عملية إعادة البناء الوطني التي تتمثل في بعث دولة منظمة ذات سيادة تتّعكم في مصيرها، وفي تخلّص التراب الوطني من كل احتلال اجنبي، وفي تطوير متواصل للاقتصاد الوطني بعد تحريره من التبعية الاستعماريّة، وفي ارساء قواعد نهضة ثقافيّة قائمة على عناصر الشخصية الجزائريّة المستعادة.

وهكذا أصبح الشعب حراً يسيّر على درب الرقى، ويسعى إلى تحقيق الاتجاه الشعبي، وتدعم بنياته حسب مقاييس دقيقة، وتعزيز المكتسبات

من هنا يتبيّن أن الثورة الجزائرية، حين تأخذ بالنهج الاشتراكي لتحقيق التنمية بأسلوب علمي، لا تتجاهل العيادة الروحية، بل تولّيها أولويّة بالغة.

فالاشتراكيّة في الجزائر ترمي أساساً إلى تحقيق أهداف ثلاثة :

- ١ - دعم الاستقلال الوطني،
- ٢ - اقامة مجتمع متحرر من استغلال الانسان للانسان،
- ٣ - ترقية الانسان، وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.

وقد كان على الثورة أولاً أن تدعم الاستقلال الوطني، وذلك بتصفيّة كل أشكال النفوذ الامبرالي، والاستعمار الجديد، والعمل بكل جد للنهوض بالأهمية التاريخية التي تتمثل في التنمية، اذ ليس هناك مجال لتقدم اقتصادي حقيقي بغيرهما، بل لا تستطيع آية أمة أن تستكمل عناصر وجودها وبقائها الا بتحقيق هذه التنمية.

ولكي تكون التنمية منطقية ومنسجمة، لابد أن تكون شاملة، تقوم على تقبل الجماهير لها، وتستهدف خدمة هذه الجماهير، وهذا يستلزم تصوراً حقيقياً يجسد الديمقراطية الاشتراكية، ويبعد كلّياً عن الأشكال الصورية للديمقراطية.

**أولاً - من الثورة الديمقراطية الشعبية إلى بناء الاشتراكية :**

ان الاشتراكية في الجزائر تعميق ثورة الاول من نوفمبر 1954، ونتيجة منطقية لها. فقد تحولت ثورة التحرير الوطني ضد السيطرة الاجنبية إلى ثورة ديمقراطية شعبية ذات مضامين ثلاثة تتمثل في مناهضة الامبراليّة، ومحاربة الأقطاع، وتحقيق المضمون الشعبي.

الوطنية الثورية من بلورة فكر ثوري يستمد أصوله من الفكر الوطني الجزائري الذي فجر ثورة نوفمبر وأخذ يتحول جديلا إلى فكر اشتراكي.

ومن الواضح أن تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج بفضل القطاع العمومي يطرح قضية الملكية الخاصة ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية.

والواقع أن مكانة القطاع الوطني الخاص ودوره يتعددان على ضوء المبدأ القائل بأنه لا يجوز أن تتحول الملكية الخاصة إلى مصدر للسيطرة الاجتماعية، كما لا يجوز أن تتخذ ذريعة لجعل العلاقة بين المالك والعامل قائمة على أساس الاستغلال. فالملكية الخاصة مسموح بها في حدود تجعلها لا تلحق أى ضرر بمصالح الجماهير الكادحة ولا تعرقل تطور المجتمع نحو الاشتراكية.

ان الاشتراكية تعترف بالملكية الخاصة غير المستغلة، وتدمجها في التنظيم الاجتماعي، وفي المخططات التنموية. وتشمل هذه الملكية غير المستغلة كل ما يتعلق بالاستعمال الفردي والعائلي وكذلك وسائل الانتاج والخدمات التي تؤدي دوراً مفيدة في تنمية الاقتصاد الوطني.

ومن هنا، فإن البناء الاشتراكي، وإن بلغ درجة متقدمة جدا، يُبقي القطاع الخاص غير المستغل، ليس عن اختيار ظرفى، ولكن لاختيار ايديولوجي، وهو ما يستلزم القيام بعمل سياسى مكثف لجعله حلينا للثورة. وينبغي، في هذا المجال التمييز بينه وبين القطاع الخاص الطفيلي الذي يرتبط بمصالح شركات الاستعمار الجديد، والاحتكرات، والرأسمالية الأجنبية ويشكل خطرا على الاشتراكية وعلى كل تنمية اقتصادية مستقلة في البلاد.

ان الملكية الخاصة غير المستغلة اذ تساهم في عملية التنمية الشاملة، وفي دعم الاستقلال الوطني الكامل، تخضع لنظام العجائبي وسائل القوانين الاجتماعية ورقابة الدولة.

الثورية، وتنظيمها في إطار مبادئ ومؤسسات تجعل طابعها الاشتراكي أمرا لا رجعة فيه.

ان المسار الاشتراكي، في الجزائر، لم يتحقق دفعة واحدة وبكيفية متناسقة، بل تبلور تدريجيا عبر وثبات متعاقبة.

وقد برهنت تجربة المرحلة المنصرمة من حياة الثورة على أن المضمون الديمقراطي الوطني والمضمون الاشتراكي هما أمران متلازمان، بحيث أن كلا منهما ليس إلا تعميقا مستمرا للأخر.

وأصبح من المستحيل اليوم الفصل بين ما يعود للتشييد الوطني، وما يعود للتشييد الاشتراكي. وهذا المفهومان يتطابقان اليوم أكثر من أي وقت مضى، اذا لا يمكن أن تقوم مهام البناء الوطني بمعزل عن الاختيار الاشتراكي.

### ثانيا - الاهداف الاساسية لبناء الاشتراكية :

#### ١ - القضاء على استغلال الانسان للانسان :

يتم تطبيق هذا المبدأ عن طريق تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج. وقد أفضى هذا المسعى إلى اقامة قطاع عمومي مالبث أن أصبح هو القاعدة الأساسية التي يقوم عليها بناء الاشتراكية في الجزائر.

فإذا كانت الاراضي الموجودة في حوزة المعمارين قد استردتها عمال الأرض غداة الاستقلال، فإن الشروع في ارساء الاسس المادية للاشتراكية قد وقع ابتداء من عام 1966 باسترجاع المناجم، وقطعان البنوك، وشركات التأمين، والتجارة الخارجية، وقطاع النقل.

وقد حقق الاسترجاع المنهجي للثروات الوطنية الأخرى قفزة نوعية كبرى أثناء معركة البترول في 1971، فتحت المجال لإنجاز برنامج واسع للتصنيع تم وضعه في إطار منظور اشتراكي. كما سمح قيام قطاع عمومي اشتراكي الطابع بتعمير وعي الجماهير الشعبية، وم肯ن الطبيعة

والمجتمع، وتعتبر مساحتها في الانشطة الاجتماعية والانتاجية ضرورة للنهوض بالبلاد.

ان المكافأة على العمل يجب أن تأخذ في اعتبارها الكم والنوعية على السواء، لأن في ذلك مجازاة على الجهد المبذول، وحفزا على المبادرة وتشجيعا على الانتاج.

ذلك ان الاشتراكية ترفض المساواة الشكلية التي لا تأخذ بعين الاعتبار ما يمتاز به عامل عن آخر بفضل مواهبه وحسنه استعداداته الشخصية، حتى لا تكون هناك مكافأة على العمل الرديء.

**ثالثا - الاولوية لتلبية الحاجات الاساسية للجماهير الشعبية.**

يجب أن تلبى الاشتراكية الحاجات الاساسية للجماهير الشعبية، وذلك بالقضاء على الظلم والاستغلال، ويرفع شأن العمل. فنفيتها الرئيسية، اذن، هي أن تضمن لكل مواطن، في مرحلة أولى، نمطا من الاستهلاك يتباين ومقاييس العيش الكريم.

وعندما تلبى الحاجات الاساسية للجماهير، يصبح في امكان جميع الجزائريين أن يرتفعوا تدريجيا إلى مستوى حياتي أفضل، بفضل النمو الاقتصادي المتزايد.

ومث جهه أخرى فإن تأمين أسباب العيش لم يقدر على العمل بعد، أو عجز عن العمل مؤقتا أو نهائيا، هو بالنسبة الى الجزائر الاشتراكية من أوكرد الواجبات، لذلك يتعتمد عليها أن تقضى بصفة جذرية على الآفات الاجتماعية التي تجبر الانسان على اهدار كرامته بسبب لقمة العيش. ورغم أن هذه الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي تشكل عبئا ثقيلا، فإنها بدون شك، تعد من أهم عوامل التنمية.

**رابعا - تحرير الفرد وترقيته باعتباره مواطنا مسؤولا :**

ان الاشتراكية في الجزائر لا يمكنها بحال مع الاجوال أن تهمل المهام الديمقراطية الوطنية التي

## 2 - تغير العلاقات الاجتماعية :

ان الاشتراكية، في الجزائر، لا تكتفى باستعادة الثروات الوطنية التي استلبتها الاحتياطات الأجنبية وبوضع وسائل الانتاج بين أيدي الجماهير، ولكنها ترمي كذلك الى خلق وسائل جديدة عن طريق تعبئة كل القوى المنتجة في البلاد، لاستثمار الثروات الوطنية، واتباع سياسة جريئة في التصنيع، وتحديث الزراعة، وتكون مكثف للإطارات.

ولذا فإن الاشتراكية لا تنادي بالتنمية فحسب، بل هي روحها ومحركها، وهي اذ تضع التنمية في منظورها التاريخي الصحيح، أي في إطار التحرير الشامل للمجتمع، تعمل على توفير الشروط الازمة لنجاحها.

وهكذا يتتأكد أن التخطيط هو الاداة المثلثة لتجهيز الاقتصاد والسير به في طريق الديموقراطية، وأنه الوسيلة الفعالة للتوزيع عادل لثمار التنمية وأبعانها.

ان الاشتراكية تعيد لعمل الانسان كامل اعتباره، وذلك بالقضاء على القواعد الموضوعية للاستغلال، وبحرير القوى المنتجة، لأنها تعتبر العمل العنصر الاساسي للإنتاج والتراكم، والمنبع الرئيسي لكل تقدم اجتماعي، والمصدر الحقيقي للشراء الاقتصادي. وبما أن المجتمع الاشتراكي قائم على أساس العمل، فهو يقضى جذريا على التطفل، والفراغ، وعلى الكسل، والاهمال، وروح الاتكال لدى الانسان، والاعتماد على الدولة.

فالاشراكية لا تجعل من العمل حقا فحسب، بل يجعل منه أيضا واجبا وشرف، كما أن الكرامة ترتبط أشد الارتباط بالعمل الذي يعطى الانسان قيمة في المجتمع.

وانطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين، فإن الثورة الجزائرية تؤكد مكانة المرأة في الأسرة

على الثورة، في المرحلة الراهنة، أن تتحتمى من خطرين يهدانها، ويخدمان مناورات الرجعية، وهما:

١ - سوء تقدير الكفاح الایديولوجي الذى قد يؤدي إلى الامبالاة والتخاذل، بما يترتب عليه من أمراض عديدة لا تقل خطراً عن الانتهازية، والاحتراقية، والتراخي.

٢ - التزوع نحو الرعاعية واليسارية المتطرفة التي تتمثل في الديماغوجية، وعدم الصرامة في المبادئ والرفض المطلق لكل سلطة، وتلاشى روح المسؤولية.

اما القوى الأساسية للثورة فهي العمال، وال فلاحون، والجنود، والشباب، والعناصر الوطنية الثورية.

وان هذه العناصر الوطنية الثورية النابعة من أصول اجتماعية مختلفة، والمتمثلة في مناضلي اللحظات الأولى والمجاهدين، التي انصرفت في صفوف جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني قد تابعت منذ الاستقلال مهمتها في نطاق العزب والجيش الوطني الشعبي، أو في الأجهزة الأخرى للدولة.

وقد ارتفت هذه العناصر، على غرار الثورة نفسها، من موقف مناهضة الاستعمار إلى موقف مناهضة الامبراليّة، ثم إلى الموقف الاشتراكي. وهذه النواة الوطنية الثورية هي التي شرعت في تحقيق التنمية الاشتراكية للبلاد، وتواصل، بمعية القوى الاجتماعية الأخرى للثورة، توجيه مصيرها، وانها لتتضطلع، بوصفها قوة ذات نوعية هامة للثورة تعبر عن استمراريتها وروحها المبدعة، بدون طلائني من أجل بروز فكر وطني تقدمي اشتراكي.

ان تعزيز التحالف بين العمال، وال فلاحين، والجنود، والشباب، والعناصر الوطنية الثورية سيكسب الثورة مناعة تامة، ويمكّنها من أن تقدم بكل ثبات في طريق الاشتراكية.

تتضمنها الثورة الديمقراطية الشعبية. وهي مهام دائمة يتبعن أن تكون الشغل الشاغل للاشتراكية. وان تصفيية هياكل الاستغلال الموضوعية والاستجابة للعاجات الأساسية للجماهير بما شرطان ضروريان للتنمية الاشتراكية، الا أنهما غير كافيتين، لأن التشيد الاشتراكي يتطلب من القوى الاجتماعية للثورة التزاماً واعياً ومقدرة سياسة عالية.

ولا شك أن الانجاز اللاقى لهذه المهمة يتطلب مع الحزب، ومنظماته الجماهيرية، وتنظيماته العلمية، والثقافية، والمهنية، مجهوداً مكثفاً لدعم الوعى الاشتراكي لدى هذه القوى وتلقينها روح الانضباط الجماعي، والسلوك الاشتراكي. وهكذا سيندوب تدريجياً التناقض الذي مازال باقياً في مستوى الوعى بالعلاقات الجديدة للانتاج. لقد قامت الثورة الجزائرية على أساس المبادرة الغلّاقة للجماهير الشعبية. ويجب أن يستفيد التشيد الاشتراكي من هذه التجربة ويطورها بكيفية كاملة.

#### خامساً - القوى الاجتماعية للثورة :

ان النجاح في تطبيق مبادئ الاشتراكية يستلزم معرفة تامة بالقوى الاجتماعية المتفاعلة في الميدان، وبطبيعة العلاقات القائمة بينها. وهذا يقتضي وجود استراتيجية للثورة قائمة على المعطيات الملمسة للمجتمع.

والواقع ان المجتمع الجزائري يتميز اليوم بتحولات كبيرة. فالجماهير الشعبية، من عمال وفلاحين، قد أخذت يتسع دورها الاقتصادي والاجتماعي، وتزداد أهمية وزنها السياسي، بفعل التغييرات البنوية التي أحدهتها الثورة. ومن ناحية أخرى، هناك نزعة بورجوازية جديدة، برزت على المخصوص من خلال المعاولات ذات الطابع المصلحي المتصل برأس المال الاجنبي، وهي معاولات لا يجوز بحال من الاحوال أن يستهان بها من نشاط سياسي وايديولوجي.

جميع أشكال الاستعمار ومخلفاته وكل الاشكال الجديدة التي قد يختفي وراءها لخدمة مصالحه وتأمين هيمنته.

وفي هذا الاطار، تعددت الخطوط الكبرى والاتجاهات الاساسية لمسعى التنمية في منظور الثورة الجزائرية. فالقوى الاجتماعية التي صهرتها ثورة التحرير قد ألمت حزب جبهة التحرير الوطني بانهاج استراتيجية تنمية تتعمق في توجيهها المبادئ التالية :

١ - استخلاص العبرة من طبيعة ثورة التحرير، وحجم التضحيات التي استلزمتها، وعمق التحولات التي احدثتها.

٢ - احترام المقومات الاساسية للشخصية الوطنية الجزائرية.

٣ - اخضاع خطط التنمية لمتطلبات السيادة الوطنية الحقة.

وهكذا اختارت الثورة الجزائرية النهج الاشتراكي من أجل تحقيق التنمية الشاملة، بوصفه وسيلة المفضلة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

ان استراتيجية التنمية التي حددتها الثورة الجزائرية تعتمد، لتحقيق غاياتها الاجتماعية والاقتصادية، على ما يأتي :

- التنفيذ المنسجم والمخطط لكبريات الاهداف الاستراتيجية الرامية الى تدعيم الاستقلال الوطني.

- اقامة الاسس المادية لاقتصاد مستقل متتحرر من القيود الموروثة عن النظام الاستعماري، قادر على تجاوز العراقيل الهيكلية المتولدة عن التخلف.

- تهيئة الظروف التي تساعده على رقى اجتماعي يتيح الترقية للفرد والازدهار للمجتمع.

وسيحصل هذا التحالف بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني، التنظيم الوحيد القادر على السير بالنضال الايديولوجي السياسي الى مدار الكامل من أجل تحويل المقلبات وتعزيز الوعي الاشتراكي.

وبفضل مثل هذا النضال تستطيع الثورة أن تتجاوز التناقضات التي قد تنتيج عما تشهده البلاد من تطور وتقدم في طريق الاشتراكية.

### الفصل الثالث

#### المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية

واجهت الثورة الجزائرية فور نجاحها في استرجاع الاستقلال وضعية تتعمق فيها تحولات عميقة أحدثتها ثورة التحرير، ومخلفات استعمار شرس كان قد استهدف، خلال قرن وثلث قرن، القضاء على الكيان الجزائري ومحو مقومات الشخصية الوطنية.

وزادت الوضعية خطورة آثار التدمير الاستعماري على امتداد سبع سنوات ونصف من حرب وحشية الاسلوب، عنصرية الطابع، ابادية التوجه.

من هنا كان على الشعب الجزائري ان يخوض بعد الاستقلال معركة شاقة كانت أشد تعقيداً من معركة التحرير، نظراً لأن العدو، في معركة البناء، لم يكن واضحاً بصورة دائمة للجميع مثلما كان الامر في مواجهة الاستعمار مباشرة.

لذلك كان مطلوباً من حزب جبهة التحرير الوطني أن يقود معركة جباره لتحقيق تحول اقتصادي واجتماعي جذري، وتحفيز البنية الثقافية وطرق التفكير.

ذلك أن ثورة نوفمبر 1954، اذ تبع من المسار التاريخي للشعب الجزائري، وتسلّهم منه قيم النضال والصمود والتحرر، تفرض التخلص من

التوازن للشخصية الوطنية عن طريق تعزيز مقوماتها الأساسية، وتمكينها من النمو بعيداً عن المسوخ والتشويه والمعاكاة.

صحيح أن ثورة التحرير والراحل التي قطعتها ثورة البناء حتى الآن قد أدخلت على هذا المجال تحولات ثورية على غاية كبيرة من الأهمية. لكن استمرارية الثورة وتأمينها ضد أخطار الانعراف والجمود يتوقفان على تحقيق عدد من الأهداف التي تتحكم في توجيه الإنسان.

ان تمكّن الثورة من المجال الثقافي يعني، في منظور ثورة نوفمبر، العمل، قبل كل شيء، على صيانة الشخصية الوطنية وهوية الشعب الجماعية كما يعني قيام مجتمع متوازن يضمن للمواطن الاتصال الضروري بجذوره دون أن يفقد الصلة بواقع التقدم في عصره.

ذلك هو شرط ازدهار الشخصية الوطنية متصلة بشقاقة العصر التقديمية، ويتعلق الأمر هنا بتأكيد اتصال الشعب الجزائري بتراثه التاريخي الحضاري والراهنة على قدرة التكيف لديه حتى يتماشى مع التفتح على التقدم، ويكتسب مايلزم لذلك من علوم ومهارات وتقنيات.

ولا حاجة إلى الالحاح على أن تثوير المجال الثقافي يعني احداث تغيرات عقلية وفكرية عميقية، عن طريق ترقية المواطن ثقافياً وعلمياً، والشهر على استمرار تكوينه السياسي وتسلیمه ضد أخطار الانعراف وأصناف الفساد والأمراض الاجتماعية.

ان المطلب الأساسي المراد تحقيقه في هذا المجال هو تكوين مواطن صالح متشبّع بأخلاق الإسلام، مؤمن بقيمة السامية، معتز بتاريخه، مقتنع بضرورة النهج الاشتراكي لتنظيم الجهد وتوزيع ثمار التنمية بصورة عادلة، فذلك هو طريق الثورة الجزائرية لتكوين انسان جديد يساهم في تجديد مجتمعه، معترفاً بماضيه، منسجماً مع عصره، متمثلاً لمبادئ ثورته.

وهكذا يتبيّن أن كلاً من مفهوم التنمية ومفهوم الاستقلال الاقتصادي يندرج حقاً ضمن آفاق التحول الاجتماعي الواسع الذي يتلاءم مع مطامح الشعب، ويحقق أهداف الثورة في الأمد بعيد المتوسط والبعيد.

ولقد كان على حزب جبهة التحرير الوطني أن يخوض هذه المعركة على وجهتين متساويتين من حيث الخطورة، أحدهما خارجية من أجل القضاء على مخلفات الاستعمار في كافة المجالات، والثانية داخلية تتمثل في تهيئـة الشروط الضرورية لحسن استعمال الموارد الوطنية، بعد تحريرها من التبعية الأجنبية، وفي وضع هيكل اقتصادي ثابتة تسمح بانطلاق عمليات التنمية في عدة اتجاهات، دون قيد من الخارج، أو قصور من الداخل.

ومن الواضح أن تحقيق النصر في هذه المعركة يتطلب ارادة سياسية مصممة وتحظى علمياً يرتکن على وعي الجماهير وتعيّتها في المدن والارياف، وعلى الثقة في القدرات الوطنية وحسن استخدامها.

ان الوصول بهذا المسعى إلى مداه الكامل يتطلب العمل في أن واحد حسب الاتجاهات الأساسية والمعاور الكبرى الآتية :

#### أولاً - مهام الثورة الجزائرية في المجال الثقافي :

ان تحقيق الثورة في المجال الثقافي يتطلب التكفل بعدد من المهام في ميادين التربية والتعليم والتّكوين من جهة، وفي كل ما يتصل بتكوين الإنسان سياسياً، وتربيته خلقياً، واعداده اجتماعياً من جهة أخرى.

ذلك ان تكوين الإنسان سيظل هو الشغل الشاغل للثورة، فالإنسان في النهاية هو غاية الثورة ووسيلتها في الوقت نفسه. ومن هنا تكتسي عملية تثوير المجال الثقافي أهمية كبرى، اذ هي التي تضمن التخلص من أصناف الاستلاب، وتعيد

وفي حلها على أساس تقدمي يضمن الانتصار في معركة الوجود وفي معركة التنمية على السواء.

### ١ - اللغة الوطنية :

وفي هذا المنظور، فإن اللغة العربية، التي هي اللغة الوطنية، عنصر أساسي للشخصية الوطنية للشعب الجزائري. لهذا فتعتبر استعمالها هو أحدى المهام الأساسية للمجتمع الجزائري في مجال التعبير عن ظواهر الثقافة، و مختلف مجالات النشاط الوطني، وعن أيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني. وإن الجزائر، باستعدادها توازنها من خلال التعبير عن ذاتها الوطنية بالاداة الأصلية المشروعة، لمدعوة الى الاسهام في اثراء الحضارة الإنسانية، في نفس الوقت الذي تستفيد فيه من عطاءاتها.

ان تعتميم استعمال اللغة الوطنية المرتكز على الرغبة الشعبية لم يفتّ يحقق من يوم الى آخر تقدماً مرموقاً ويسمح لقطاعات واسعة، خاصة الشباب، ان تكتشف نفسها من خلال استعمالها للغة الوطنية. وهذا يعني، موضوعياً، مكسباً واسع المدى، بقطع النظر عن ميزته المشروعة. وذلك يستجيب عملياً لاحد المطامح الأساسية التي كان يصبو اليها الشعب الجزائري أثناء الاحتلال الاجنبي. كما يساعد في نفس الوقت على تهيئة محيط ثقافي ونفسي، من شأنه أن يكمل عملية تعتميم استعمال اللغة الوطنية في أجهزة الدولة، والحزب، والمنظمات الجماهيرية، والمؤسسات الاقتصادية، وذلك بما تتخذه من تدابير ملائمة. ومن هنا، وبمساعدة مبادرات القيادة السياسية الرامية الى التعجيل بالإنجاز المنهجي لهذا المشروع العظيم، يتجسد تعتميم استعمال اللغة الوطنية في العمل، والتعليم، والثقافة. وهذا هدف يتطابق ضمن أهداف أخرى مع صيانة جميع المقومات الأساسية لشخصية الشعب الجزائري.

ان مسعى استعادة اللغة الوطنية لمكانتها وتطویرها لا يمنع من التشجيع على اكتساب اللغات الأجنبية، لأن المثل الاعلى الذي ترمي الثورة إلى

وتتمثل الادوات الاساسية اللازمة لتحقيق هذه الغاية في الدعائم التي ترتكز عليها الشخصية الوطنية، وهي الاسلام، واللغة الوطنية، والترااث التاريخي، والاختيار الاشتراكي.

وعلى الرغم من الانتصار الضخم الذي أحرزته ثورة التحرير، عندما استعادت الاستقلال الوطني، ووفرت شروط انبثاث سليم للشخصية الوطنية، فإن الخطر الذي يهددها لم يزال بزوال الاستعمار. فالشخصية الوطنية ما تزال تواجه أخطماراً فزوًّا يتمثل في سلبيات عدّد من الثقافات الأجنبية تردد معها مفاهيم وأفكاراً تخدم الاستعمار الحديث، وتساعد على تهيئة مناخ ملائم لعودة الاقطاع، وانبثاث الرجعية، فضلاً على نشر أنماط من السلوك وعادات استهلاك لا تتلاءم مع الایجابي من العادات الشعبية، ولا تنسجم مع متطلبات النهوض بمجتمع حر، وبناء اقتصاد مستقل.

بهذا التصور تسعى الثورة لتغيير المجال الثقافي مع صيانة الشخصية الوطنية من مخاطر الاستيلاب، ودعم أهم مقوماتها، وهي الاسلام، واللغة الوطنية، والترااث التاريخي، والدفاع عن الاختيار الاشتراكي. ان الاسلام يشكل القاعدة الأساسية لوحدة الشعب الروحية والثقافية واللغوية، في نفس الوقت الذي يشكل فيه سداً منيعاً تتعظم في مواجهته كل محاولات المساس والاستيلاب.

ان الاسلام، اذ يشكل أحد المكونات الأساسية للشخصية الوطنية الجزائرية، يطرح قضية التثقيف الديني السليم، والثقافة الاسلامية الصحيحة كجزء لا يتجزأ من عملية التحرر الثقافي. لهذا يتعتمد على الثورة الجزائرية أن تعنى بالثقافة الدينية الاسلامية لا بوصفها عبادات وشعائر ومناسك، فقط، ولكن أيضاً كفلسفة وموافق، ولاسيما بوصفها فكراً متطوراً يجعل من الاسلام قوة دافعة تساهم في تناول مشاكل العصر تناولاً جديداً،

ان التربية باعتبارها القاسم المشترك لمختلف أصناف الثقافة ولأسباب عديدة أخرى تلتقي في الأساس مع الأيديولوجيا، والعلوم، والأدب والفنون، والهوية الوطنية المسترجعة في إطار تعميم استعمال اللغة الوطنية والوعي بالتاريخ الوطني.

في ضوء هذا التصور، يبرز دور المدرسة، وتنأكد أهمية معاهد التعليم والتكوين، وتبرز ضرورة العرض على رفع مستواها وتحسينها النوعي. فالمدرسة ليست مجرد جهاز روتيني مهمته تلقين المعارف بصورة شبه آلية، بل هي أداة حاسمة وقيمة فعالة لتحقيق تحول ثقافي عميق.

وهذا بالضبط ما تهدف الثورة الجزائرية إلى تحقيقه من خلال المدرسة الأساسية التي تريدها متفتحة على التقدم والعالم العصري، مع ربطها بالحقائق الوطنية ومتطلبات التنمية الشاملة.

ان التربية الوطنية لا تكتفى بتكوين الفرد للقيام بوظيفة معينة فقط، بل تعدد، زيادة على ذلك، ليكون مواطناً يتفاعل مع اهتمامات شعبه، ويعي متطلبات النهوض بوطنه، ويقدر التحديات التي تواجهه ثورته.

وهذا يفرض على المنظومة التربوية أن تتکفل بالتعليم الديني، والتکوين الأخلاقي والسياسي، وتعزيز التربية المدنية بالروح الإسلامية والثقافة التاريخية، مع تغذية الاقتناع بضرورة الاختيار الاشتراكي.

فالمطلوب من المنظومة التربوية أن تسعى لتوفير شروط التشقيق الديني السليم على أوسع نطاق ممكن، مع العرض على توفير تعليم متخصص في جميع الفروع بحيث يسمح باكتشاف المواهب، ويساعد على تكوين علماء متمنكين من علوم الدين، متضلعين في معارف الدنيا، ممثلين للعلوم والتکنولوجيا، مؤهلين لفهم مشاكل العصر.

ان تکفل المنظومة التربوية بكل هذه المهام مع العرض على تحسين النوعية ورفع المستوى قد

تعقيقه في هذا المجال هو الحفاظ على الاصالة مع التفتح اللازم للاستفادة من ايجابيات الثقافات الأخرى، والعرض على تمكّن المواطن من لغته الوطنية التي تبقى لها الأولوية والصدارة، في نفس الوقت الذي يكتسب فيه لغات أخرى. ذلك ان الاطلاع على الثقافات العالمية، بعد التمكّن من اللغة الوطنية، يتتيح الاتصال الإيجابي بالخارج للاستفادة من الابداعات التي يحققها الغير في مجالات العلوم والتکنولوجيا.

وبذلك تكتسب اللغة الوطنية مزيداً من القدرة على التعاطي مع العصر، و تستعيد تدريجياً دورها كأدلة عالمية تنقل العضارة، وتنشئ الثقافة، وتمثل العلوم والتکنولوجيا وتساهم من جديد في خدمة الحضارة الإنسانية.

## 2 - التربية الوطنية :

تحتل اعمال المنظومة التربوية مكانه أساسية في عملية ادخال الثورة الى المجال الثقافي. فال التربية الوطنية هي حجر الزاوية في أي بناء محكم وهي التي تتحكم في تكوين الانسان، وتوجيهه، وتربيته ذوقه، وحسه المدنى، وشعوره الوطنى.

من هنا يتبعى تمهين الوظيفة التعليمية والتربوية من تجديد قيمتها، ورفع مستواها، وتصحيح مكانتها، وتحسين مناهجها، وتطوير برامجها، واعداد ما يلزم لذلك من كتب ومعلمين وأساتذة. وينبغي ان يستمر العرض على تحسين المستوى الثقافي لدى رجال التعليم ومحاربة مظاهر النقص في الضمير المهني والسلوك الأخلاقي.

ان تنظيم البحث التربوي الجاد في جميع المؤسسات المتخصصة للنهوض علمياً بالوظيفة التربوية وتحسين المحتوى التربوي الذي ترتكز عليه، سيظلان مطلبين ملعين، تسعى الثورة لتحقيقهما رغم الصعاب التي تواجهها في هذا الميدان بفعل تضاؤل تعميم التعليم مع نمو ديموغرافي مفرط.

وتحقيق هذه المهام يتوقف إلى حد كبير على السلوك الذي ينهجه والمثل الذي يضربه رجال الدولة واطارات العزب والمسؤولون في المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الاشتراكية والموظفون في مختلف الواقع الادارية، كما يتوقف على التطبيق السليم لمختلف اشكال الرقابة والمحاسبة وتقييم الاعمال مع تفويض ما يستلزم ذلك من جراء.

كما أن تمكن الثورة من المجالات الثقافية يؤدي إلى بروز الوان من السلوك المحمود، والأخلاق الفاضلة تظهر خاصة في الدفاع عن المقدسات والقيم الوطنية والذود عن مبادئ الثورة والمكتسبات التي تحقق في ظلها، وفي حماية الأملاء العمومية، واعطاء المصلحة العامة الاسبانية على المصلحة الخاصة، والتعلق بالضمير المهني، والحرص الدائم على تحسين التكوين، ومحاربة الروح الاتكالية، والتبذير، والتخييب، والتجاوزات، والتنديد بالتهافت على المادة.

ويتعين في هذا المجال أيضا القضاء على الاسباب التي تساعده على انتشار الآفات الاجتماعية.

على أن تحقيق ذلك لا تكفي فيه الموعظة، بل يجب أن يصعبها مجهد كبير ل التربية الناشئة وتوسيعية الكبار، واقناع المواطنين بضرورة التعلي بالخلق الفاضل، كما يتغير تطبيق القانون بصرامة على المخالفين وتنفيذ ما يترتب على ذلك من عقوبات ملائمة.

وفي استطاعة المنظمات الجماهيرية والمؤسسات التربوية والجماعات المحلية أن تؤدي دورا معتبرا في هذا النطاق، فعليها أن تبذل مجهودات مكثفة منتظمة.

#### 5 - التكوين السياسي :

يعتبر التكوين السياسي مكانة متميزة في نجاح التوجيهات الرئيسية للتنمية الوطنية، فهو يساعد على تحقيق الانسجام بين القول والعمل، ويضمن تحويل الشعار إلى سلوك، ويشعر الإحساس

أصبح مطلباً أشد الحاجة في هذا الربع الأخير من القرن العشرين، إذ هو الذي يضمن تكوين مواطن متجرد من الروح المشائيرية، قادر على مواجهة أخطار الاستلاب، مؤهل للاضطلاع بدوره في بناء الوطن وخدمة الثورة وتكون المجتمع الاشتراكي.

#### 3 - التكوين العلمي والتكنولوجي :

إن الثورة مدعوة، في مجال التكوين إلى العناية بالتراث العلمي العربي الإسلامي والتركيز على التعلم في العلوم، واكتساب التكنولوجيا سعياً لتكوين مواطن يقدر قيمة الدقة العلمية والنهج العقلاني.

ذلك ان اعطاء العلوم والتكنولوجيا أهمية خاصة ضروري لتدارك التأخير ومسايرة مقتضيات التنمية السريعة، ولكنه لا يعني قصر العناية عليها وأهمال الفروع الأخرى للمعرفة. بل يجب أن تتاح الفرصة للمواطن كى يدرس مختلف العلوم الإنسانية، وخاصة العلوم الاجتماعية التي تشتد لديه حاسته النقد، وتغدو في الميل إلى البحث والقصوى، وتساعده على التحليل السليم.

ان تخصيص حيز أوسع للعلوم في المؤسسات التعليمية، والعناية المتزايدة بالتكوين التقني، سوف يسهلان دخول الجزائرين عهد الابداع العصري 4 - مكافحة الانحرافات والمظاهر السلبية في المجتمع :

ان استمرار الثورة وتجددها في المجال الثقافي يستلزمان مواصلة السعي للتخلص من العقليات البالية التي تعرقل مسيرة التنمية، وتفضي إلى الجمود. كما يتغير السعي دوما إلى القضاء على مظاهر التفكير الاقطاعي، والسلوكي العشائرى، وملاحقة استغلال النفوذ، ومحاربة النظرة التحقيرية إلى الجماهير والتشكيك في قدراتها.

كما تتغير محاربة روح اللامبالاة والتحلل من المسؤولية والانتهازية والرشوة والديماغوجية والتصرف البيروقراطي.

مكتسبات التراث التاريخي والثقافي والروحي مع أهداف الثورة ومتطلبات النهج الاشتراكي.

ان تحقيق الثورة في المجال الثقافي شرط اأساسي لأن يكتسب الشعب الجزائري التكنولوجيا اللازمة لتأمين احتياجاته المادية في نفس الوقت الذي يرسى فيه دعائم ثقافة تؤصل شخصيته، وتتصون مقوماته المعنوية والروحية.

حقا انها لمهمة شاقة، لكن تحقيقها أمر ممكن متى توفرت ارادة البحث داخل الذات، عن قدرات التحويل والتغيير والرقي في ظل الانسجام مع التاريخ وصيانة المقومات الاساسية للشخصية الوطنية.

بذلك يستطيع الشعب أن يثق بقدراته على أن يربح في مطلع القرن القادم مرة أخرى رهان المستقبل ولا يخلف موعده مع التاريخ.

#### ثانيا - مهام الثورة في المجال الزراعي :

ان شعار الثورة الزراعية الذي رفعته الثورة الجزائرية في مطلع السبعينيات وما تلا ذلك من خطوات ومحاولات لتجسيده في الواقع، كان استجابة لمطامح شعبية عميقه ورفعا لمظلمة تاريخية ما فتئه الريف الجزائري يعانيها خصوصا بعد أن ابتنى بالاستعمار.

فاستغلال الفلاحين عبر العصور، ومساهمتهم الفعالة في مقاومة الاحتلال الاستعماري الفرنسي قد أديا إلى جعل مشكل الارض احدى القواعد الأساسية للحركة الشعبية الجزائرية، وأحد العناصر الهامة في تحديد الضمون الاجتماعي لثورة التحرير. وهكذا أصبح الكفاح من أجل التحرير الوطني مدعوما برغبة استرجاع الاراضي والنهوض بالفلاحين اجتماعيا واقتصاديا. ومن المؤكد أن ثورة التحرير باعتمادها أساسا على الاريف قد حطممت عددا من الاسس البالية والانماط المعرقلة لتطور المجتمع، وتقدم الريف على الغوص، وبنت قوى جديدة شعبية، كانت بفضل كفاحها ومعاناتها، سببا في تعميق المحتوى السياسي والايديولوجي للثورة الجزائرية.

بالمسؤولية، ويبيّن الفرد، أيًا كان موقعه في سلم المسؤوليات بواجباته كمواطن أو كمناضل مسؤول.

على هذا الاساس تحرص الثورة على تهيئة الشروط المساعدة لرفع مستوى التكوين السياسي للمناضلين، والعمال، وال فلاحين، والشباب، وكل العناصر الوطنية. كما يتquin على هؤلاء أن يسعوا بدورهم لتحسين مستويات تكوينهم بشتى الالاليب المتاحة.

ويجب على المناضلين والاطارات أن يتمثلوا القاعدة النظرية لتصور الثورة الجزائرية ومفهومها للمجتمع، أي أنه ينبغي أن يعززوا تكوينهم العملي، وتجربتهم في الميدان بتكوين نظرى يجعلهم أقدر على فهم الواقع وأكثر ادراكا للحقائق الوطنية.

تلك هي الشروط التي تسمح للمناضلين ومجموع المواطنين بأن ينهضوا على أكمل وجه بدورهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وفي تدعيم الاستقلال الوطني وبناء المجتمع الاشتراكي.

ذلك ان وضع القواعد المادية للاشتراكية لا يكفي وحده في اقامة المجتمع الذي تنشئه الثورة أي المجتمع الذي تسوده العدالة الاجتماعية، وتحكمه القيم الاخلاقية والوطنية، والمؤهل للخروج من التخلف في آجال معقولة.

ان التكوين السياسي المستمر يؤدى في هذا الاطار دورا أساسيا في مسيرة الثورة وبناء المجتمع في ظل الانسجام الوطني والتعبئة الشعبية.

والواقع أن الامر يتعلق بعمل ايديولوجي بحث، اذ يهدف الى اثراء التجربة الجزائرية واستخراج العبر النظرية من مسارها، وصولا الى بلورة مجموعة من المفاهيم والتصورات والنظريات تشكل مذهبا متكاملا للثورة الجزائرية بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني.

ان الثورة الاصلية حقا هي تلك التي توفق الى التخطيط للمستقبل انطلاقا من امكانيات حاضر مرتبطة بالماضي على أساس دفع اصلاح ما في

وفعلا اذا كانت معركة الانتاج مطلبا أساسيا، فان نجاحها يتوقف خاصة على فعالية الهياكل التي تقام سواء في مستوى الانتاج، أو في مستوى الخدمات الضرورية لدعم الانتاج.

فالثورة في المجال الزراعي ليست اذن عملا يقتضيه مسعى تحقيق العدالة الاجتماعية فقط، ولكنها في الوقت نفسه عملية سياسية واقتصادية واسعة المدى، تسمح بامداد مجموع الفلاحين من جديد في المسار العام للتنمية بعد أن ظلوا مهمشين طوال العهد الاستعماري المظلم.

ولقد تحسنت ظروف هذا التحول الهام عن طريق سياسة اعادة توزيع الاراضي وتهيئة سكن ريفي ملائم وانجاز مشاريع تنمية على مستوى البلدية وتأمين دخل ثابت ومناسب والتكييف التدريجي لتسهيل هذا القطاع مع متطلبات تحسين الانتاج والانتاجية والتوسيع المستمر للمساحات الزراعية.

ويجب النص في هذا المجال على ان القطاع الخاص يؤدى، هو الآخر، دورا هاما الى جانب الاذوار والمهام التي يتکفل بها القطاع الاشتراكي، فهو مدعو أيضا الى رفع الانتاج وتحسين الانتاجية.

ان هذا الدور يتمثل أساسا، في الاستعمال الاقصى لامكانياته الانتاجية العالية، وفي المشاركة الفعلية في استصلاح الاراضي، وتدعمim القواعد المادية للاقتصاد الوطني. ان القطاع الوطنى الخاص، اذ أصبح مدمجا في التخطيط الوطنى، على غرار القطاع الاشتراكي، ويتمتع بالرعاية والدعم، يستطيع أن يقدم مساهمة أكيدة وذات شأن لتطوير الفلاحة وتحقيق ازدهارها.

وبالفعل، فان دخول الثورة المجال الفلاحي، قصد تغيير الانظمة البالية تغييرا جذرريا، سيمكن من ربح المعركة الحاسمة التي تتمثل في التخلص تدريجيا من التبعية الغذائية.

على أن المشاكل الكبرى التي سوف تتحكم في نجاح الثورة بهذا القطاع تكمن خاصة في مدى استجابة الفلاحين وتحليهم بالوعي السياسي الذي

اذن فقد كانت التغييرات التي أدخلت على العالم الريفي وعلى بنياته العقارية تجديدا ثوريا أريد له أن يضع حدا لاستغلال الانسان في المجال الزراعي.

وهذا ما جعل عمليات الثورة ومنجزاتها في هذا المجال أكثر من مجرد اصلاح عقاري يقتصر على اعادة النظر في تقويم مساحة كل قطعة أو على تحديد استغلالها، وأكثر من اصلاح زراعي يكتفى بتحديد الملكيات الكبرى واعادة توزيع الارض. فالثورة في هذا المجال مدعوة الى توفير أفضل الشروط اللازمة لتحديث تقنيات الانتاج الزراعي، والاستثمار المكثف للاراضي بواسطة تخطيط ينظم مجموع النشطة الزراعية والرعوية وشبكات الري وسياسة التشجير.

ان الثورة بسعتها الى توسيع هيكل الانتاج والمنشآت الزراعية وتحسينها وحرصها على تحقيق تحويل شامل للعلاقات الاجتماعية في الريف تهدف الى :

أ - تحويل العلاقات الاجتماعية ودعم ذلك باقامة أساليب جديدة لتسهيل وتوجيه عملية تطوير السكن الريفي بما يتلاءم ومتطلبات التنمية الريفية.

ب - تنظيم الخدمات المرتبطة بالانتاج وذلك بتطبيق سياسة تسويق وأسعار تضمن لحصيلة العمل الاجر الذي يتناسب معها.

ج - تحديث مناهج الانتاج وتقنياته اعتمادا على طرق تسيير جديدة تقوم على المساهمة الفعلية للفلاحين وعلى مكافحة تفتت الارضى.

ان ادخال الثورة الى المجال الزراعي يعني وضع أساس علاقات اجتماعية جديدة في الريف، كما يعني توجيه الانتاج بصورة خاصة نحو تلبية العاجات الوطنية.

ان نمط الانتاج الذي أدخلته الثورة على الريف، يعيد الارض لمن يخدمها وينظم الفلاحين داخل هيكل لانتاج والتسيير تعطى الشكل الجماعي الافضلية.

فالامر يتعلق في كلا المعنيين بتغيير الذهنيات وأنماط المعاش. وتبين أهمية التحويل الذهني الذي تحدثه الثورة هنا، اذا أخذنا بالاعتبار مدى التخلف الذي كان يعاني منه الفلاح والعالم الريفي، مما يجعل كل عمل لتطوير الريف وتغيير علاقات الانتاج في الزراعة مفضيا حتما الى تغيير ذهنی يضاعف قدرة التكفل بحل المشاكل التي تواجهها التنمية الريفية.

ان تحويل الهياكل الزراعية البالية وادخال أساليب جديدة واستيعاب التقنيات الحديثة والاستفادة القصوى من الخبرة المتاحة في الميدان، والعد التدريجي من الفروق الموجودة بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث وصولا الى القضاء عليها قضاء كلية، بحيث يتحدد القطاعان في اتجاه خدمة الرقى والتقدم ورفع الانتاج وتحسين الانتاجية، هي أهداف في طريق الانجاز اذ أصبحت تشكل جزءا من الواقع الجزائري الجديد والحقائق الوطنية القائمة، بفضل منجزات الثورة في هذا المجال.

ان توسيع المجال الزراعي ورفع مستوى الانتاجي مرتبطة بأوثق الارتباط بتوفير الموارد المائية، مما يفرض تعبيئة هذه الموارد بوسائل ملائمة عبر السدود الصغيرة والكبيرة وعبر الاعتماد على كل التقنيات التي تسمح بتوفيرها في جميع أنحاء الوطن.

ان الدولة اذ تخصص اعتمادات ضخمة لتنشيط الزراعة وتنمية الفلاحين الدعم اللازم ماديا وفنريا، الا ان ذلك لا يكفي وحده للنهوض بالعالم الريفي وادماجه كليا في الدورة الاقتصادية العامة للبلاد، بل ان رفع معركة الانتاج الزراعي وتحقيق أهدافه القرية والمتوسطة والبعيدة يتوقفان أيضا الى حد كبير على الجهد الذاتي الذي يبذله المنتجون الزراعيون.

### ثالثا - مهام الثورة في المجال الصناعي :

لقد ترك الاستعمار في الجزائر اقتصادا بالي  
البنيات عديم القاعدة الصناعية مبنية على الزراعة

تفرضه المراحل القادمة، كما تمثل في حفظ اهتمامهم بتحسين الانتاج وتهيئة ما يتطلب ذلك من آساليب لتسويق المنتوج الزراعي، وحسن استثمار دخل العمل وتحسينه بالنسبة لمجموع الفئات العاملة في الفلاحة.

ان الاهداف المطلوب تحقيقها في هذا الاطار تتمحور حول فكرتين رئيسيتين مترابطتين هما : دعم القواعد المادية وهيأكل الارتكاز التي يعتمد عليها الانتاج الزراعي، والاستجابة لاحتياجات سكان الارياف.

كما أن توسيع الهياكل الاقتصادية وتنويعها يمثلان مهام أساسية أخرى يجب ادراجها في مخططات على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ومن هنا تفرض الثورة البحث المتواصل عن أفضل الشروط لصيانته الامكانيات العقارية الموجودة واستثمارها على أحسن وجه ومضاعفة قدراتها الانتاجية.

ان الزراعة تحمل مكانة أساسية ضمن مخططات التنمية والجهود المبذولة في اطار دعم الاستقلال الوطني.

وعلى الرغم من أن تأمين الاستقلال الغذائي وتحقيق تراكم يسمح بالتصدير يبذلون مطلبين صعبى المنال في الامد القريب والمتوسط، فلا ينبغي أن يغيب هذا الهدف عن الذهان، بل يجب أن يبرز ضمن الاهتمامات الدائمة للثورة حتى تستمر في تهيئة الظروف الكفيلة بتحقيقه.

ان تحقيق هذا الهدف يتطلب مزيدا من العمل لتنشيط الامكانيات الزراعية، واستثمار الموارد المائية وتحسين المستوى المعيشي لسكان الارياف، الذي يتوقف بدوره، الى حد كبير، على الجهد الذاتي الذي يبذله الفلاح.

ان دخول الثورة الى المجال الزراعي لا يهدف الى احداث تحولات كبرى في البنية والتنظيم فقط، ولكن يرمى، على الخصوص، الى تكوين انسان جديد في عالم الريف، ومن هنا يلتقي مسعى الثورة في المجال الزراعي مع مسعاؤها في المجال الثقافي.

ان الانتاج الصناعي الاكثر أهمية يتم فى الوحدات الكبرى التى تستخدم تقنيات جد متطورة، وتشكل أنظمة معقدة تتطلب اقامتها وتسويتها صرامة شديدة ودقة بالغة، كما يتطلب استعمال اطارات ذات خبرة وأيد عاملة ذات مهارة عالية.

ذلك أن مواجهة الصعب والاقدام بشجاعة على رفع التحدى الذى تطرحه أنظمة الانتاج الصناعى العصرى، يمكن ان الاطارات الوطنية من اكتساب المعرف والتتجربة الازمة لاقامة وتسويه وحدات انتاجية تسمح بتجسيد أهداف الثورة فى مجال التصنيع.

ان هذا التوجه لا يقتضى ابدا انتهاج سياسة تعتمد دائما التكنولوجيا الاكثر تقدما، بصورة آلية وكيفية غير مدروسة، اذ يتطلب الامر التمكن من كل الفروع التى يتشكل منها ويتميز بها وجود صناعة عصرية توصل الى معرفة الفروع التى تتطلب بحكم طبيعتها تكنولوجيا متطورة. ومن البدىء أيضا أن تحسين المستوى التكنولوجي للعامل يتماشى وارتفاع مستوى انتاجيته الذى يتحكم الى حد بعيد في ارتفاع دخله وتحسين ظروف حياته.

ولا شك أن ذلك كله يحدث تغيرات هامة في ذهنيات الاطارات والعمال وكل الفئات الاجتماعية بما يتسبب فيه من رفع لمستوى التأهيل وللمستوى العلمي والتكنولوجي وما يستلزم من تفتح واكتساب للطرق العصرية في العمل والتنظيم. وهذا التصور للتصنيع يقود الى تبني خيارات تصنيعية تتلاعム مع مضمون وأهداف الثورة في هذا المجال.

ولكى يتحقق ذلك تتبع اقامة أسس صناعة قاعدية قادرة بنفسها على احداث صناعات جديدة يسمح انتشارها بخلق ديناميكية تنمية مفيدة للاقتصاد بصورة عامة وللصناعة بصورة خاصة، ومن هنا يصبح التحكم في العلوم واكتساب التكنولوجيا أمرين جوهريين. اذا أن العلم

واستغلال المواد الاولية، متوجهها أساسا نحو تصدير المواد الخام.

لذلك كان على حزب جبهة التحرير الوطنى فى مسعاه العام لصيانة الاستقلال الوطنى وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، أن يعملى على أن تشمل الثورة المجال الصناعى.

على هذا الاساس تعددت النظرة الى هذا القطاع وضبطت استراتيجية الثورة الجزائرية فى هذا المجال.

وهذا ما يفرض عدم الاكتفاء بسياسة تصنيع تهمل متطلبات تثوير هذا القطاع. ومن هنا لم يكن التصنيع فى الجزائر مجرد وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بل كان جزءا من مسار ثورى شامل يجعل، ضمن أهدافه، التكفل بعمليات استثمار كبير، وتحويل علاقات الانتاج، وتحقيق التوازن الجهوى، واعادة تشكيل المجتمع، واعداد الانسان حتى يتمكن من الاضطلاع بدوره فى هذه العملية الثورية الكبرى.

وفي هذا المنظور يتبين ان دخول الثورة للمجال الصناعى يتضمن رفع مستوى حياة المواطن. فهى عملية لا تقتصر على تأمين نمط تنمية اقتصادية هدفها تحقيق التراكم فقط، وإنما تسعى في الوقت نفسه الى رفع مستوى التشغيل، وتحسين مستوى العمال، واعادة توزيع الدخل الوطنى لفائدة الجماهير المعروفة.

ثم ان دخول الثورة لهذا المجال يفتح أبواب تكوين يستجيب لمتطلبات التكنولوجيا العصرية ويؤدى في الوقت نفسه الى دعم القدرة الوطنية على تحويل الموارد الطبيعية داخل البلاد نفسها.

وبذلك تطرأ تغيرات عميقة على البنية الاقتصادية، فتصبح، بعد أن كان يغلب عليها الطابع التقليدى، أساس اقتصاد عصرى تتكامل فيه الانشطة الانتاجية المتميزة بتكييف المبادرات بين فروع قطاع واحد أو بين قطاعات اقتصادية متعددة بحيث تضمن تنمية شاملة منسجمة.

أن تبرز أن لم يوفر دخول الثورة هذا القطاع الفرنس الذى تتيح لها ذلك بالفعل.

ويتبين أن يشمل مسعى الثورة فى القطاع الصناعي المزيد من التحكم فى سلسلة متزايدة من العمليات الصناعية بتنويع فروع الصناعات الموجدة فى البلاد، وأن يمددا بوسائل تنمية تؤهل الانتاج الوطنى ليلبي حاجاتها من المواد الاستهلاكية ومواد التجهيز.

ان تنويع الفروع الصناعية يستلزم أن تناح الفرصة أمام القطاع الوطنى الخاص ليساهم فى مجهود التنمية الشاملة بتبنته أوسع للادخار الوطنى، لا سيما عن طريق اقامة وحدات انتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم، لأن اسهام القطاع الوطنى الخاص يسمح في إطار التخطيط، بمضاعفة الانتاج الصناعي الوطنى وتنويعه ليغنى تدريجيا عن استيراد بعض المواد.

وهذه الطريقة تؤدى إلى تكثيف النسيج الصناعي في كامل أنحاء البلاد وفي مجموعة الفروع الانتاجية، وتعزز تكامل الاقتصاد الوطنى.

ان تحقيق الامركزية اذ يعتبر جزءا من عملية تثوير الصناعة، يتبع بالفعل للجماهير الشعبية وخاصة سكان الارياف أن تتحمل قسطها في الانتاج الصناعي المدعو إلى تغيير ملامح البلاد تغييرا جذرريا حتى يسمح لكل مناطق الوطن بالدخول في عصر العضارة الصناعية والتمتع بثمار التنمية.

ولا شك أن تحقيق هذه النتيجة يتطلب الاعتماد الكلى على النفس والسعى بكل الوسائل لتمكين البلاد من أسباب العلم والتكنولوجيا لتصبح قادرة على تحويل مواردها الطبيعية فوق أرضها وتصديرها في صورة مواد مصنعة أو نصف مصنعة.

كما أن الثورة مدعوة في هذا المجال إلى دعم القدرة الوطنية على التمويل الخارجي لأن التنمية

والتكنولوجيا يشكلان قاعدة المسار الانتاجي في العالم العصري فالتحكم فيهما نظريا وعمليا يشكل أحد مكونات التنمية المستقلة والعاجلة للبلاد، وأحد الخطوط الرئيسية في عملية التحويل الاقتصادي الاجتماعي.

ان تنوع أعمال الانتاج الصناعي وتعددتها في البلاد يشكل أيضا مدرسة كبيرة للتكون العلمي والتكنولوجي. فالتكوين الذي تتلقاه الاطارات في الجامعات اذا كان ضروريا فإنه غير كاف للتحكم التام في العلم والتكنولوجيا. اذ أن المطلوب منهم أساسا هو استخدام المعرفة التي يكتسبونها نظريا في حل المشاكل الملموسة للمعيشة التي تطرحها اقامة الصناعات الجديدة وتشغيلها في الظروف الخاصة بالبلاد.

أما خارج الميادين التي يعتمد فيها استعمال التكنولوجيا المتقدمة، فإن اعتماد هذا يجب أن يرتبط بتحسين الانتاجية.

وهناك تكنولوجيات متوسطة أو أقل تعقيدا ينبغي البقاء عليها في المنشآت القديمة، كما يمكن استعمالها في منشآت جديدة.

فالتكوين المهني الذي أصبح منظما في البلاد على أوسع نطاق، حسب الخطة التي رسمت في مطلع الثمانينيات، وما تبعها من جهود ترمي إلى تأهيل العمال تأهيلا دائمًا، يمكنهم من التحسن المستمر والتكيف مع متطلبات التكنولوجيا العصرية.

ان العمليات التي تجسد الثورة في المجال الصناعي من شأنها أن تخلق أثناء إنجازها كل العوامل الكفيلة بدعم الثورة في هذا القطاع، وتفرز ما يلزمها من عناصر الدعم والتقدم.

ان تكوين الكفاءات اللازمة لتسير المؤسسات، وروح الابداع والجرأة على التجديد والتوفيق في استعمال قدرة التصرف، كل تلك الفطواهر لا يمكن

مرجعاً يعكس عبقرية الشعب الجزائري الذي يضطلع، بعد أن أصبح سيد مصيره، بواجب التصدى لكل الاخطار والاعتداءات التي قد تهدى الاستقلال، وأمن الثورة، وسلامة التراب الوطنى.

ومن هنا تتعدد سياسة الجزائر في مجال الدفاع الوطنى أساساً على ضوء مفهوم الثورة للاستقلال الوطنى الذى يتضمن سلامة التراب الوطنى، وعدم المساس بحدوده الثابتة، وحرية الامة فى صياغة اختياراتها السياسية والايديولوجية، كما تتعدد أيضاً على أساس قدراتها الاقتصادية الوطنية والمتطلبات المرتبطة بموقعها الجغرافي السياسى.

ان الجزائر التى استعادت استقلالها بفضل حرب ثورية تحريرية وطنية تاريخية لا تسمح بالمساس بترابها الذى سقطه دماء لمليون ونصف المليون من الشهداء.

لقد رفعت الثورة الجزائرية شعار «الثورة من الشعب والى الشعب»، فينبغي اذن أن يستجيب بناء الوطن للطموحات الشعبية العميقة التي تجسدت في الاشتراكية التي اختارتها الثورة كمنهج للتنمية الاقتصادية في اطار القيم العربية الإسلامية.

وتشكل الطاقة الاقتصادية مؤسراً أساسياً لكل سياسة للدفاع الوطنى. ذلك أن الاقتصاد والدفاع الوطنى متراطمان اذ أن التنمية الاقتصادية للبلاد تستلزم دفاعاً وطنياً قوياً، كما أن سياسة الدفاع ترتكز على الاقتصاد ويجب أن تأخذه بعين الاعتبار.

ان الجزائر، اذ توجد في موقع استراتيجي يتأثر بما يحدث من صراع وتوتر بين الدول الكبرى، ونظراً لاختياراتها الايديولوجية، مطالبة بأن تكون شديدة الحرص على صيانة سيادتها الوطنية، وانتهاج سياسة دفاع تجعلها في مأمن من التأثيرات الخارجية.

كما أن نفس الاعتبارات تفرض عليها خيارات مرتبطة خصوصاً بانتمائها المغربي

المالية تؤدى إلى الخضوع للأجنبي سياسياً والتسليم بسيطرته اقتصادياً.

وإذا كانت الجزائر قد تجنبت خطر مثل هذه التبعية حتى الآن، بفضل ما اتخذته من تدابير قبل أن تتأكد نتائج الأزمة العالمية وانعكاساتها على العالم الثالث، فإن الثورة مدعومة أن تستمر في نهج الصراوة والحزم في هذا المجال، لأن بوادر انفراج الأزمة لما تلح في الأفق، ولأن انتظار الفرج من الغير يشكل تبعية معنوية لا تقبل خطورة عن التبعية السياسية والاقتصادية.

## الفصل الرابع الدفاع الوطني

لقد كانت الفضائل العريقة للشعب الجزائري وأيمانه بالحرية والاستقلال وتعلقه الشديد بالارض، هي الخميرة التي غدت كل المقاومات التي قام بها عبر تاريخه الطويل والعنصر العاسم في الانتصارات التي حققتها.

ان جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني قد استمدتا علية وجودهما من اراده الامة الجزائرية في التحرر، معتمدين في ذلك على الطاقات العية والقدرات الثورية للشعب بأكمله، وعلى الإيمان العميق بالاستقلال الوطني.

ولقد صهرت حرب التحرير الوطني الوعي الشورى لدى جيش التحرير الوطني الذي شكل رأس حربة في الكفاح الطويل الذي خرج منه الشعب الجزائري منتصراً.

ان الجيش الوطني الشعبي، الذي هو سليل جيش التحرير الوطني، ومنه استمد طابعه العميق، هو الدرع الواقية للثورة، والمؤسسة الدائمة التي يتمحور حولها نظام الدفاع الوطني.

فتصور الثورة للدفاع الوطني يستمد منابعه من القيم العريقة للشعب الجزائري، التي ما تزال حية في بلادنا، ومائلة في تاريخها الطويل، لأن حصيلة الخبرات التي تجمعت أثناء الشدائدين تشكل

للاستقرار وضماناً للوحدة الوطنية، قد أنسنت إليه بصورة دائمة المهام التالية :

– الدفاع عن سلامة التراب الوطني وحدوده الشابة.

– الدفاع عن الثورة الاشتراكية.

– المساهمة في تنمية البلاد وفي تشيد مجتمع جديد.

ومثل هذه المهام تفرض على الجيش الوطني الشعبي أن يعمل دائماً على تحسين مستوى التكنولوجى ليتكيف مع تطور التقنيات الحديثة التي تتحكم في المعطيات الاستراتيجية بصفة جذرية، وتحدد بصورة واسعة مدى فعالية الاداء الدافعية.

ومن هنا تتضح ضرورة اقامة صناعة عسكرية مندمجة تماماً في المنظومة الاقتصادية للبلاد، في نفس الوقت الذي يراعي فيه البناء الاقتصادي متطلبات الدفاع الوطني الشامل.

وتفرض هذه المهام أيضاً على الجيش الوطني الشعبي أن يكون مدرسة حقيقة للتكون الإيديولوجي للضباط وضباط الصف والجنود، بتعميق وعيهم السياسي، ورفع مستواهم العلمي والتكنى، وتمتين التزامهم، وصهر استعداداتهم لخدمة الثورة. كما تفرض هذه المهام على الجيش الوطني الشعبي العمل، عن طريق أساليب وهياكل ملائمة، لإعداد وتنظيم وتنظيم عملية تعبئة اطارات وجند الاحتياط وكذلك موارد البلاد البشرية والمادية لاستعمالها الناجع في إطار مخططات الدفاع الوطني.

ولكى يكون تصور الدفاع الوطنى منسجماً مع روح الثورة ينبغى أن يجعل العنصر الشعبي أحد العناصر الأساسية لاستراتيجيته.

وفي هذا المنظور، فإن الخدمة الوطنية بالتكوين العسكري الذى توفره للشباب المجندين تشكل قاعدة للدفاع الوطنى الشعبي كما أنها

والعربي والأفريقي والمتوسطى ومنطلقة من حرصها على الوفاء بالتزاماتها.

وهي، بوصفها بلداً غير منحاز، لا تقبل باستراتيجية الكتل وترفض أن تصبح بيدقاً في لعبة الدول الكبرى بكل ما ينجر عن ذلك من قواعد وأحلاف عسكرية.

ان الجزائر تناضل من أجل السلام والتعايش السلمي بين الأمم، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية المشاكل الدولية بالطرق السلمية، وتنطلع إلى إقامة علاقات ودية مع جميع الشعوب، والعيش في سلام داخل حدودها. وهي لا تضرر أية نية عدوانية أو توسعية.

والجزائر، وفاء منها لمبادئ ثورتها، لم تدخل في الماضي ولن تدخل في المستقبل وسما في تقديم دعمها لحركات التحرر الوطني للبلدان التي مازالت تحت نير الاستعمار أو تصارع الصهيونية، أو تتعرض لسياسة التفرقة والميز العنصري، أو للدول الصديقة المهددة من الامبرالية أو الاطماع التوسعية.

ان الجزائر التي تقوم، على المستوى العالمي بنشاط يضعها في طليعة الكفاح ضد الامبرالية ينبغي لها، مهما كانت الاحوال، أن لا تستهين بالتهديدات الكامنة أو المعلنة للقوى العدوانية المتمسكة ببقاء نظم الهيمنة الاستعمارية والاستعمار الجديد وهي تهديدات تفرض إقامة نظام قوى للدفاع الوطني.

وإذا كانت القوى العية لlama معنية تماماً بالدفاع عن الثورة وصيانتها، فإن الجيش الوطني الشعبي يظل هو حجر الزاوية في منظومة الدفاع الوطني، كما يشكل أيضاً عنصراً محركاً لتقدير الثورة والتشييد الاشتراكى، ذلك أنه من الثابت أن لا بقاء لثورة بدون جيش ملتزم لضمان حمايتها.

وهكذا، فإن الجيش الوطني الشعبي الذى يصون استقلال البلاد وسيادتها ويشكل عاملاً

وهذا ما جعل الجزائر تتضامن في وقت مبكر من وجودها كثورة وقيامها كدولة عصرية، مع كل الشعوب المكافحة ضد السيطرة الاستعمارية والسلط العنصري والهيمنة الخارجية. وهو ما يفسر في الوقت نفسه اختيارها عدم الانحياز واسهامها في تأسيس حركة البلدان غير المعاونة، ومشاركتها الايجابية في تطوير هذه الحركة وتعزيز مفاهيمها.

#### أولا - الاسس والمبادئ :

ان سياسة الجزائر الخارجية، بوصفها امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية التي سطرتها ثورة نوفمبر، تخدم المصالح العليا للشعب الجزائري، وعلى هذا الاساس تضع في مقدمة أولوياتها ضمان الاستقلال الوطني ودعمه، وتحقيق مطلب أمن البلاد، والدفاع عن حرمة السيادة وسلامة التراب الوطني، وصيانة الاختيارات الأساسية للأمة.

ومن البديهي أن استمرارية مثل ثورة نوفمبر العظيمة ومبادئها، والوفاء لارواح الشهداء الذين سقوا طريق النصر بدمائهم الزكية، يعنيان الحفاظ على العدود الموروثة حدودا ثابتة، ويعنيان كذلك تأكيد استقلالية القرار السياسي، والسعى الدائم لصيانته من أية تبعية.

ولاشك أن العمل لصيانة الاستقلال الوطني وتدعيمه يفضي على الصعيد الخارجي إلى التضامن الفعال مع كل الشعوب التي تخوض معركة استرجاع سيادتها وجميع البلدان التي تكافح لأجل التخلص من كل أنواع التبعية والهيمنة والاستغلال.

وعلى هذا الاساس فان الجزائر ما فتئت تؤكد ضرورة تحقيق وحدة الصف في النضال المشترك الذي تخوضه بلدان العالم الثالث ضد الاستعمار والامبراليية والاستعمار الجديد ضد الصهيونية والميزة العنصرية بجميع اشكاله وفي جميع مظاهره.

تستجيب لاهداف لا تنفصل عن مسيرة الثورة نحو التشييد الاشتراكي.

فالخدمة الوطنية، زيادة على كونها تسمح للشباب باكتساب تكوين عسكري، تتتوفر على بعد اقتصادي واجتماعي عميق بما تحقق من رفع لمستواهم السياسي والثقافي وتعزيز لوعيهم الوطني وادماجهم في أعمال التنمية.

وان المساعدة الفعلية في الدفاع الوطني بالنسبة لكل المواطنين وخاصة العمال وال فلاحيين والشباب الذين يمثلون قوة الثورة الرئيسية في اطار الدفاع الشعبي تبقى مرهونة بمستوى الوعي الذي يحصلون عليه بفضل التربية الاخلاقية والدينية والمدنية التي تؤديها المدرسة الجزائرية في اطار التكوين الایديولوجي الذي يقوم به حزب جبهة التحرير الوطني.

ومثل هذا التصور للدفاع الوطني يتربّ عليه أن يجد الدفاع الشعبي امتداده العملي في كل القطاعات ذات الأهمية بالنسبة للاستقلال الوطني واستمرارية أمن التشييد الاشتراكي.

ومن هنا ينبغي أن يدمج الدفاع الشعبي بصورة طبيعية في مخططات الجيش الوطني الشعبي الدفاعية.

وهكذا، فان سياسة الدفاع الوطني تندمج في منظور شامل ومتكملا ومتطور يتماشى بانسجام مع سياسة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وترمى إلى ضمان أمن البلاد والثورة في جميع الاوقات والظروف ومواجهة كل اعتداء بفضل تعبئة كل الطاقات البشرية وكل الموارد المادية لصالح احتياجات الدفاع الوطني.

### الفصل الخامس سياسة الجزائر الخارجية

تعددت معالم سياسة الجزائر الخارجية في خضم حرب التحرير التي خاضها الشعب الجزائري من أجل استرجاع الاستقلال.

لقضايا الاستقلال الوطني والتحرر الاقتصادي والاجتماعي لشعوب العالم الثالث.

لكن التدهور الغطير الذي يطبع الوضع الدولي في الوقت الراهن، يهدد الاستقلال الوطني لعدد من بلدان العالم الثالث تهديداً حقيقياً، ويعيق فرص التقدم والتنمية، ويُعطل السير نحو سلام شامل حقيقي و دائم.

فقد تعرضت هذه البلدان لعدة عمليات التدخل ومحاولات الهيمنة الامبرالية، استهدفت ضرب هيأكل التعاون والتشاور في العالم الثالث، وخاصة حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية للhilولة دون أن تتکفل بمهامها وبالدفاع عن المصالح الأساسية لاعضائها.

ولقد ظهرت نتائج هذا التطور الغطير في العلاقات الدولية ممثلة في مضاعفة النشاط الامبرالي في الوطن العربي وأفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، بكل ما يترتب عليه من محاولات التحكم الجغرافي السياسي والنيل من سيادة دول بلدان العالم الثالث ومطامعها.

من هنا يتبيّن أن إقامة نظام للأمن الجماعي شرط أساسى للhilولة دون أن يتتطور هذا الوضع إلى درجة القضاء على السلام العالمي.

إن السعي لتحقيق ذلك الهدف يدخل في صميم الأهداف والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة لأن أمن شعوب العالم، وإقامة سلم شاملة ودائمة هدفان لا يكفى في تحقيقهما الاعتماد على توازن ظرفى للقوى، ولكن باعتماد تشاور دولي لا يكون وقفا على دول محدودة تملىء ارادتها على سائر دول العالم وشعوبه.

ذلك أن استبعاد أغلبية سكان الأرض من أي تشاور، مضافاً إلى مواصلة السباق نحو التسلح، يؤدى، كما هو الشأن الآن، إلى تنافس الدول الكبرى على كسب المزيد من مناطق النفوذ والقواعد العسكرية ونقاط الارتكاز الاستراتيجية.

ان اختيار الجزائر، المتمثل في إقامة مجتمع اشتراكي، مبني على الاستقلال الوطني الحق، في إطار صيانة المقومات الأساسية للشخصية الوطنية والسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان المساواة بين المواطنين، والنهوض بالانسان، وحماية كرامة الجنسيات الجزائرية في الخارج وضمان أنها.

ان تمسك الجزائر بـممثل الحرية، والسلم، وقيم العدالة والمساواة، وحق كل الشعوب في الحياة الحرة الكريمة يحدد المسعى الدولي للجزائر والأهداف التي توجه مواقفها في العالم والاطار العام الذي تنشط فيه بالخارج.

ان تصميم الجزائر على مكافحة التخلف ومحاربة جميع الظواهر التي تعرقل سير الشعوب نحو استكمال حريتها وتوفير أسباب ازدهارها، يفرض أن تواصل سياسة الجزائر الخارجية النضال من أجل تشييد نظام أمن جماعي حقيقي يحترم حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، ويضمن حريتها في اختيار النظم السياسية والاقتصادية التي تليق بها، كما يحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وسلامة ترابها الوطني، ويضع حداً للسباق المحموم نحو التسلح ويساعد بصفة أساسية على إقامة العلاقات الدولية على قواعد ثابتة أساسها العدل والمساواة والمصالح المشتركة.

وان مبدأ صيانة الاستقلال الوطني ودعمه يجد تعبيره الكامل على الصعيد الخارجي في سياسة عدم الانحياز التي تجسد ارادة الشورة الجزائرية في أن تظل حرّة في تحديد سياستها وموافقتها وفقاً لما تفرضه مصلحة الشعب وقيم التضامن بين شعوب العالم الثالث، بعيداً عن أي تدخل أو ضغط أو تهديد من الخارج.

ان تعاظم القوى الاشتراكية والديمقراطية والنمو المتزايد لحركات التحرير الذي شهدته مختلف مناطق العالم، وخاصة، في الخمسينيات والستينيات كان قد وفر ظروفاً تاريخية مساعدة

ان التضامن العالمي الكفيل بمعالجة الوضع جدرريا يتطلب اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية.

ويسجل التاريخ لحركة البلدان غير المنحازة انها كانت سباقا عن طريق مجموعة ٦٧ الى بلوغ مفاهيم الازمة الاقتصادية فعدت ابعادها واقتصرت حلولا لها في اطار مسعى متماسك يضم تجاوز الازمة بتعويض الوضع الحالى، الذى تطبعه الفوضى، بنظام يقوم على قواعد الانضباط الملزمة وعلى مبدأ تحقيق العدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

لكن على الرغم من تفهم بعض الدول المصنعة واقتناعها بضرورة اعادة هيكلة الاقتصاد العالمي فان الحوار شمال - جنوب لم يسجل حتى الان آى تقدم. ذلك أن العالم المصنوع ما يزال في مجموعه يفرض في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا قيودا تحول دون نجاح جهود العالم الثالث التي ترمي إلى التحكم في مسار التنمية. ويمثل هذا الوضع نتيجة طبيعية لرفض عدد من البلدان المصنعة اجراء مفاوضات شاملة حول السبل الكفيلة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد يوفر شروط انباع حقيقى وتنمية متوازنة للبلدان النامية.

وهكذا يتبيّن ان خوض المعركة من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ما يزال يشكل احدى المهام الرئيسية في كفاح الشعوب من أجل استقلالها وتحررها الاقتصادي والاجتماعي.

ان الوضع الراهن للعلاقات الدولية والتحديات الخطيرة التي يطرحها تفرض على العالم الثالث أن يسعى، رغم ما بين أنظمته السياسية من اختلاف، لتنظيم صفوفه وتوحيد جهوده من أجل تكوين جبهة مشتركة ضد سياسة الاستغلال والنهب، ومعاولات التسلط والهيمنة، وموافق الصلف والعبرفة.

وهذا يعني أنه اذا كان على حركة البلدان غير المنحازة أن تواصل جهودها من أجل تعزيز الحوار بين الشمال والجنوب حتى يُؤْتى ثماره، فإن عليها

بكل ما يتولد عنه من تفجير بؤر توتر جديدة في مناطق من العالم الثالث يجعله عرضة لاضطرابات تخلي باستقراره، وحلا لتجارب تدمير امكاناته، وميدانا لاستعراض العضلات بين الكبار.

ومع شأن هذا الوضع أن يسد الباب في وجه التشاور الدولي الحقيقي المطلوب، ويهدى إلى أقصى حد بالقضاء على ما تبقى من مكاسب الانفراج الدولي، ويعزز منطق المواجهة بدل اعتماد منطق العوار.

وقد سبق لحركة البلدان غير المنحازة ان قدمت عددا من الحلول لتجنب مثل هذا الوضع، مؤكدة مقدرتها على صياغة سياسة مسؤولة لمواجهة التوتر العالمي ووضع حد للنزاعات الدولية.

ان الاضطراب الذي يطبع التجارة الدولية الراهنة وعبء الديون الخارجية الذي ترزح تحته بلدان العالم الثالث، يهدان بالقضاء على الجهود التي تبذلها هذه البلدان في سبيل تحقيق تنميتها، والنهوض باقتصادها، وتحسين مستوى معيشتها.

**ثانيا - الكفاح من أجل نظام دولي جديد والتعاون جنوب - جنوب :**

ان الكفاح الذي تخوضه بلدان العالم الثالث استجابة لمطامح شعوبها قد ساعد على توضيح التناقضات العديدة القائمة بين الدول النامية والدول الصناعية والتي ترجع على الخصوص الى حرص هذه الاخرية على استمرار النظام الاقتصادي العالمي.

ان بعض الدول المصنعة تحاول أن تجعل ما تقدمه من مساعدات محدودة دليلا على حسنة نيتها في السعي للتخفيف من معاناة العالم الثالث. الا أن الترابط الوثيق بين استباب الامن واستقرار السلام في العالم من جهة، وبين تحقيق تنمية متوازنة للبلدان النامية من جهة أخرى، يظهر عدم جدوى المعاولات المحدودة والمعالجة السطعية والمجزأة لمواجهة أوضاع البلدان الاكثر تضررا من الوضع العالى.

ان التزام الجزائر عربيا هو الذى يجعل التضامن مع الشعب الفلسطينى أكثر من ضرورة، لأن القضية الفلسطينية تعيش فى الوجدان الجزائري، ولذلك تعتبر الجزائر أن العمل من أجل تحرير فلسطين وتحرير كل الأرض العربية المحتلة يدخل ضمن تحررها بالذات، وعلى هذا الأساس تؤكد الثورة الجزائرية التزامها المطلق فى هذا المجال.

ان الجزائر تؤمن بامكانيه تحقيق الوحدة العربية، وتناضل في سبيل تجسيد هذا الهدف الذي أصبح ضرورة في عصر التجمعات الكبرى.

ولهذا تواصل الجزائر دعوتها من أجل ضبط استراتيجية عربية موحدة تستطيع، بفعل توفر الارادة السياسية وتجاوز الوضع الظرفية، أن تجند الموارد الضخمة والامكانيات العديدة للامنهجة العربية، وصولا إلى تحقيق طموح الشعوب العربية إلى استكمال التحرر وانجاز الوحدة واقامة السلام العادل.

وفي هذا الصدد تمثل جامعة الدول العربية اطارا ملائما لاقامة تعاون مشترك بين اعضائها. وترى الجزائر أن التكفل بهذه المهمة على الوجه المطلوب يتقتضي أن تعيد الجامعة العربية النظر في ميثاقها وان تكيف هياكلها حسبما تملية مهامها عربيا ودوليا.

ان مشروع الوحدة العربية يتطلب ضبط خطوات عملية بعيدا عن الارتجال وروح المناورة ولا تخضع لاواعظ ظرفية مؤقتة، لأن مثل هذا التناول للوحدة يؤجلها بدل أن يعجل بتحقيقها. كما يتسبب في خيبات آمال خطيرة. ومن هنا تصبح التحولات الاقتصادية والاجتماعية والاختيارات السياسية التي تستلزمها على مستوى الجماهير هي العامل الحاسم في تحقيق هذه المهمة التاريخية.

وتتطلب أهمية هذا المشروع بالنسبة إلى المصير العربي تحليل التجارب والمحاولات التي

في الوقت نفسه، أن تخوض معركة اقامة تعاون حقيقي بين دول الجنوب.

ان التعاون جنوب - جنوب أصبح أكثر من ضرورة. فهو، من ناحية، نتيجة طبيعية لوعي بلدان العالم الثالث لقوتها السياسية، وثرواتها الطبيعية، وامكاناتها الاقتصادية. وهو من ناحية ثانية، وسيلة عملية وفعالة لتعزيز تضامنها ببرامج ومشاريع تبادل تعزز موقفها ازاء الكتل وتضمن لها رغم تنوع أنظمتها واحتياراتها السياسية الداخلية، أن تصمد متعاونة في وجه سياسة السيطرة السياسية والاستغلال الاقتصادي.

وهكذا تتبيّن بوضوح أهمية الدور التاريخي الذي يؤديه التعاون جنوب - جنوب. فهو ليس بديلا عن الحوار بين الشمال والجنوب، ولا يمثل شرطا مسبقا له، ولكنه عامل أساسى يساعد على تحريك حوار شمال - جنوب، من جهة، ويسهم فعليا، من جهة أخرى، في تنشيط عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي التي تعتبر أحدى المهام الكبرى في هذه المرحلة من نهاية القرن الحالى.

ففي ضوء هذا التصور يتضح مفهوم الثورة الجزائرية لعدم الانحياز، فهو لا يعني أبدا العياد المطلقة والسلبية ازاء القضايا المطروحة في العالم، بل انه يعني الدفاع عن الاستقلال الوطني وعن الاختيارات الأساسية للبلاد، كما يعني الاسهام في تقديم العلوم والتجارب الكفيلة بدفع مجموع الانسانية في اتجاه سير التاريخ، وبصورة تضمن صيانة السلم والعدالة في العالم وتحقيق مزيد من العدل على المستوى الاقتصادي.

### ثالثا - الجزائر والوطن العربي :

ان الجزائر المنتسبة إلى العالم الثالث، الممسكة بخط عدم الانحياز، جزء لا يتجزأ من الوطن العربي. وعلى هذا الاساس تدرج أعمالها في اطار الكفاح الموحد والمصير المشترك الذي يجمعها وسائر الشعوب العربية.

مطابعها لاستغلال ثرواتها الطبيعية التي يجب أن تسخر لتحقيق العدالة الاجتماعية وخدمة التنمية الشاملة.

وفي هذا الإطار ترى الجزائر أنه من الضروري أن تسعى كل الشعوب العربية والاسلامية لتصفيه ما بينها من صراعات، وأن تعمل على التخلص نهائياً من عوامل التوتر وأسباب العروبة التي لا يستفيد منها إلا أعداء العروبة والاسلام والعالم الثالث، ودعاه الهيمنة العنصرية والتسلط الامبريالي.

#### رابعاً - الجزائر والمغرب العربي :

ان المغرب العربي جزء من الوطن العربي، وفكرة بناء مغرب عربي ضمن مشروع سياسي موحد وطموح كانت وما تزال من أعز مطالب أجيال المغرب العربي، أمنت بها عقيدة، ورسمتها هدفاً، منذ العهد الاستعماري، وتقتضي بها الآن مصيرًا حتمياً يمثل، في نفس الوقت، حلاً أمثل لكثير من المشاكل والصعاب والصراعات.

ان وحدة المغرب العربي، زيادة على كونها تنبئ من ماض مشترك تمتد جذوره في التاريخ، قد اختارت وتعززت في حضن العصارة العربية الاسلامية التي صهرت مجتمعات المغرب العربي وطبعتها بطبع مشترك يجعل وحدة مصيرها ثابتة الأساس تتماشى في الوقت نفسه مع منطق العصر، ومطلب التقدم، ومشروع المستقبل.

ان بناء المغرب العربي الكبير، بوصفه عملية تحقق التقدم والازدهار ومسعى يدعم شروط الاستقرار في المنطقة، يستلزم وجود اتفاق واسع للتعاون على أساس المصلحة المشتركة لشعوبه، بحيث يكون في مستوى امكانيات التكامل بين اقتصادياته واحتياجات بلدانه تحقيقاً لاندماج كل أطرافه.

فبناء المغرب العربي يمثل في نظر الثورة الجزائرية اختياراً أساسياً و موقفاً استراتيجياً ولا يخضع لاي حسابات ظرفية عابرة. ولاشك أن بناء مغرب عربي قوى الاركان يستلزم الاحترام

جرت في الماضي تعليلاً موضوعياً بغية الوصول إلى تصور سليم وجريء يتبع، في الوقت نفسه، الفرصة حينما تهيأت الظروف لتطبيق صيغ ملائمة للوحدة، تكاملية كانت أو اندماجية، كفيلة بالاستجابة للمطامح العميق للشعوب العربية تفادياً لایة انكasaة تعزز صف المناهضين للوحدة. وأمام الوطن العربي فرصة تاريخية لتحقيق أهدافه. فهو يملك القدرات الفضلى التي تمكنه من أن يصبح من أكثر المناطق ازدهاراً اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وقوة سياسية عزيزة الجانب.

ومن هنا يتعمّن عليه أن يستكمل وضع الشروط الموضوعية لتحقيق تحرره الشامل، لأن القضية لم تعد قضية وسائل مادام العرب يتحكمون في مواردهم، ولكن القضية قضية اختيار يضع حداً للتراث، وارادة سياسية تحسم كل تردد. ومن البديهي أن هذه الارادة يجب أن تتجه نحو تحقيق أهداف ملموسة تخدم مصالح الجماهير الشعبية، وتشكل مجموعة من المحاور تتبلور من خلالها التطلعات الوحدوية.

وعلى الرغم من اختلاف الانظمة السياسية وتنوع التصورات فإنه يمكن تجاوز الاحوال الظرفية وارسال أسس تؤمن السير على طريق الوحدة وذلك بإنشاء شبكة من المشاريع المشتركة في جميع الميادين، وتهيئة الاسباب لتدخل المصالح وتعزيز التكامل.

وبما أن الوطن العربي يتبوأ مكانة مرموقة ضمن مجموعة الشعوب الاسلامية فإن أية مبادرة يقوم بها، في إطار المجرى التاريخي لتحرر الشعوب، تكسب البلدان العربية مزيداً من التضامن الفعال وتبرز في السوق نفسه وزن البلدان الاسلامية ضمن العالم الثالث وفي المعافل الدولية.

ان الجزائر تؤمن بضرورة تعزيز العلاقات التي تربط بين الوطن العربي وسائر العالم الاسلامي، على أساس خدمة أهداف الشعوب في التحرر وحقها في الاستقرار والسلم، وتحقيق

ولكن أيضا من أجل استئصال كل الاعراض والامراض والظواهر التي سمحت في الماضي بسيطرته على المنطقة ردا من الزمن لم يكن بالقصير، كما يفرض عليها مواصلة الكفاح من أجل التخلص من كل أشكال الهيمنة وصور الاستلاب وعلاقات التبعية.

ان مشروع وحدة المغرب العربي اعظم من ان يكتفى فيه بترديد الشعارات، فهو يتطلب تخطي طا جهويا صارما يقوم على هيكلة المغرب العربي ضمن عمقه العربي والافريقي، هيكلة تنطلق من معرفة تاريخية وجغرافية وسوسیولوجية واقتصادية حتى تضبط على ضوئها مشاريع عملية تتوجه الى المستقبل دون أن تدير الظهر الى الواقع.

ذلك أن هذه الوحدة، في مفهوم الثورة الجزائرية، يجب أن تكون في خدمة شعوب المنطقة وتساعد على تحقيق رفاهيتها، أى أن غاية هذه الوحدة ينبغي أن تستهدف تحرير الانسان من البؤس وتحسين ظروف معيشته.

فمثل هذا التصور للوحدة يساعد على تحويل بلدان المغرب العربي الى مجال اقتصادي واحد، تطبق فيه سياسة تنمية تخضع لتوجيهات تقضى على اختلال التوازن بين جهاته المختلفة.

#### خامسا - الجزائر وافريقيا :

ان ايمان الجزائر بضرورة الوحدة بين الشعوب، وانتهاجها سياسة حسن الجوار الایجابي بما اللذان يحركان مساعي الجزائر وتعاونهما مع بلدان القارة الافريقية.

وان العلاقات التي تربطها، مثل مجموع المغرب العربي، بالبلدان الافريقية الاخرى، علاقات عريقة انطلقت من بدايات التاريخ وتواصلت على مدى العصور، ولم تتوقف الا في عهد السيطرة الاستعمارية.

وما كادت الجزائر ترفع السلاح في وجه الاستعمار الفرنسي حتى راحت ديبليو ما سيتها الناشئة تستأنف الاتصال بشعوب افريقيا، وتنسج،

الدقيق للمبادئ الثابتة المتصلة بحق شعوبه في المساواة، وفي تقرير مصيرها بنفسها، وفي احترام سيادتها، وسلامة ترابها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للفيلر، واحترام العدود الموروثة.

ان بعض أحداث السنوات العشر الماضية في المنطقة كادت تسبب في اثارة تطاحن بين الشعوب يحطم امكانيات الوحدة في الاجمال المنظورة.

ولهذا تتعين مواصلة العمل على تعميق وعي شعوب المنطقة حتى لا تقع فريسة لمخططات الامبرالية التي تريد ضربها في الصميم.

ومع هنا تتضح ضرورة اتاحة كل الفرص لتأمين اللقاء بين الشعوب على مختلف المستويات، وعبر قنوات ملائمة فعالة، وبصورة تساعد على استئصال أسباب التفرقة، وتقضى على عوامل التطاحن، وتحارب الشوفينية والنظارات الضيقة.

ان مفهوم الجزائر لوحدة المغرب العربي وتصورها للتعاون بين دول المنطقة ينطليقان من ربط شعوب متساوية الحقوق بتضامن مصلحي يؤكّد عمق الصهر التاريخي ويجسد مطامع الجماهير في بناء دائم للمستقبل.

على أن ايمان الجزائر بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وبعاتها في اختصار النظام الاجتماعي الذي يتلاءم مع واقعها وتطورها التاريخي، وتمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للفيلر، ورفضها لایة وصاية للفيلر عليها بنفس القوة التي تمنع بها نفسها من أن تفرض على الغير وصاية أو تعطيه دروسا، لا يعني أبدا أن الجزائر قررت أن تهادن الامبرالية أو تسكت عما تبيّنه من تهديد عبر قواعد وتسهيلات عسكرية تستهدف منها واستقرارها.

ان مبدأ دعم الاستقلال الوطني الذي تعمل له سياسة الجزائر الخارجية مبدأ مقدس يفرض على الثورة الجزائرية مواصلة الجهود ليس من أجل القضاء على رواسب الاستعمار ومخلفاته فقط،

العلاقات الثنائية وفي اطار منظمة الوحدة الافريقية حقيقة يجسدتها تكثيف المبادرات الاقتصادية والتجارية والسعى الى تعبئة المجموعة الدولية لفائدة البلدان الافريقية الاكثر تضررا بالازمة الاقتصادية العالمية والكورونا الطبيعية.

وتمثل منظمة الوحدة الافريقية الاطار اللازم لدعم التضامن الافريقي وتنسيق سياسات الدول الاعضاء.

وقد فرضت منظمة الوحدة الافريقية نفسها بما يرهن به من قدرة على مواجهة العديد من المشاكل التي تعانيها القارة، وبما قدمته من مساهمة ايجابية لدعم حركة عدم الانحياز وخدمة قضية الامن والسلام في العالم.

لهذا تعتبر الجزائر أن من واجبها أن تسهل على تدعيم هذه المنظمة واحباط محاولات التقسيم التي تستهدفها.

#### سادسا - سياسة الجزائر في حوض البحر الابيض المتوسط :

ما فتئ البحر الابيض المتوسط يقوم بدور اأسى في علاقات الجزائر الخارجية منذ فجر التاريخ، ولذا تولى الجزائر أهمية خاصة للعلاقة مع بلدان حوض البحر الابيض المتوسط وتطويرها لصالح جميع الشعوب التي تقىيم على ضفافه، وتخلصمن المنطقة من أسباب التوتر وعوامل الصدام.

ان الجزائر تؤكد استعدادها الكامل لاجراء مشاورات منتظمة مع البلدان المتوسطية، وخاصة مع بلدانه غير المنحازة من أجل القضاء على بؤر التوتر التي تغذيها سياسة العداون والقوة، وذلك حتى يتم تخلص المنطقة من جميع الاساطيل والقواعد والتسهيلات العسكرية.

لقد سبق للجزائر أن شاركت في اعداد ندوات متوسطية انعقد بعضها في الجزائر، من أجل خدمة تلك الاهداف، كما ساهمت الى جانب عدد من البلدان المتوسطية، عربية وأوروبية، في

في خضم الحرب، علاقات نضالية طبعت توجه الجزائر الافريقي بطابع دائم.

وفعلا فقد جعلت الجزائر استكمال تحرير القارة الافريقية أحد الاهداف الرئيسية لسياساتها الخارجية، وما فتئت تدعم منظمة الوحدة الافريقية، في نفس الوقت الذي تواصل فيه مساعدتها من أجل تنمية علاقات التعاون والتبادل بين البلدان الافريقية، مع حرصها المستمر على تعزيز علاقات التضامن العربي الافريقي.

ومع هنا أخذت الجزائر على عاتقها أن تقوم بواجبها من أجل القضاء على بقايا السيطرة الاستعمارية والعنصرية في افريقيا.

ويندرج في هذا الخط تصميم الجزائر على مواصلة دعم حركات التحرر الوطني في الجنوب الافريقي ودعم بلدان خط المواجهة في تلك المنطقة. وان دعم وحدة القارة الافريقية في اطار التطابق الكامل مع مبادئ عدم الانحياز وأهدافه، اذ يشكل بعدها أساسيا لسياسة الجزائر في المجال الافريقي، يمثل الشرط والوسيلة لتحقيق التعبئة الجماعية من أجل صيانة افريقيا من المحاولات الramatic الى تفتيت ارادتها وبعثرة جهودها ودفعها بعيدا عن مهام تحرير القارة من الاستعمار، والاستعمار الجديد، والعنصرية، والاضطهاد العسكري الاجنبية.

وفي هذا الاطار تعتبر الجزائر ان تعميق التعاون العربي الافريقي يمثل هدفا استراتيجيا ذا أهمية قصوى في سياستها الخارجية.

ان التعبئة المعززة للوسائل المتوفرة وما يتحقق ذلك من مضايقات لامكانيات يجعل من التعاون العربي الافريقي عاملًا حاسمًا في موقع كل من هاتين المجموعتين المتضامنتين في كفاحهما ضد العنصرية والصهيونية اللتين يجمعهما حلف واحد يحارب في الوقت نفسه حرية الافارقة والعرب وتقديمهن.

ان الجزائر لم تكتف في هذا المجال بالشعارات. فتعاونها مع البلدان الافريقية عبر

كما أن الجزائر تؤيد المبادرات الجهوية الرامية إلى جعل المعیط الهندي جهة متزوعة السلاح، ومنطقة سلام ووئام.

#### ثامنا - علاقات الجزائر بالبلدان الاشتراكية :

ما فتئت الجزائر تقيم مع البلدان الاشتراكية علاقات صداقة ترجع بداياتها إلى عهد حرب التحرير الوطني.

وبعد أن استرجعت الجزائر استقلالها تعززت هذه العلاقات وتحددت على أساس احترام الاستقلال الوطني وضمان توازن المصالح وتأمين المنفعة المتبادلة، مما جعل علاقاتها بهذه البلدان تحقق تطورا نوعيا معتبرا.

وهكذا قطع التعاون الاقتصادي والفنى مع بلدان المنظومة الاشتراكية أشواطا كبيرة، وامتد إلى ميادين عديدة، ويتوسّع باستمرار في ظل الاحترام الكامل للاختيارات السياسية والاقتصادية لجميع الأطراف.

والجزائر اذ تحرص على تدعيم هذا التعاون وتوسيع ميادينه ليس لأنها تعرّض على تحقيق مطلب تنويع التعلّون فقط، ولكن لأن هذا التعاون يتم على الخصوص في إطار اتفاقيات بين الحكومات.

وتتجدر الاشارة بهذا الصدد إلى أن التعاون الاقتصادي والعلمى والفنى مع البلدان الاشتراكية لم يستنفد بعد كل امكانياته، فمن هنا يتّبع السعى إلى تحقيق المزيد من تطويره لصالح جميع الأطراف.

#### تاسعا - الجزائر والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

تعزز الجزائر في علاقاتها مع الدول الغربية على اقامة حوار وتعاون يعتمدان على الاحترام الدقيق للسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعلى توازن المصالح.

بلورة مطالب شعوبها الملحة في تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة سلام.

والجزائر اذ تحرص على اقامة علاقات متميزة مع البلدان المتوسطية غير المنحازة، تسعى في نفس الوقت إلى اقامة حوار مع جميع البلدان الأوروبيّة المتوسطية ، لأن سلام البلدان المتوسطية وأمنها يمثلان كلا غير قابل للتجزئة.

على هذا الأساس ونظرا إلى التداخل والترابط بين الاستقرار والأمن والتعاون في القارة الأوروبيّة وفي حوض المتوسط، فإن الجزائر ما فتئت تدعو الدول الأوروبيّة المتوسطية إلى أن تولي العناية اللازمّة باهتمامات بلدان الضفة الجنوبيّة، وخاصة في إطار مؤتمر الامن والتعاون الأوروبي.

ذلك هو الشرط الذي يضمن عودة البحر الأبيض المتوسط إلى دوره التاريخي ورسالته الحضارية ومهمته في تعزيز علاقات الصداقة بين شعوبه ونشر السلام على ضفافه.

#### سابعا - الجزائر ودول آسيا وأمريكا اللاتينية :

ان الجزائر المؤمنة بوحدة الكفاح والطموح التي تجمعها مع بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية التي تشارطها التمسك بعدم الانحياز، كما تشارطها العرض على تدعيم الاستقلال الوطني، تتحرك في تنمية علاقاتها مع بلدان ماتين المجموعتين على أساس وحدة العمل من أجل اقامة نظام جديد للعلاقات الدوليّة، والاهتمام بتعزيز التعاون جنوب - جنوب، واحترام حق كل شعب في تقرير مصيره واختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي بكل حرية، بعيدا عن أي تدخل أجنبى.

على هذا الأساس تؤيد الجزائر أمريكا اللاتينية في مساعيها الرامية إلى صيانة فرصة الوفاق والتعاون وفقا لما تريده شعوبها. وتتحرك الجزائر، على الأساس نفسه، في إطار عدم الانحياز داعية إلى الحوار من أجل ايجاد حلول سياسية تفاوضية للتوترات التي تعانيها القارة الآسيوية.

- تحقيق الديمقراطية حتى يكون اتخاذ القرارات معبراً عن مصلحة الجميع.

ان الجزائر قد قدمت، في إطار القضايا المتعلقة بنزع السلاح والامن الجماعي مساهمة فعالة في توضيح التصور الذي أدى داخل الأمم المتعددة إلى طرح مسألة قلب معادلة السباق نحو التسلح في صيغ تستأصل الأسباب الرئيسية لذلك السباق وترسخ علاقة التداخل الطبيعي بين مشاكل السلام وقضايا التنمية.

ذلك أن السباق نحو التسلح يوصفه تعبيراً عن ارادة الهيمنة يعتبر في آن واحد ظاهرة مرتبطة بنظام قائم على حرية استعراض القوة، وعملاً يعرقل مسيرة التنمية وهذا ما يستلزم حتمية ضبط مسعى جديد يوحد بين السلام والتنمية بصورة تضمن التكفل بمشاكل نزع السلاح والامن الجماعي.

ان ضمان السلام والامن على المستوى العالمي يتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات التنظيمية التي من شأنها أن تزيد في فعالية منظمة الأمم المتحدة بتكييف قواعد تسيير مجلس الأمن مع متطلبات الدفاع عن العدالة والحرية، وادانة العدوان من أى مصدر كان.

ان الجزائر الوعية بالمسؤوليات التي تحملها بوصفها عضواً في المجموعة الدولية، تواصل جهودها من أجل تعزيز علاقات الصداقة والتضامن مع شعوب العالم الثالث، ومع جميع القوى الاشتراكية وكل القوى المعية للحربية والعدالة والسلام في العالم، كما تعمل جاهدة لاجل اقرار الحوار والتشاور وتأمين العدالة والازدهار لجميع الشعوب وضمان التفاهم والتعاون والصداقة بين جميع الأمم.

ان الجزائر ما فتئت تسعى في إطار علاقاتها مع البلدان الغربية إلى اقناعها بضرورة اقامة علاقات من نوع جديد تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الاطراف على المدى المتوسط والبعيد.

بناء على هذا المسعى ترى الجزائر ضرورة اقامة اتفاقيات تعاون اقتصادي منسجمة ومتكاملة تعتمد الشمولية في علاقات التبادل، كما تعتمد على عدد من المبادئ الأساسية منها :

- الرابط بين التعاون الاقتصادي والتعاون التقني،

- تأمين تصور يمتد على المدى المتوسط والبعيد.

- التحويل الفعلى للتكنولوجيا.

#### عاشرًا - الجزائر ومنظمة الأمم المتعددة :

تقوم الجزائر بالإضافة إلى انشطتها ضمن حركة البلدان غير المنحازة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية ومنظomas جهوية أخرى، بنشاطات متعددة الاطراف داخل منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة.

وفي هذا المجال تعمل الجزائر على دعم المنظمة الدولية أولاً وقبل كل شيء حتى يتسع لها الارتقاء إلى مستوى أهدافها التي يمكن حصر أهمها فيما يلي :

- توفير الوسائل التي تسمح لها بأن تضطلع على أكمل وجه بمهامها في استكمال تصفية الاستعمار وترقية التعاون الدولي من أجل إقامة نظام أمن جماعي.

- تجسيد مطلب العالمية طبقاً للمبدأ الأساسي القاضي بتساوی الدول في السيادة، الذي يأخذ في الاعتبار حقيقة التكامل بين الأمم ليضمن للمنظمة أوسع مساهمة ممكنة في قيادة الشؤون الدولية.

# الباب الثاني

## المؤسسات الوطنية

### الفصل الأول

#### الحزب

##### أولاً - دوره القيادي :

لقد مررت مسيرة الكفاح من أجل تحرير الأرض والانسان في الجزائر بمراحل مختلفة، انفردت كل مرحلة منها ب特اليز وخصائص تستجيب للظروف والتطورات التي تلازم ديناميكية الثورة، وإن معالجة التجربة الجزائرية وتقييم مسيرتها يؤديان بالضرورة، إلى تحديد موقع جبهة التحرير الوطني في المسيرة الثورية الشاملة.

فحزب جبهة التحرير الوطني لم يكن تنظيما سياسيا عاديا، بل كان حركة ثورية قادت الكفاح التحريري، منتهجة أسلوبا ثوريا، حقق النتائج التي ظل يستهدفها نضال عشرات السنين، إذ استرجعت الاستقلال الوطني، وحققت مطامع الجماهير الشعبية المتمثلة في تجسيد وحدة التراب، ووحدة الشعب، ووحدة التنظيم، وفي الخروج من مرحلة الكفاح المسلح دون أي ارتباط سياسي ولا آية قيود اقتصادية ترهن المستقبل. وهذا أمر ذو أهمية بالغة جنب البلاد أخطار التبعية.

على أن مرحلة الكفاح المسلح من أجل استرجاع الاستقلال السياسي وطرد المحتل الاجنبي، لم تخل من تناقضات داخلية. ولم تكن الثورة الجزائرية مختلفة عن كل الثورات فيما يتعلق بهذه الظاهرة.

لا أن لهب الثورة كان يساعد على تذويب التناقضات. كما أن تنظيمها عبر هيكل جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري، جيش التحرير الوطني، كان يزكي من الطريق كل ما من شأنه أن يعرقل زحفها نحو النصر النهائي.

وكانت التحولات التي أحدثتها الثورة في المجتمع الجزائري من العمق والقوة بحيث استطاعت أن تتجاوز، بسرعة فائقة، مفهوم مجتمع القبيلة، والعشيرة، والتعددية العزبية، إلى مفهوم يعتمد في قراراته على مبادئ المؤسسات التي أحدثتها جبهة التحرير الوطني وعلى ضوابطها.

ذلك هو المسار الذي انصرفت ضممه المبادئ والأسس التي تتحكم اليوم في توجيه وتنظيم حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعبر من خلال هيئاته ومنظماته الجماهيرية والمؤسسات التي أقامها، عن ارادة الجماهير الشعبية ورغباتها الواسعة وطموحاتها المشروعة.

وهكذا، فإن حزب جبهة التحرير الوطني حزب طلائعى، يضم العناصر الوعائية التي يتم اختيارها من بين صفوف الفلاحين، والعمال، والشباب، والوطنيين الثوريين، وفقا لمعايير النزاهة والكفاءة والالتزام.

ولكى يستجيب العزب لما تتطلبه المرحلة الجديدة من دعم للمكتسبات الاشتراكية، ويعمل على توسيعها حتى تشمل جميع القطاعات، يجب أن يعرض، قبل كل شيء، على نشر ايديو لوجيته وتعويضها حتى تصبح مرجعا فعليا، ودليل عمليا لكل ما يوضع في البلاد من برامج سياسية، واقتصادية، وتربيوية، وثقافية، واجتماعية.

ومن هنا، فإن النظام التأسيسى فى الجزائى يقوم على واحديه الحزب.

والعزب هو القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه من أجل تعزيز أهداف الثورة، وهو دليلها وأداتها فى مجالات القيادة، والتنظيم، والتوجيه،

تعمل أجهزة الدولة على تطبيق سياسة الحزب. ومن ثمة، فإن اختصاصاتها واحتياصات الأجهزة الحزبية لا يمكن أن يندمج أو يتداخل بعضها في البعض الآخر، لأن التنظيم السياسي للبلاد قائم على التكامل في المهام، ولأن وحدة الحزب ووحدة القيادة السياسية تفقدان كل معنى، إذا لم تكون كل الأجهزة السياسية والتشريعية والتنفيذية بجميع أنواعها وفي سائر المستويات تعمل بوحدة في التصور، وتنطلق في أداء مهامها من كون كل واحد منها مسؤولاً عن تجسيد أيديولوجية الحزب في ميدانه الخاص.

ومع هذا المنطلق، فإن قوة الحزب وفعاليته تقاسان بمدى قدرة تلك الأجهزة على التنسيق فيما بينها، وعلى الوعي بأنها أدوات مختلفة تهدف إلى تطبيق سياسة واحدة، وبأن كل ما يتحقق من إيجابيات وما يفرز من سلبيات، في جميع الميادين، إنما يحسب لها أو عليها مجتمعة.

ومع هذا المنطلق أيضاً، يجب أن يتجلّى تأثير الحزب في هذه الأجهزة سواء من الداخل، إذ أن المناضلين هم الذين يتولون مناصب المسؤولية فيها، أو بواسطة هيئاته على اختلاف مستوياتها التنظيمية.

ويتعدد دور الحزب وطرائق تنظيمه وعمل هيئاته وسير هياكله على مختلف مستوياتها في إطار قوانينه الأساسية.

### ثانياً - النضال الإيديولوجي :

ليست أيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني مذهبًا متبعاً، ولا مجرد صيغة جوفاء، أو شعارات تتغير حسب الظروف، بل أنها أيديولوجية متطرفة متعددة، تتطلب اعداداً نظرياً مستمراً، يزداد ثراءً بالمارسة والتطبيق.

إن تجربة الجزائر الثورية، وأصالتها، وضرورتها تعميقها، تفرض القيام بعمل أيديولوجي مبدع يضطلع به الحزب دون كلل أو ملل. وتعتبر هذه الوظيفة الإيديولوجية عاملًا حيوياً

والتحفيظ، والتنشيط، والرقابة. وبهذه الصفة يعمل دوماً على تعميق أيديولوجيته في نطاق التوجيهات المحددة في هذا الميثاق.

والمؤتمر، عادةً كان أو استثنائياً، هو الهيئة العليا للحزب، ويكون من مناضلين تنتخبهم القاعدة بكيفية ديمقراطية، ويشارك فيه مناضلون آخرون بحكم مسؤولياتهم، وممثلون للجيش الوطني الشعبي.

يعدل المؤمن ويصادق على القوانين الأساسية للحزب، الذي يجب أن يخضع تسييره لمبادئ المركزية الديمقراطية، كما يضبط التوجيهات الایديولوجية للثورة، ويرسم السياسة العامة للبلاد، ويحدد الأهداف التي يجب تحقيقها، وينتخب اللجنة المركزية للحزب، ويزكي انتخابها للامين العام، ويرشهه لمنصب رئيس الجمهورية، كما يقر الخطوط العامة للمخططات التنموية.

وبما أن الميثاق الوطني هو الوثيقة الإيديولوجية، والرجوع الأساسي لبناء المجتمع الجزائري، فإن المؤتمر يستطيع أن يعمق مفاهيمه وتوجيهاته، كما يستطيع أن يدخل عليه التسويات والتعدديات الضرورية، على ضوء ما ي مليء تطوير الثورة في جميع الميادين. ويمكن القيادة السياسية، أن تطرح الميثاق للمناقشة الشعبية الواسعة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

تتجسد قيادة البلاد في وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة. وفي هذا الإطار تتولى قيادة الحزب توجيه سياسة البلاد ومراقبتها.

وعلى هذا الأساس، تسند مسؤولية مراكز العمل والعقد في الدولة إلى أعضاء في قيادة الحزب، بينما تسند مناصب المسؤولية الأخرى، في أجهزة الحزب والدولة إلى مناضلين. كما أن الترشيحات للهيئات المنتخبة يقدمها الحزب ويعرضها للاقتراع العام.

ويتولى الحزب مسؤولية الإشراف على عملية الانتخابات انطلاقاً من طبيعتها السياسية.

### ثالثا - المناضلون :

ان حزب جبهة التحرير الوطني يستمد قوته من ارتباطه المتنين بالشعب، لأن العزب لا يستطيع تنظيم الجماهير وتعبيتها، ان هو لم يعزز ثقتها. وإذا كان مناضلوه هم القدوة، عملاً وسلوكاً ونراة واحلاصاً، فإنه يمكن، حينئذ، من أداء رسالته على الوجه الأكمل.

وان القدرة على التمييز بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة واحتضان هذه لتلك، مهما كانت الظروف، والانصياع لانضباط العزب، والانتحام بالعزب وقيادته، والعمل على دعم وحدة قيادة العزب والدولة، وممارسة النقد والنقد الذاتي مع التقييد بمبادئ المركزية الديمقراطية، والمحافظة على السلوك الاشتراكي، والعرص الشديد على حسن اختيار المسؤولين على كل المستويات، هي كلها الاسس الواجب توفرها في المناضلين، اذ بدونها لا يمكن أن يضطلع العزب بدوره كقائد للثورة.

وهذا يستلزم أن يكون لكل مناضل العزب وحدة تصور لكل القضايا الأساسية للثورة، حتى يتمكنوا من معالجة المشاكل اليومية بنفس التصور والتوجيه.

وعلى هذا الأساس لا يستطيع ان يتغصن على صفة النضال الا الملتزمون بمبادئ حزب جبهة التحرير الوطني الذين يتزرون بتطبيقها، ويندرؤون أنفسهم للعمل من أجل تحقيق مثلها العليا، ويكافحون باصرار من أجل ترسين مقومات الشخصية الوطنية، العربية الإسلامية، وانتصار الاختيار الاشتراكي المحدد في هذا الميثاق.

فعندما يلتحق المناضل بصفوف حزب جبهة التحرير الوطني، يكون قد الزم نفسه بخوض نضال لا هوادة فيه، من أجل أن تتحقق الثورة كاملة، مقتنعاً أن هذا هو أهم مطلب العليا.

ومع هنا، يجب على كل مناضل أن يكون مضربي المثل في وعيه وحسه المدني، حماساً في

لتماسك القوى الثورية، وتعزيز الوعي الاشتراكي ونشره، وتحقيق التعبئة الدائمة للشعب حول أهداف الثورة.

وعلى العزب، كي يضمن التماسك المطلوب بين صفوفه، أن يجمع ضمن تنظيماته بين الانضباط الصارم واساعة الديمقراطية المسؤولة على أوسع نطاق، وان يسعى للتوفيق بين ما يتطلبه الشعور المرهف بمقتضيات التنظيم من جهة، وروح المبادرة التي يجب أن يتعلى بها مناضلوه من جهة أخرى.

ان تعميق نضج الجماهير السياسية، وشحذ مداركها الثورية، بما ما يستهدفه كل عمل ايديولوجي ملموس. وهذا يحتم أخذ النقد الموضوعي بعين الاعتبار، ورفض التجديل مع المحاربة الصارمة لكل التعرات الجهوية والقبلية والعشائرية والمحسوبية، وكل ما من شأنه تشتيت الصفوف.

وفي نفس هذا السياق، تجدر الاشارة الى أن خلية العزب هي المدرسة الاولى للنضال الایديولوجي، وهي التنظيم القاعدى، ومركز الاشعاع، الاداة الاساسية للعمل السياسي والايديولوجي في اوساط الجماهير. ومن هنا، يتعين على العزب أن يكيف تنظيمها، وتركيبتها البشرية، وأساليب عملها، حتى تسair تطور المجتمع، وطبيعة المهام والاهداف التي يجب تحقيقها. وبعكم هذه المكانة التي تتمتع بها فانها مدعوة الى العمل لاستقطاب الوطنيين المخلصين والاطارات الكفاءة، وحثهم على الانخراط في العزب.

وان خلية المؤسسة، التي هي الاداة التي تمكن العزب من مباشرة مسؤوليته السياسية على مستوى الوحدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية والخدمات، ستبقى الاطار المفضل الذي يجب تدعيمه باستمرار من أجل تقوية الصلة بين النضال والعمل.

أن يقوموا به والمكانة التي تعود إليهم في المجتمع الاشتراكي.

بيد أن هذا لا يعني ابعاد سواهم من الفئات الاجتماعية الأخرى غير المستقلة، فالحرفيون والتجار مثلاً، هم جزء طبيعي من الثورة، ومن ثم يمكنهم أن ينخرطوا في صفوف العزب.

وان اتساع أبعاد الثورة وتنوع مهامها المتمثلة في بناء المجتمع الاشتراكي يفرض على العزب أن يدعم بنائه بصورة ملائمة، وان يسهر على توفير كل الشروط المادية والمعنوية لممارسة النشاط النضالي، مع العرص على حماية المناضلين حتى يتمكنوا من أداء مهامهم بكل نجاح واعتراض، خاصة في ابداع الرأي، ومعاربة الانحرافات والسلبيات.

#### رابعاً - الاطارات :

وإذا كان النجاح فيما ترمي إليه الثورة من إقامة صرح اقتصادي واحداث تغيرات اجتماعية يتطلب نهجاً سياسياً سليماً، ومنظوراً مستقبلياً واضحاً، فإن النتائج المرجوة تظل متوقفة على الرجال الذين تناظط بهم مهمة التنفيذ.

وتتعمل الاطارات في جميع المستويات مسؤولية خاصة فيما يتعلق بإنجاز مهام الثورة، ومن هنا يكتسي اختيارهم طابعاً استراتيجياً حاسماً.

ذلك أن الاطارات إما أن يكونوا قوة دفع للثورة وأما أن يشكلوا، على العكس من ذلك، عائقاً للجهود المبذولة في سبيل التنمية، وعلى ضوء تصرفاتهم وسلوكهم، تحكم الجماهير على مدى سلامية العركات الثورية معنوياً وسياسياً. ولذا فإن التعبئة الشعبية ونجاح مهام التنمية مرهونان بما تتصل به تلك الاطارات من خصال.

ان اختيار الاطارات المؤهلة يعني الاعتماد بالدرجة الأولى، على الالتزام، مما يتطلب توفير معايير ايديولوجية وسياسية محددة تتطابق مع اختيارات هذا الميثاق ومبادئه. وذلك يعني

العمل، وأداء للواجب، وان ينتهي سيرة مثالية، ويوضع مصلحة المجتمع فوق المصلحة الشخصية، ويعيش من أجرا عمله لا غير، ولا يتعاطى مباشرة أو بصورة غير مباشرة أي نشاط آخر يدر عليه مالاً باستثناء الانتاج الفكري والعلمي.

فالعزب لا يكون قوياً وقادراً إلا بقدر ما يكون مناضلوه أكثر اخلاصاً من غيرهم في الدفاع عن مصالح الشعب.

فعلى المناضلين أن يستوعبوا القاعدة النظرية التي ينطلق منها تصورنا للمجتمع طبقاً لما جاء في هذا الميثاق. وبهذا الصدد يتعمّن عليهم أن يكتسبوا تكويناً مزدوجاً على الصعيدين النظري والتطبيقي. وهذا يستلزم التدقيق في اختيار المكونين من بين الذين تمرسوا على العمل النضالي، وبرهنوا على تشبعهم بآيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني، وتمتعهم بمستوى فكري رفيع، وقدرتهم على التوفيق السليم بين النظرية والتطبيق.

ان التكوين الآيديولوجي للمناضلين والاطارات لا يمكن فصله عن الحياة الديمقراطية داخل العزب، اذ هو الذي يجعل المناضلين قادرين على طرح ما يستجد من قضايا داخل خلائهم، وأمام الهيئات العليا، ان اقتضى الامر.

اما النقد والنقد الذاتي فهما واجب وحق، في ذات الوقت، بالنسبة لكل مناضل، لأن ذلك يسمح بتعزيز مصداقية العزب، ومحفز نشاطاته المبدعة، وتمتين اتصاله بالجماهير. وعلى المناضل أن يكون شجاعاً في الدفاع عن آرائه، وإن لا يتردد في الكشف عن النقائص واقتراح الحلول لها.

وينبغي أن يحتل العمال والفلاحون موقعًا بارزاً في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني، لأنهم يشكلون الأغلبية الساحقة من الشعب، فحسب، بل لأن ذلك يتناسب والدور الذي يجب

المجالات وعلى الاسهام، ببنظرتهم الجديدة، فى معالجة الامور. وينبغي أن تتم هذه الترقية للشبان المتمرسين وفقاً لمبدأ التكامل الوثيق بين الاطارات المتقدمة والاطارات الناشئة، وذلك هو قانون التطور المستمر للثورة.

#### خامساً - المنظمات الجماهيرية :

ان المنظمات الجماهيرية امتداد طبيعى لحزب جبهة التحرير الوطنى، عليها أن تستجيب لأحد المتطلبات الجوهرية للثورة، الا وهو تعبئة أوسع فئات الشعب لتحقيق كبريات المهام السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، التى تتوقف عليها تنمية البلاد والنجاح فى بناء الاشتراكية. والمقصود هنا تنظيم المباهدين، وال فلاحين، والعمال، والشباب، والنساء، فى جميع المستويات وعلى أوسع نطاق، والعمل على تعميق وعدهم بمسؤولياتهم، وبالدور المتعاظم الذى يجب أن يضطلعوا به فى بناء الوطن.

وتشكل المنظمات الجماهيرية، تحت اشراف الحزب وتوجيهه ومراقبته، مدرسة للتربية المدنية والانضباط النضالى وتلقين الديمقراطية الاشتراكية، وهى كذلك أجهزة نشيطة لنشر ايديولوجية الحزب ومو逮 للطاقات النضالية التى تعد أحد الروافد الاساسية التى تمد الحزب بالمناضلين.

ومن البديهي أن بلوغ هذه الغاية ليس بالأمر السهل، خاصة اذا أخذنا فى الاعتبار أخطمار التحديات الثقافية الامبرialisية التى ترمى الى شل العقول ونشر الآفات الاجتماعية التى تعرقل حركات النمو والتتطور والتقدم فى جميع الميادين. لاجل ذلك ينبغي أن تعمل المنظمات الجماهيرية على ترقية أعضائها، فترفع مستواهم الثقافي والسياسي، وتشحذ حسهم الوطنى، وتحسن تكوينهم التقنى والمهنى. وبذلك فقط تستطيع أن تجعل منهم منتجين أحراراً وحاماً للمكتسبات الثورية.

انشاء المناضلين المحنkin ايديولوجياً وسياسياً، الذين يدركون ادراكاً سليماً مواطن مصلحة الدولة الاشتراكية وفقاً للغط السياسي للحزب، ويدافعون عنها بكل حماسة ويتفانون في أداء واجبهم الى درجة التضحية من أجل ترجمة مثل الثورة العليا الى واقع محسوس.

وبقدر ما يمكن التكوين الایديولوجي للاطارات سليماً يوفق هؤلاء في ايجاد حلول للمشاكل طبقاً للاتجاه الذى يرسمه حزب جبهة التحرير الوطنى.

وان اختيار الاطارات المؤهلة معناه كذلك استكشاف العناصر التي توفر فيها الكفاءات التقنية، والخبرة الضرورية، والدرائية العقة بأساليب تنظيم الشؤون العامة وتسخيرها.

ومن ناحية أخرى، فالاختيار الاطارات المؤهلة يعني ترقية كل مناضل نزيه ملتزم يفضل مصالح الثورة على مصلحته الشخصية، ويعيش من ناتج عمله لا غير، اذ لا يمكن الجمع بين الشرف واحتلال موقع طبعى فى الحزب ومنظماته الجماهيرية، لأن فى ذلك تناقضاً يجب ازالته دون تحفظ لتفادي خطر نشوء انحرافات مضرة، من شأنها أن تفرغ حركتنا الثورية من محتواها الایديولوجي.

ان امتلاك قناعات سياسية متينة، والاخلاص التام للبلاد يجسدان الملامح الرئيسية للاطارات، وان النزاهة والكفاءة والالتزام بايديولوجية حزب جبهة التحرير الوطنى هي المعايير الاساسية التي يجب توفيرها في كل اطارات الحزب، والجيش والادارة، والمؤسسات الاشتراكية، والمنظمات الجماهيرية، والاتحادات العلمية والثقافية والمهنية.

كما أن توزيع الاطارات يجب أن يخضع لمهام البناء الأساسية مع السهر على أن يتم استعمالهم على الوجه الأكمل، وتوزيعهم حسبما تفرضه الأولويات.

وان مصلحة الثورة تقتضى ترقية جريئة للشباب القادرين على بث روح العمسة في جميع

وتأكيد دورها بوصفها حارسا يسهر على الثقاليد الثورية لکفاح الشعب الجزائري. وهى، اذ تؤمن الارتباط الوثيق بين الماضى والماضى، متوجهة نحو المستقبل، عليها أن تسعى لتخليل المائى العيـة للنضال البطولى مع أجل التحرير الوطنى، وان تغرس فى الاجيال الصاعدة خاصة، روح ثورة أول نوفمبر، وقيمها الخالدة.

وهذا يستلزم أن لا تكون المنظمة الوطنية للمجاهدين مجرد جمعية تستهدف الدفاع عن مصالح أعضائها فقط، لأن حماية الحقوق الخاصة بالمجاهدين وذوى الحقوق وصيانتهـم فى مجتمع هو في عنوان التحول، تعتبر واجبا وطنيا، يدخل ضمن اختصاصات مؤسسات الحزب والدولة.

## 2 - الاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين :

ان الاضطلاع بالمهام العديدة والمتشعبـة للقطاع الفلاحي المتمثلة فى تغيير وجه الريف تغييرا جذرريا، يستوجب بالدرجة الأولى، مساهمة الفلاحين الذين يتولون شؤونهم الخاصة بأنفسهم في إطار منظمتهم «الاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين»، الذى يجب عليه أن يوفر لاعضائه كل الظروف الازمة ليتمكنوا من الدفاع عن مصالحهم والسهـر على تحدثـ تـقنيـات الـانتـاج وـتطـوير أسـاليـبهـ.

والاتحاد الوطنى للفلاحين الجزائريين منظمة جماهيرية تضم في صفوفها فئة من القوى الأساسية للثورة، تتمثل في كل المستفيدـين، والمستصلـعينـ، وعمال القطاع الفلاحي، والـفـلاحـينـ وـمرـبـىـ المـاشـيـةـ والأـطـارـاتـ المرـتـبـطةـ مـباـشـرةـ بـالـعـلـمـ الفـلاـحـيـ. ومن ثـمـةـ، فـانـ عـلـيـهـ أـنـ يـهـتمـ بـقـضاـياـ الـانتـاجـ، وـأـنـ يـسـتـكـشـفـ مواـطنـ الـضـعـفـ، وـأـنـ يـعـملـ بـمـسـاعـدـةـ الـهـيـئـاتـ الـمـعـنـيـةـ عـلـىـ إـزـالـتـهـاـ. كـماـ عـلـيـهـ أـنـ يـجـعـلـ الـاـهـتـمـامـ بـتـعاـونـيـاتـ الخـدـمـاتـ الـفـلاـحـيـةـ ضـرـورـةـ مـلـحةـ يـفـرـضـهاـ اـرـتـبـاطـهاـ الـوـثـيقـ بـدـعـمـ ظـرـوفـ الـانتـاجـ وـتـحـسـينـ الـانتـاجـيـةـ.

والى جانب انشطتها الخاصة تقوم بأعمال تتصل بالتنمية الوطنية فتجمع بين التوعية السياسية والإيديولوجية والتربية، من جهة، والمهام العملية الناشئة عن الاختيارات الكبرى للبلاد، من جهة ثانية.

كما أنها تشارك في حياة الامة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وتخضع في تسييرها الداخلى، لقوانينها الأساسية ونظمها الخاصة، التي يجب أن تتطابق خطوطها الرئيسية مع ايديولوجية الحزب وتوجيهاته. وإذا كان الحزب يؤدى ازاء المنظمات الجماهيرية دور العازف والموجه والمراقب، فإن واجبه أن لا يضعف امكانيات المبادرة لديها، فضلا على أن يجعل محلها. وحفظا على سلامـةـ التـوجـيهـ السـيـاسـيـ، فـانـ منـاصـبـ المسـؤـولـيةـ دـاخـلـ المنـظـمـاتـ الجـماـهـيرـيـةـ وـالـتـنظـيمـاتـ الـعـلـمـيـةـ وـالـثـقـافـيـةـ وـالـمـهـنـيـةـ لاـ تـسـنـدـ الاـ لـلـمنـاضـلـيـنـ. أما التنسيق بين هيئـاتـ مختلفـ المنـظـمـاتـ الجـماـهـيرـيـةـ علىـ جـمـيعـ الـاـصـعـدـةـ، فـانـهـ مـنـ اـخـتـصـاصـ الحـزـبـ.

## 1 - المنظمة الوطنية للمجاهدين :

لقد كان المجاهدون هم القوة الطلائـعـيةـ فيـ الكـفـاحـ منـ أجلـ التـحرـيرـ الوـطـنـيـ. ويـشكـلـ الذـينـ يـعـمـلـونـ مـنـهـمـ الـيـومـ فيـ صـفـوفـ الـحـزـبـ وـأـجـهـزةـ الـدـوـلـةـ، مـنـ أـجـلـ اـسـتـمـرـارـ الشـوـرـةـ وـاـنـتـصـارـ أـهـدـافـهاـ فيـ تـحـقـيقـ الـاشـتـراكـيـةـ، طـاقـةـ ثـورـيـةـ هـائـلـةـ.

ومن هنا يـتـحـتمـ أنـ تـصـبـحـ المنـظـمـةـ الوـطـنـيـةـ للمـجاـهـدـيـنـ تنـظـيمـاـ طـلـائـعـيـاـ قـويـاـ، يـسـاـهـمـ بـفـعـالـيـةـ فيـ دـعـمـ الـحـزـبـ وـالـدـوـلـةـ. وـعـلـىـ هـذـاـ اـسـاسـ يـجـبـ أنـ تـضـمـ صـفـوفـهاـ كـلـ الـمـجاـهـدـيـنـ الـذـينـ شـارـكـواـ فـعـلـيـاـ فيـ الـكـفـاحـ مـنـ أـجـلـ التـحرـيرـ الوـطـنـيـ وـيـوـاـصـلـونـ الـنـضـالـ مـنـ أـجـلـ اـنـتـصـارـ الـاـخـتـيـارـ الـاشـتـراكـيـ للـبـلـادـ.

انـ المنـظـمـةـ الوـطـنـيـةـ للمـجاـهـدـيـنـ، لمـدـعـوـةـ أـيـضاـ إلىـ تـطـوـيرـ نـشـاطـهـاـ، باـعـتـبارـهـاـ مـصـدـرـاـ لـتـزوـيدـ الـحـزـبـ وـالـدـوـلـةـ بـأـكـثـرـ الـعـنـاصـرـ وـعـيـاـ وـالتـزـامـاـ،

المادية للاقتصاد الاشتراكي، وخلق الشروط الموضوعية الكفيلة برفع شأن العمل، كما أنها ترمي إلى جعل كل العمال يتحررون من فكرة الاجير المعايد، ويدركون أنهم مسؤولون معنيون مباشرة بمصير المؤسسات التي ينتمون إليها.

كل هذه المهام النبيلة هي التي ستجعل الاتحاد العام للعمال الجزائريين يتحول إلى مدرسة لتكوين العامل الصالح والمناضل الاشتراكي، وإلى تنظيم جماهيري يفيض بالحماسة والحيوية، قادر ليس على التعبئة والتجنيد فقط ولكن كذلك على التوعية والتكون، وهي حلقات متكاملة وضرورية لتحقيق المزيد من المكتسبات والحفاظ عليها.

وبهذا الصدد، ينبغي التأكيد على أن التسيير الاشتراكي للمؤسسات مكسب ثوري، يجب أن يدعم. لكن ذلك لن يتأتى إلا إذا تمكّن الاتحاد من توعية العمال، بحيث يدركون أن التسيير الحقيقي هو مضاعفة الجهد والتفاني في الشغل لزيادة مردوديته، وصيانة وسائله.

وفي القطاع الخاص، فإن الاتحاد يقوم بالدفاع عن الحقوق الاجتماعية للعمال وحماية مصالحهم وشحذ حسهم المدنى، ويعمل على خلق الظروف الموضوعية التي تجعل القطاع الوطنى الخاص مكملاً للقطاع العام ومجنداً في إطار مخططات البلاد التنموية، بغية التصدى لمحاولات الاستغلال والهيمنة التي تقوم بها الاحتكارات الأجنبية.

#### ٤ - الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات :

لقد برهنت المرأة الجزائرية، خلال مرحلة الكفاح المسلح، على استعدادها للتضحية والكافح بشجاعة وتفان من أجل الاستقلال الوطني، وتشييد المجتمع الجديد، وقد دفعت ثمنا غالياً من أجل أن تكتسب حقوقها كاملة في بلاد استكملت تحررها.

وان الثورة الجزائرية، إذ تعلم، اليوم على تجسيد تطلعاتها بتوفير الشروط الموضوعية التي تساعده على أن تتبوأ مكانتها في المجتمع، لتهدف

ومن هذا المنطلق يتquin على منظمة الفلاحين القيام بتبئنة هذه القوى الأساسية وتجنيدها، في إطار ايديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني والسعى لتمكينها من مسيرة التطور العصري السريع الذي يشهده هذا القطاع وتحقيق مطامعها المشروعة المتمثلة في رفع الانتاج وضمان الأمان الغذائي، والاسهام في تحقيق الاكتفاء فيه كمّا ونوعاً، والاستعداد لمرحلة ما بعد البترول.

ان هذه الاهداف السامية، السياسية والتنمية لا يمكن أن تتحققها المنظمة إلا بمساندة الهيئات السياسية والإدارية المعنية بهذا القطاع الحيوى، وتعزيز المكننة والاساليب العصرية المستعملة في هذا الميدان، وتوفير المياه، وحسن استغلالها، وتوزيعها توزيعاً رشيداً، مع الاعتناء أكثر بآليات العاملة الفلاحية بداخل العناصر الشابة وضمان تكوينها تكويناً فلاحياً تقنياً معاصرًا لتتمكن من الاستغلال الأمثل للوسائل الموضوعة تحت تصرفها من جهة، ومسيرة التقنيات المستجدة، من جهة أخرى.

#### ٣ - الاتحاد العام للعمال الجزائريين :

ان الحق النقابي مضمون لجميع العمال. يملك جميع العمال حق الانخراط في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وعلى هذا الاساس يمارس الاتحاد صلاحيات تأطير العمال وتنظيمهم وتجنيدهم. ويعتبر عاملًا كل شخص يعيش من حاصل عمله اليدوى أو الفكرى، ولا يستخدم غيره في نشاطه المهني.

وبما أن العمال يؤدون دوراً بالغ الأهمية في تحقيق مضاعفة الانتاج وتحسين الانتاجية، فإن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، كتنظيم جماهيري مطالب بتوفير كل الشروط الموضوعية التي من شأنها أن تسمح للعامل بالارتقاء إلى مستوى الوعى الذى يمكنه من ادراك المسؤولية الملقاة على عاتقه، والتي تهدف إلى تجنيد كل السواعد المنتجة من أجل مضاعفة ثروة الامة عن طريق دعم القواعد

وعلى الشباب المثقف خاصة أن يكون مرتبطا بالجماهير التي هو نابع منها، لأن ارتباطه بها واحتكاكه بمشاكلها اليومية من شأنهما أن يجعله يتدرّب تدريباً مفيداً على ممارسة المهام السياسية والآيديولوجية للثورة. وينبغي أن تترتب على تعليم الشباب التزامات معددة حيال المجتمع، تتحمّل عليه تسخير معارفه لفائدة الجماهير الشعبية، وذلك لا بوضع نفسه في خدمة مصالحها فحسب، بل بقيامه أيضاً، ضمن صفوتها، بعمل يرمي إلى رفع مستواها الثقافي ووعيها الاجتماعي.

وينبغي لا يبقى أى شاب بمغزل عن التربية الآيديولوجية التي تعمق الوعي الثوري لديه وتوطّد الاواصر التي تشده إلى الشعب، وترتبطه بالواقع الوطني، في إطار منظمة الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية.

وهكذا فإن الامر بالنسبة للشبيبة هو أن تكون على وعي جيد بالمشاكل الكبرى التي تواجهها البلاد، وبما تم إنجازه، من تقدم، وبالتحولات المطلوبة في المستقبل من أجل استئصال البؤس والجهل والقضاء على استغلال الانسان للانسان والعمل على اقامة المجتمع الاشتراكي.

وإذا كان الاتحاد يتولى عملية التجنيد بكيفية تسمو على الفروق الاجتماعية، فإنه لا تجوز الغفلة عن كون الاخطار التي تواجه الشباب كثيرة ومتنوعة نتيجة المعيب الذي يتحرّك فيه ومن جراء احتكاكه بتبيارات سياسية وآيديولوجية أجنبية متعددة.

ومن هنا فإن الاخطار المترتبة على هذا الوضع لا يمكن مواجهتها بالارادية، كما كان الشأن في الماضي، بل ان مواجهتها تتطلب دراسة عملية موضوعية دقيقة للحقائق الاجتماعية والسياسية، ولطبيعة التكوين الانساني في تفاعله وتأثره بالتبيارات المختلفة التي يزخر بها محيطه القريب والبعيد. لاجل ذلك يتتعين على الاتحاد أن يولي العركة الكشفية وطلاب الجامعات عناية خاصة وأن ينفتح إلى مختلف مستويات التعليم، والمعامل، والمزارع، والاحياء، وأن يشحد قدراته في مجالات

الى تمكينها من الاندماج الفعلى في مسيرة التنمية حتى تضمن مساهمة ملائين النساء الجزائريات اللائي يشكلن طاقة هائلة للاقتصاد الوطني.

وحتى يستطيع الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات القيام بمهامه كاملة والاستجابة لمتطلبات التطور والاسهام في تنظيم الاسرة والمجتمع، يتعين على الحزب والاجهة التنفيذية في الدولة أن تعمل على توفير كل الشروط الضرورية، المادية منها والمعنوية، الكفيلة بضمان السير الطبيعي للاتحاد في مختلف المستويات.

ان التحول الاجتماعي الذي احدثه الثورة في وضعية المرأة يحتم على الاتحاد أن يبذل مجهودات أكبر للاضطلاع بدوره في قيادة المعركة الموجهة لتخلص الذهنية النسائية والذهنية الرجالية، على حد سواء من رواسب نظرية متغلفة تعقيرية لا تستند إلى أساس صحيح من دين أو علم أو أخلاق.

ولا يخفى أن مثل هذه العملية تقتضي تخطيطاً اجتماعياً وثقافياً يتتجاوز نطاق الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، كما تتطلب عناية شاملة بالمواطنات في المدن والارياف مع مراعاة خصوصيات الوضاع الاجتماعية المختلفة، لأن المطلوب هو تحقيق الهدف المنشود عن طريق الاقناع والطوعانية، لا عن طريق الفرض والإكراه، ولأن المرأة تؤدي إلى جانب الرجل دورها في اعداد أجيال الغد التي يتوقف عليها مستقبل الثورة.

##### 5 - الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية :

ان الشباب الجزائري لا يستطيع أن يرتفع إلى مستوى المسؤوليات التي تنتظره إلا اذا تشبّع بعظمته المهام التي سيفصلها بها، ورفض أن تكون أفكاره وسلوكياته انعكاساً لانماط مرضية، فالتقليد الاعمى لأنواع السلوك المستوردة من بيئة اجتماعية مختلفة يشكل عامل تشويه ويمثل انحرافاً معادياً للقيم الوطنية والمبادئ الاشتراكية.

سنة 1954، إلى واقع الديمقراطية الشعبية الذي فرضته الجماهير سعياً لبناء المجتمع الاشتراكي.

و تستمد الدولة الجزائرية سلطتها من الارادة الشعبية و سمتها من خصائص الشعب و تقاليد العريقة. فهي جمهورية شعبية الطابع، اسلامية العقيدة، اشتراكية المنهج، واحدية الحزب ، ديمقراطية المؤسسات، عصرية التوجه، يحدد الدستور علاقات مختلف وظائفها، وأجهزتها، والاحكام التي تسيرها.

وهكذا كان انبعاث الدولة الجزائرية، تعبيراً صادقاً عن الارادة الشعبية، وضماناً أكيداً للاستقلال الوطني وحرية المواطنين متسمة بالبلدية والاستقرار والقوة، تسيرها القوانين، وتحترم القيم الأخلاقية والمثل العليا، و تستمد علتها وجودها وفاعليتها، وسلطتها، من ارادة الشعب وتقديره ايها. ولهذا ينبغي ترسیخ مفهوم الدولة و تعميق الوعي ب مهمتها وبدور اجهزتها في خدمة المجتمع.

و اذا كان مفهوم الدولة يتمثل، أولاً وقبل كل شيء، في غايتها الاجتماعية وفي محتراماها الايديولوجي، فإن هذا المحتوى وتلك الغاية لا بد أن يتجلّيا في التحولات الكبرى التي تتحققها البلاد، في إطار تجسيد ايديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني.

### ثانياً - الدولة والبناء الاشتراكي :

ان الدولة في الجزائر أداة لتحقيق سياسة الثورة الرامية لتجسيد مطامع الجماهير الشعبية.

وان الوسائل الرئيسية للإنتاج في الدولة الجزائرية موضوعة بين ايدي الجماهير الشعبية، تستثمرها لفائدها ويقوم المحتوى الاجتماعي للدولة على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ولا يقتصر دورها على تدخلات محدودة في الحياة الاقتصادية. ومن ثم تعمل الدولة على أن لا تكون ثمار التنمية الاقتصادية حكراً على فئة معوضة، بل تضمن لكل مواطن حقه حسب عمله.

ال التربية السياسية والتكتون الايديولوجي، زيادة على الدور الذي ينبغي أن يتکفل به إلى جانب الأجهزة المختصة في ميادين التكوين المهني، ومحو الأمية، وتنمية الانشطة الثقافية والترفيهية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية الناجمة عن ظواهر الغزو الثقافي.

### ٦- التنظيمات العلمية والثقافية والمهنية :

ان تنمية البلاد الشاملة التي تعتمد على مجهودات القوى الأساسية للثورة، والفنانات الاجتماعية الأخرى، تفرض على العزب الاهتمام بالتنظيمات العلمية والثقافية والمهنية من خلال الإشراف والتوجيه والرقابة بغية تعزيز أكبر عدد من أفراد هذه الفناد وتنظيمها، واستقطابها، وتمكينها من الاسهام في معركة البناء والتشييد من جهة، ومن التعبير بكل حرارة ومسؤولية، عن انشغالاتها داخل آطراها النظمية من جهة أخرى.

ومن ناحية ثانية فإن هذه التنظيمات تستجيب لمطلب العرض على استمرار الطابع الشمولي للثورة الذي يشكل عاملاً أساسياً لدعم نشاطات المنظمات الجماهيرية في مجال نشر الوعي السياسي والإيديولوجي والثقافي والعلمي ورفع المستوى التقني والعرفي.

## الفصل الثاني الدولة

لقد استعادت الدولة الجزائرية وظيفتها التاريخية بفضل كفاح مرير وتضحيات جسام قدمها الشعب كله في مختلف مراحل هذا الكفاح، فتجسدت بذلك السيادة الوطنية المستردّة بعد اختفاء دام أكثر من قرن.

### أولاً - مفهوم الدولة :

ان مفهوم الدولة الجزائرية ككيان عريق أعادت بناء صرحه جبهة التحرير الوطني، قد مر بمراحل انتقلت خلالها من مفهوم الديمقراطية الاجتماعية، كما نص على ذلك بيان أول نوفمبر

والثقافي وفي الادارة والمراقبة ضرورة تفرضها الثورة. ومن هنا تكون المجالس الشعبية أجهزة رئيسية لسلطة الدولة تتجسد فيها اراده الشعب. وهذه المجالس المؤسسة على المستوى البلدي والولائي والوطني تشكل هيئات تقرير وتنفيذ وتشريع ومراقبة.

#### رابعا - الدولة والمواطن :

ان الدولة الجزائرية، باعتمادها الديمقراطية الاشتراكية، تضمن الحرية الحقيقية للفرد، فتحرره من كل اشكال استغلال الانسان لانسان، وتحميء من البطالة والمرض والفقر والقلق على مصير ابنائه، وتعمل على الغاء الامتيازات، وتملّك الفلاح الارض، وتجعل العامل مسيرا مسؤولا، وتعيد توزيع الدخل الوطني لصالح الجماهير، وتفتح لها آفاق البرقى. وبهذا تهيء الديمقراطية الاشتراكية الظروف الموضوعية ليمارس المواطنون حرياتهم الاساسية وحقوقهم في اطار القانون، فتضمن الحريات العمومية، وبخاصة حرية التعبير، والرأي والتفكير، والتنقل.

وبالاضافة الى ذلك فهى تحدد واجبات المواطن نحو المجتمع، لأن تطور البلاد وارتفاع المستوى المعيشي للجماهير الشعبية يتوقفان، بالدرجة الاولى، على التزام كل واحد باداء واجباته، والتعلّم بالروح الوطنية. وتعزيز التضامن الوطني، واذكاء الحس المدنى، والانضباط، واحترام القانون، والاخلاص للصالح العام، والحفاظ على الاملاك العمومية.

وإذا كان من المبادئ العليا للثورة لا يعلو أحد على القانون، فإنه يجب أن يتجسد هذا المبدأ في جميع مؤسسات الدولة وكل أجهزتها.

ومن ثمة فإن حماية المواطن هي احدى الوظائف الاساسية للدولة، اذ عليها ان تضمن له الامن والتمتع بشارع عمله بكامل الاطمئنان. وتقوم بهذه الوظيفة مصالح الامانة باعتبارها جهازا ضروريا للقضاء، وأدلة تسهر

ومعنى ذلك ان تحكم الدولة في الاقتصاد لا يقتصر على تغيير علاقات الانتاج فحسب، بل يمتد الى تطوير العلاقات الانتاجية الى أقصى حد باعتبارها القاعدة المادية للتنمية الاشتراكية. وفي هذا الاطار، تعمل أجهزة الدولة على مضاعفة انتاج الشروط المادية، وتومن الرقى الاجتماعي، والثقافي، وتعزيز التعليم، وتضمن الرعاية الصحية للمواطنين، وتسهر دوما على رفاهيتهم.

وفي هذا الاتجاه بالذات، يجب على أجهزة الدولة ان تعمل، في اطار تطبيق سياسة العزب، على تعزيز الثورة في مجالات الزراعة والصناعة والثقافة بوصفها مهام أساسية في عملية البناء الاشتراكي.

#### ثالثا - الدولة والديمقراطية :

ان الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية تعبّر عن تطلعات القوى الأساسية في المجتمع، وتقوم أساسا على مشاركة الجماهير الشعبية في تسيير شؤونها من خلال المجالس الشعبية المنتخبة التي تمكن القوى الأساسية للثورة من ممارسة الديمقراطية والمشاركة الفعلية في عملية التنمية الشاملة.

ان الديمقراطية في الجزائر تضمن للجماهير الشعبية ممارسة الحكم لتحقيق، بذاتها دون عائق، تطلعاتها المشروعة، ولتدافع عن مكتسبات الثورة. وخلافا للتصور الذي يجعل الديمقراطية مقتصرة على الحياة السياسية دون سواها، فإن قواعد الديمقراطية في الجزائر تبني على تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج ومساهمة القوى الأساسية ومجموع المواطنين في ايجاد الحلول لاهم القضايا التي تطرح في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالدولة الجزائرية، اذن، دولة ديمقراطية في أهدافها وتسييرها، لأن المساهمة النشطة للشعب العامل في التشييد الاقتصادي والاجتماعي

على حماية الثورة من كل أشكال التغريب داخلياً وخارجياً، وتساهم في الدفاع عن الوطن. لتكييف الاجراءات وتسهيلها وتوحيدها.

وترتكز سياسة اللامركزية على توزيع متزن للصلاحيات والمهام حسب تقسيم منطقي للمسؤولية في اطار وحدة الدولة. فتتولى السلطة المركزية مهام التصور، والتخطيط والتوجيه، والرقابة والتنسيق، والمتابعة وتنشيط الاجهزة التنفيذية القاعدية، والفصل في القضايا ذات الاممية الوطنية، في اطار الاهداف المسطرة، وطبقاً للتوجيهات الأساسية، ومن خلال الرقابة الميدانية والسهر على احترام تطبيق القوانين.

وتضطلع الولاية، باعتبارها حلقة وصل بين البلديات والإدارة المركزية، بالمهام الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز التنمية في اطار تنفيذ البرامج والمخططات في المستوى الولائي، وتنشيط الجماعات المحلية في شتى الميادين من خلال المتابعة الميدانية، كما تساهم في اعداد استراتيجية التنمية والتخطيط وتطبيقها.

أما البلدية، بصفتها الخلية الأساسية للدولة وأداة لتقريب الإدارة من المواطن، فإنها تجسد روح الديمقراطية الشعبية من خلال تعاملها المباشر مع الجماهير التي تتولى تسييرها ومراقبتها عن طريق ممثليها المنتخبين. وتمثل منطلقاً قاعدياً للتخطيط ووسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المحلية وايجاد الحلول للمشاكل التي تطرح عليها. وهذا يقتضي تشجيع روح المبادرة ودعمها لدى البلديات، وتسهيل اجراءات اتصالها بأجهزة الولاية.

وإذا كانت البلدية هي الاطار المفضل لعراض قضايا المواطنين ومعالجتها فإنها تحتاج إلى دعم دائم مستمر بالامكانيات التقنية والبشرية، خاصة الاطارات المؤهلة، لتمكينها من الاضطلاع بالدور المنوط بها، والعمل دوماً على مراجعة النصوص التي تحكم سيرها لتتلاءم مع متطلبات المرحلة.

ان مصالح الامن هي في خدمة الشعب والمواطني. ويجب أن تكون العلاقات بين المواطن وصالح الامن قائمة على الارادة المشتركة في استباب الامن العمومي وحفظه، وصيانة فضائل الثورة. وأن مبدأ مساواة الجميع أمام القانون لهو مبدأ ثابت، وهو يقتضي ضمان الممارسة الحرة للحقوق بالنسبة لجميع المواطنين الذين ينبغي أن يطمئنوا، على أن حقوقهم لن تهضم، وأن باستطاعتهم استعمال الوسائل السائدة لحمايةهم، وفرض احترام حقوقهم.

#### خامساً - الدولة واللامركزية :

ان الدولة الجزائرية دولة موحدة غير ان هذا لا يمنعها أن تتحصن من أخطار المركزية واستفحال مظاهر البيروقراطية.

ولهذا يجب أن تبني هيكلها على أساس تكفل تحقيق الاهداف المسطرة بأقصى ما يمكن من الفعالية، كما يجب أن تستهدف أنماط تنظيمها تحقيق التنمية السريعة بواسطة الشعب ولفائده. وهكذا لا يجوز للدولة أن تبرز في هيكل تكون فيها مركزية السلطات سبباً في خلق جهاز ثقيل يفرز بيروقراطية تعرقل النشاط وتقتضي على كل روح للمبادرة لدى القاعدة.

ان الدولة الجزائرية قد اتخذت من اللامركزية أساساً لتطويرها وتنظيمها ووسيلة تزيل العرقل الإدارية وتسعى لجعل غاية أعمال الاجهزه التنفيذية القاعدية، تحقيق الفعالية وتقريب الإدارة من المواطن، وتحرير مجموع الطاقات العلاقة في كل المستويات، وتمكين الجماهير الشعبية من حل مشكلاتها بنفسها.

ولا يتاتى ذلك الا بإجراء اصلاح اداري، يأخذ بعين الاعتبار واقع المجتمع، ومتطلبات التنمية، ومقتضيات العصر. ويكون هذا باعتماد أساليب ادارية حديثة، وتخفيض محكم، وتكوين راق

من التمشع المشروع بما له من حقوق، ليظل من الاهتمامات الدائمة للدولة. وهذا ما يستدعي ضبط منهجية دقيقة في اختيار القضاة وتكوينهم، وتحسين كفاءتهم، وحمايتهم من أي تدخل أو اغراء، بما كان مصدره، وتخفيف الاجراءات القضائية والعمل على الارساع بالبت في القضايا وتنفيذ الاحكام والقرارات القضائية.

وتعمل الدولة باستمرار على تقريب القضاء من المتقاضين واقامة رقابة صارمة من شأنها اكتشاف الخلل والنقص لان الدفاع عن صلاحيات القضاء، وكذلك الدفاع عن المتقااضي ضد ما قد يقع فيه القاضي من انحراف، شرطان اساسيان للعدالة.

ولهذا فان القضاة مدعوون دائما الى القيام بدور هام باعتبارهم مكلفين بتفسير القوانين وتطبيقاتها، تحت اشراف المجلس الاعلى الذى يضطلع بالدور الرئيسي فى اثراء الاجتهاد القضائي ببنية توحيد تفسير القانون تماشيا مع انشغالاته الكبرى بحركة التشريع.

ومن ثمة تبدو ضرورة تكوين اطارات القضاء تكوينا ايديولوجيا، دونما أي تدخل فيما يصدرونه من احكام. وان تمكين القضاة من فرصة التحكيم النزيه لھو قاعدة أساسية يجب على أجهزة العزب والدولة احترامها احتراما كاملا، كما يجب أن تتمتع الاحکام التي تصدرها العدالة باسم الشعب بالاحترام التام المطلق.

#### سابعا - الدولة والمعالس المنتقبة :

اذا كانت الديمقراطية الشعبية تعنى مشاركة الشعب في التخطيط والتسيير والتنفيذ، فان المجالس المنتخبة وسائل عملية لتجسيم هذه المشاركة وتعزيزها وقنوات أساسية، تمارس الجماهير الشعبية من خلالها مسؤوليتها، فتشارك في تسيير شؤون الوطن وتشييده، وسن قوانينه، كما أنها أجهزة رئيسية لسلطة الدولة، تطلع عن طريقها على آراء المواطنين في مختلف القضايا، وتسهر

وتحتهدف اللامركزية منح الجماعات المحلية كل الوسائل والمسؤولية التي تؤهلها للقيام بنفسها بمهام تنمية المنطقة التابعة لها، وبذلك تصبح هذه الجماعات هي الجهاز القاعدى للبناء الوطنى الذى يرتبط نشاطه الخلاق بالمشاكل الملحة التي تعيشها الجماهير الشعبية، مما يشكل محركا قويا لعملية التنمية فى البلاد.

غير أن اللامركزية لا تعنى، بأية حال، ان السلطة المركزية تخول جزءا من صلاحياتها للمجالس الشعبية دون أن تمنعها، في نفس الوقت، الوسائل الكفيلة بادائها، فھي لا تشكل مجرد عملية تحويل للمشاكل من مستوى إلى مستوى آخر، بل هي عملية شاملة تخص كلا من الصلاحيات والوسائل. ولا يسكون لها أي معنى، اذا كانت المجالس الشعبية التي تملك حرية البت تفتقر الى الوسائل الضرورية لتحقيق ارادتها.

وان سياسة اللامركزية تعتمد قبل كل شيء، على الجماهير الشعبية وعقربيتها المبدعة التي لا يمكن أن تتبلور الا في العمل وممارسة المسؤولية، فھي تنطوي على مضمون ديمقراطي خالص يجب توسيعه ودعمه على الدوام.

#### سادسا - الدولة والقضاء :

ان الدولة الجزائرية تنظم أعمالها وتسيير شؤونها في اطار احترام القانون. وأن ممارسة السلطة داخل جهاز الدولة يجب أن تندمج في اطار الصلاحيات والمهام الواضحة المحددة بالقانون. وهذا يعتمد على أعونان الدولة وخاصة ممثل السلطة أن يكونوا في مقدمة من يتصدى للدفاع عن القانون وأن يقوموا بوظائفهم في اطار الاحترام الصارم لحقوق المواطنين ومصالح الدولة. كما يجب أن تتعاقب بشدة أي شطط في استعمال السلطة سواء كان خرقا للقانون أو انكارا لحقوق المواطنين.

وان تعزيز العدالة من أجل الدفاع عن مكاسب الثورة، حتى تكون قادرة على تمكين كل مواطن

صلاحياتها مع التطور العام للمجتمع وتعزز دورها في تسيير الشؤون العامة، ومشاركتها الفعالة في اعداد مخططات التنمية، ومراقبة تنفيذها والعمل على تخلصها من الضفوط والتناقضات وألوان الفموض التي تعد من فعالية دورها، ينبغي أن تظل من الاهتمامات الدائمة للدولة.

ويجب أن يسهر الحزب على اخضاع اختيار المرشعين لمقاييس صارمة تعطى الاولوية لمعايير الكفاءة والاخلاص للمصلحة العامة والالتزام الذي يتتأكد من خلال العمل اليومي. ومن ثمة فإنه يتولى توجيه هذه المجالس وتنشيطها ومراقبتها وتقييم أعمالها، كما يؤزول اليه الدور الاعلى فيما يخص انبساط المنتخبين بصفتهم مناضلين بالدرجة الاولى. وعلى هذا الاساس فإن عقوبة المنتخب لا تكون نهائية الا بعد موافقة الهيئات الحزبية المركزية وهذا في اطار القانون.

### 1 - المجلس الشعبي الوطني :

ان المجلس الشعبي الوطني، بصفته، مؤسسة تشريعية يتحمل مسؤولية تطوير التشريع الوطني وأثرائه بقوانين يستوحي أصولها من هذا الميثاق والدستور وتطورات الجماهير الشعبية التي يندمج أعضاؤه في حياتها، فيتحسّنون قضاياها ويعبرون عن ارادتها في الدفاع عن المصلحة العليا للوطن وكرامته ويسيرون على جمل النصوص القانونية صورة حية عن الواقع الوطني.

ومن ثمة يبرز مدى أهمية دور المجلس الشعبي الوطني بصفته المعبر عن السيادة الشعبية ومدى تأثيره في الحياة الوطنية من خلال ما يسنّه من قوانين وما يمارسه من رقابة شعبية.

### 2 - المجالس الشعبية الولائية :

تحتل المجالس الشعبية الولائية مكانة هامة في حياة المواطن والدولة معاً. فهي زيادة على كونها وجهًا من وجوه اللامركزية تمثل أدلة أساسية

بواسطتها على الارساع بانجاز المشاريع والبرامج في انسجام وتعاون وتكامل لبلوغ المطامع البعيدة وتحقيق الاهداف السامية.

وقد اكتسبت هذه المجالس تجربة هامة في تحمل مسؤولية المشاركة الشعبية في التخطيط، والتسيير، والتنفيذ، عززت محتواها الشعبي، وأبعادها الديمocrاطية والسياسية، وأهلتها لتكون ترجمة واقعية لشعار «الثورة من الشعب وإلى الشعب».

وبحكم تجربتها الهامة واحتياكها اليومي بالجماهير الشعبية، وحيوية المهام التي تضطلع بها، فإن نجاح أي مشروع وطني يتوقف إلى حد كبير على فعاليتها ودعم دورها في الحياة الوطنية حتى يمكنها أن تبلغ العد الأقصى من المشاركة في التنفيذ.

ان المجتمع في تغير دائم وتطور مستمر، ولا بد لهذا التطور ودراك التغيير أن يمتد أثرهما الى جميع الميادين التأسيسية والتشريعية والتنظيمية، فستتجدد وتنتسّع لتكون جامعة مانعة، ترعى الحقوق، وتحفظ الواجبات، وتحمي الفضائل، وتنمّي الاجحاف والاستغلال، وتواكب التحول الجذرى الذى يعيشه الشعب الجزائري، كما تساير انتقال المجتمع ومؤسساته من وضعية الى أخرى، وتعزز الاستمرار في توسيع المشاركة الشعبية، قاعدة الديمocrاطية المسؤولة، أو في توزيع المهام، في اطار مبادئ حزب جبهة التحرير الوطني.

ومن هنا فإن دور المجالس المنتخبة يتعاظم باستمرار، لا، لأنّه يحقق ممارسة الديمocratie الاشتراكية فحسب، بل لأنّه يضمن للجماهير الشعبية ممارسة الحكم حتى تتمكن من أن تتحقق تطلعاتها المشروعة وتدافع عن مكتسباتها الثورية وهو ما يفرض أن تكون الاغلبية داخل المجالس المنتخبة من العمال والفلاحين الى جانب المناصر الثورية المحنكة.

ذلك ان تحسين أشكال التمثيل الشعبي والاتقان الذي يجب أن يتعلّق به عمل المجالس وتكثيف

الاشتراكية، تحقق بواسطتها المشاركة الفعالة للعمال في التسيير.

وعلى هذا الاساس فان المجالس العمالية في المؤسسات مدعوة الى أن تكون دائمة في مستوى المسؤولية التي تتحمّلها فتعمل على توفير الظروف الملائمة وتحسين وسائل العمل التي تساعده العمال في رفع الانتاج وتطويره وزيادة مردوده وتحسين نوعيته.

### الفصل الثالث الرقابة

اذا كانت الثورة تضع ثقتها في الرجال فهذا لا يمنعها أن تفك في وضع أجهزة للرقابة على جميع المستويات، مهمتها التتحقق مما اذا كانت ممارسة المسؤولية وتنفيذ القرارات، يتلاءمان مع ايديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني ويتطابقان مع المقاييس التي ينص عليها القانون.

فما من ضعف يعتري أجهزة الرقابة الا ويكون مصدرا للشطط والاهمال، بل وللرثوة أحياناً ويكون سببا في خلق ظروف تساعده على انحراف المسار الثوري، الامر الذي قد يؤدي في النهاية إلى عرقلته. ولذا فالرقابة تعبر عن اراده الثورة في تسيير البلاد ضمن نطاق النظام والوضوح والرشاد، وفي السهر على وقايتها من أوجه التقصص والقصور والانحرافات.

ان الرقابة تضمن بالدرجة الاولى التطبيق الصارم لمبادئ الاخلاق الاسلامية والسلوك الاشتراكي، وعليها أيضاً أن تكشف ما يرتكب مع مخالفات ازاءها وكذلك التلاعب بأموال الدولة واحتلاسها، وأن لا تتردد في انزال أشد العقوبات بمرتكبيها مهما كانت منزلتهم، ومهما بلغت مراكزهم في الدولة.

وعليها أخيراً أن تخرص على كشف كل من تسول له نفسه استخدام وسائل الانتاج التي وضعت تحت تصرف الاجهزة الادارية والاقتصادية

لممارسة السلطة الشعبية بمشاركة المباشرة في اعداد المخططات التنموية ومتابعة تنفيذها، كما تعتبر حلقة وصل وأداة ربط بين الجهاز الاداري والجماهيري في الولاية.

وهكذا، فانها تمثل عاماً فعالاً في مسيرة التنمية الشاملة وتحقيق المطامح الشعبية في الترقية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وترتبط أهميتها بمدى كفاءة أعضائها، وفعاليتهم، وسهرهم على خدمة الوطن، وحرصهم على تنفيذ المشاريع الوطنية في مختلف القطاعات، واحترامهم للمبادئ الأساسية والاختيارات الشعبية.

#### 3 - المجالس الشعبية البلدية :

المجالس الشعبية البلدية هي الغلاية الأساسية للدولة، تعكس روح الديمقراطية الشعبية وتجسد اللامركزية الامر الذي يسمح لها باكتساب أبعاد ديمقراطية شعبية اشتراكية، وهي امتداد متكملاً للدولة تتمثل فيها معظم مهامها، وقد خولها موقعها هذا أن تكون اطاراً مفضلاً لدراسة قضايا المواطنين ومعالجتها، وتعزيز الترابط الديمقراطي بينها وبين المجالس الأخرى. ولا شك أن هذه الأهمية التي تنفرد بها تتطلب الدعم بالامكانيات البشرية والمادية حتى يمكنها الاضطلاع بالمهام الكبرى الملقاة على عاتقها وتحقيق الآمال المتعلقة عليها.

#### 4 - مجالس العمال في المؤسسات الاشتراكية :

ان مجالس العمال المنتخبة في المؤسسات الاشتراكية هي القوة التي تحرك العمل وتدفعه الى الأمام وتنظم جهود العمال وتنسقها وتكون جسر الاتصال بينهم وبين ادارة المؤسسة وتمكنهم من المشاركة في تسيير المؤسسات والسهور على زيادة الانتاج ودعم فعاليته الاقتصادية كما تعمل على تبئة الطاقات لانجاح هذه المؤسسات.

ومن ثمة فانهم مسؤولون عن انجاح هذه التجربة التي تعد يحق مدرسة ميدانية للديمقراطية

بتحمل هذا العبء الثقيل والاضطلاع بهذه الامانة الكبيرة.

وهكذا، تدرج وظيفة الرقابة في اطار التنظيم المنسجم، فتتكامل في ممارستها هيئات الحزب والاجهزة التنفيذية والمجالس المنتخبة بكيفية متناسقة من أجل وقاية المجتمع وتراثه من كل أشكال التجاوز والمساس بأسسه أو بأهدافه. ومهما تكون طبيعتها فإنه يجب أن تمارس في اطار منظم، وان تكون مصحوبة بما يترتب على ذلك من مكافأة أو عقاب.

ذلك أن التأكيد على الرقابة يدفع إلى العرص على ضمان كرامة الاطار. فالرقابة هنا تكون حماية له وحافزاً وسلاحاً يشد يقظته ويشعذ فكره ويساعده على تجنب المزالق.

### ثانياً - الرقابة الشعبية :

ولكي تكون الرقابة شاملة يتعتمد أن تكون أيضاً شعبية، اذ بذلك تستجيب لأحد متطلبات الديمقراطية الاشتراكية، فهي تستلهم من المبدأ القائل بحق الجماهير في الاطلاع على كل شيء، ولاسيما اذا تعلق الامر بقضايا التسيير او التصرف في ممتلكات الشعب او أي مساس بالشورة الوطنية.

ولذا، فإنه لا يمكن معالجة هذه القضايا في نطاق مغلق، بل لا بد أن تخضع باستمرار للتعرى الشعبي المنظم وأن تسلط العقوبة الشديدة على مقتربى المخالفات مع التشهير بهم.

وستند الرقابة الشعبية إلى مؤسسات منتخبة تتوفّر في أعضائها شروط الالتزام والكفاءة والنزاهة، وتمارس في اطار منظم عن طريق المجالس الشعبية على اختلاف مستوياتها، أي المجلس الشعبي الوطني، والمجالس الشعبية الولائية، والمجالس الشعبية البلدية، كما تمارس عن طريق مجالس العمال ضمن المؤسسات الاشتراكية.

للدولة، وتسخيرها لاغراضه الخاصة، وان تشدد النكير على مختلف أوجه التبذير والاسراف.

ان المطلوب من الرقابة هو الاهتمام بالظروف التي يتم فيها استخدام وتسخير الوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرف الاجهزة الادارية والاقتصادية للدولة، وتمكينها من القيام بالمهام المحددة لها. وعلى الرقابة أن تكتشف التنظيم السيء للعمل، والاستعمال القاصر لطاقة الانتاج، والتضخيم المفرط للتکاليف، وعدم الصرامة في العمل داخل الادارات والمؤسسات، كما عليها أن تتأكد من حسن استعمال الموارد المادية والوسائل المالية، ومن التوزيع المنطقي، للاطارات ومن مقاييس المردودية. وعليها أن تسهر على تطابق الاعمال التي يقوم بها المسيرون مع أهداف التنمية وتسمح بدخول التعديلات الضرورية لتجسيد الاهداف الوطنية المرسومة.

### أولاً - الرقابة السياسية :

الرقابة السياسية وظيفة سامية تمثل في السهر على تطبيق المبادئ وتجسيدها ليس في الاعمال السياسية ومهام التسيير فحسب، بل في السلوك والمارسة أيضاً، لأن المناضل المسؤول مطالب بأن يكون نموذجاً يخدم الشورة ومبادئه الحزب بسلوكه وأخلاقه، كما يخدمها بالعمل اليومي الذي يباشره والمسؤولية التي يضطلع بها. ومعنى هذا أن الرقابة السياسية حافز على العمل وتنشيط له، وتشجيع على الابداع والانتاج، ووسيلة لمحاربة التبذير والفساد والانحلال واستغلال السلطة، وأداة حرص على استعمال الموارد والوسائل المادية والبشرية في أوجهها المطلوبة.

ولا شك أن مثل هذه الرقابة تحدد في أعلى مستويات القيادة الحزبية، أساليب عملها، وكيفيات تطبيقها، والعناصر البشرية التي يعهد إليها

الي تعزيز حسام في سيس الأدارات والمؤسسات. وبهذا الصدد لا بد أن يكون بوسع الرقابة أن توحى بقوانين وتنظيمات جديدة.

على أن الرقابة يجب أن تسفر، أيضاً، عن عقوبات صارمة ازاء مظاهر التقصير والامساك والانحراف. كما يجب، لكي تتمكن من أداء دورها على الوجه الاكمل، أن تهدف أيضاً الى التصحيح والتربية. وحتى يبلغ هدفها مدار الكمال، يجب أن تسعى الى تشجيع العمال الذين يساهمون بأخلاصهم في رفع الانتاج وفي الرقى الاجتماعي، وأن تسمح بتسمية الاطارات الكفاءة والملتزمة.

ومن هنا يجب أن ينهض بالرقابة، عن طريق المؤسسات الوطنية الملائمة، رجال مناضلون يتصفون بالالتزام والكفاءة والنزاهة.

ويتصدر هذه المؤسسات مجلس المحاسبة الذي يراقب أوجه انفاق الاموال العمومية واستعمالها حماية لاموال الدولة من التسيب والتلاعب والاختلاس، ويشه على حسن التسيير والاستعمال الأمثل لوسائل الانتاج الجماعية من خلال المتابعة الدقيقة والتحري الكامل عن العسابات وتدقيقها.

ولا شك أن هذه المهمة النبيلة التي ينطلي بها مجلس المحاسبة توجب الدقة في اختيار قضاة ومحاسباته من بين ذوى الاختصاص والكفاءة والنزاهة والالتزام بمبادئ الثورة، كما توجب حمايتهم من الضغوط المادية والمعنوية.

### ثالثاً - الرقابة الإدارية :

تهدف الرقابة الإدارية الى ضمان التطبيق السليم للقوانين، وتوجيهات الدولة، وتعليماتها وتسهر على احترام أصول الانضباط والشرعية، وتعارب التباطؤ والبيروقراطية.

ويجب أن تشمل الرقابة علاقات الادارة بالمواطنين في مختلف المجالات، كما يجب أن تعمل على معاربة مظاهر اللامبالاة والامساك والاحتقار حيال المواطنين، وكل ما من شأنه أن يمس بمصالحهم من تباطؤ وسوء معاملة. وفي هذا السياق ينبغي أن تكون الرقابة يقظة متواصلة لأن القطيعة بين الادارة والشعب تؤدي، لا محالة، الى تفكك التعبئة لدى الجماهير.

وينبغي للرقابة أن تسمح بالكشف عن أوجه النقص والانحرافات، بل يجب أن تتعداها الى اجراء عملية تفتيش لا تهدف الى تجريم المسؤولين، بقدر ما تهدف الى حمايتهم وتحسين مستوى عملهم. ومن ثم فانغاية المثلث للرقابة تتمثل في معاربة أوجه النقص، والقضاء عليها. ولهذا فعل الرقابة أن تجتاز المواقف السلبية المتمثلة في مجرد المعاينة لتصل الى طور تشخيص الداء، وهي عملية ضرورية لضبط الاجراءات الكفيلة بوضع حد نهائى للانحرافات المكتشفة، والعجلولة دون تجددها. وهنالا تكمن أيضاً مساحتها الحاسمة في المجهود الوطنى لأنها لا تهدف الى الردع فقط، ولكنها تهدف أيضاً الى توفير المعلومات والمقررات التي من شأنها ان تفضي

# الباب الثالث

## التنمية الشاملة

الفعالية في تبنة الموارد واستعمالها وتحقيق  
سيولة المبادرات بين القطاعات.

وهذه التغيرات تقتضي بدورها تحقيق مزيد من التقدم عن طريق توزيع المسؤوليات في مختلف مستويات القرار، وطنياً كان أو محلياً أو على مستوى المؤسسة الاقتصادية، وذلك حتى يمكن تحسين قدرات الانتاج والتنظيم بصفة دائمة في كل المستويات.

وبالاضافة الى تدعيم الاختيارات الأساسية، كالتخطيط واللامركزية، ينبغي أيضاً مواصلة العمل في مجال سياسة القروض والجباية ونظام الاسعار قصد تكييفها مع النمو الاقتصادي على المدى البعيد وتجسيد حتمية الصرامة في جميع دوائر الاقتصاد.

ومث جهة أخرى، ينبغي ملاءمة سياسة الاستهلاك مع الامكانيات العالية والمستقبلية للاقتصاد. كما ينبغي، في الوقت نفسه، أن يكون تطوير المداخل مطابقاً لمدى القدر الذي أحرزه الانتاج الوطني.

وستلزم هذه الاجراءات ضرورة منع المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية قصد تحسين فاعليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة شاملة، خاصة عن طريق احترام معايير الانتاج والانتاجية وعن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير.

وأخيراً، يجب أن يهدف هذا المسعى إلى اعطاء البلاد قدرات ووسائل مادية وتنظيمية وبشرية ومالية تمكنها من استيعاب التطور التقني والتحكم في توظيفه لخدمة التنمية، كما يجب أن يكون هذا

### الفصل الأول

#### المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني

ان أهمية التعولات التي عرفتها البلاد وضرورة التكيف المستمر لتنشيط الاقتصاد والقضاء على مختلف أنواع الاختلالات تطلب القيام بعمل شامل ومنسق في كل الميادين لضمان سير فعال منسجم للاقتصاد.

على هذا الاساس فان تنظيم التعديلات والتكتيكات التي يقتضيها التطور الفعلى للموارد ولمتطلبات التنمية، يفرض توفير الشروط الآتية :

- ضمان التحكم الدائم في التوازنات الكبرى للأقتصاد الوطني.
- احترام الاولويات المسطرة، عند انجاز الاهداف.

- ضمان تعزيز المسعى الموحد لضمان سياسة التنمية.

وفي هذا الاطار، فان أهداف التحسين المتواصل لفعالية سير الجهاز الاداري والاقتصادي والاجتماعي تشكل المحور الاساسي لكل الانشطة سواء منها ما كان بقصد الانجاز أو ما ينتظر بدايته التنفيذ.

ان التحويل العميق لتنظيم بنية المؤسسات الاقتصادية يرمي الى توفير الشروط والوسائل التي تمكن العاملين، في كل الميادين، من التحكم الفعلى في انشطتهم.

ان تحقيق هذه الاهداف يتم من خلال التكيف الدائم لأناليات التخطيط، وانسجام الاقتصاد ويرمى الى ترقية أساليب التسيير المسؤول، وضمان

جميع الجهات، وهو يقتضى أيضا تقديرا سليما للمراحل المتلاحقة التي يجب أن يقطعها النشاط، ومعرفة مضبوطة لطاقات البلاد اعتمادا على احصاء دقيق للموارد الوطنية.

ان التخطيط يتطلب جهدا استنبطاطيا كبيرا وتفكيرا عميقا من أجل اكتشاف الامكانيات الجديدة واستثمارها وجعل الوسائل المستخدمة أكشن فعالية وأوسع آثرا، احتياطا للصعب، وتجنب المخاطر، وتأمينا لنجاح العمل في نهاية المطاف، فالخطيط ليس مجرد وسيلة تقنية للتوقع والبرمجة بل هو يعبر قبل كل شيء عن سياسة معينة مثلا يعبر عن تطبيقاتها.

ومن هنا، فان التخطيط يجب أن يشكل الاطار المرجعي الوحيد لتحديد الانشطة وتنظيمها وتنسيقها وانجازها.

وفي هذا الاطار، يكون تدعيم التخطيط بطابعه الالزامي مدعوا لأن يضمن التوازن الشامل والانسجام الكامل بين أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعبئته بمجموع الموارد، وتحديد الاولويات، والتنظيم الفعال لمراحل تطور الشاط الاقتصادي.

كما أن للتخطيط هدفا أساسيا يتمثل في دعم الانضباط الجماعي، وتعزيز المسعى الموحد لنشاط التنمية، وتوفير الشروط الضرورية اللازمة لتحقيقه بصفة متضامنة ومتکاملة. وهكذا يمكن التخطيط من تنظيم التعبئة المكثفة للموارد الوطنية، البشرية والمادية، ومن تحسين الفعالية في تسيير الاقتصاد الوطني.

ومن هنا، فان التخطيط يكتسي طابعا زاميا، ويقتضى، بناء على ذلك، متابعة الانشطة عبر مختلف مؤسسات الدولة بغية العرص على احترام الاهداف التي سطرتها القيادة السياسية.

بهذا الصدد يشكل التخطيط الادارة التي تسمح للقيادة السياسية بتحديد الآجال التي

العمل منسقا وشاملا وأن يتناول جميع قطاعات الانشطة.

وهكذا، يمكن ضمان التحسين المستمر في سير الجهاز الاداري والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والانسجام الاجتماعي.

### **أولا - التخطيط :**

ان ضبط سياسة تنمية تمتد الى جميع مظاهر الحياة الوطنية، يعني طرح ضرورة العمل والتحرك في اطار تنسيق شامل، من أجل تنظيم الدعم المتبادل بين كل القطاعات، وتوفير الموارد وتسخير الوسائل حسب ما تقتضيه الاهداف المسطرة. وبالمقابل يجب تكيف هذه الاهداف مع الامكانيات المتاحة.

ولا شك أن الاداة التي تمكن من تحقيق مثل هذا التنسيق تمثل في التخطيط الذي ينبغي مباشرة من الاختيار الاشتراكي.

### **1 - التخطيط أداة لتنظيم العمل وتحقيق أهداف الاشتراكية :**

يقتضي الاقتصاد الاشتراكي أولا تدخل القيادة السياسية من خلال التخطيط الوطني لتوجيه الاعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقدير استخدام مجموع الوسائل التي تملکها الامة في الاتجاه المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الشاملة حسب ترتيب الاولويات وفقا لما يقتضيه البناء الاشتراكي.

ويأتي ضمن هذه المتطلبات بطبعه الحال، التراكم، ودفع التنمية في اتجاه تلبية مطامح الجماهير الشعبية وتحقيق المزيد من تقدم الامة. ان هذا التصور للتخطيط يستلزم ارادة سياسية حازمة، يعززها وعى متبعها بأهداف التشبيب الاشتراكي، ونظرة استراتيجية موفرة للشروط الالزامية، حتى تواصل الثورة تقدمها على

الصعيد الاجتماعي أو على صعيد التنمية بصفة عامة، وهكذا، تتمكن الدولة الاشتراكية من توجيه نشاطها الاقتصادي بصورة تجعل أولوياته تلبي الاحتياجات التي عبر عنها السكان.

وازاء ذلك، ينبغي ضمان اثراء التخطيط وتعزيز ديمقراطيته حسبما يتطلبه تطبيق نظم المخطط المتراوحة على المستوى الجهوى وفيما بين القطاعات وعلى مستوى المؤسسة الاقتصادية، عن طريق آليات متواصلة لتعديل تسيير الاقتصاد وبرامج العمل. وان هذا التعديل سيتحقق في اطار المخططات السنوية، فيكون هدفه هو العفاظ على الانضباط بالنسبة لترتيب الاولويات وبالنسبة لضمان التناسق العام للاهداف المحددة طيلة تنفيذ المخطط.

كما ينبغي على التخطيط تعزيز القطاع العمومي وتوسيعه باعتباره دعامة أساسية لتطبيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية وتدعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد مع ادماج القطاع الوطنى الخاص في مخططات التنمية.

### 3 - تكفل التخطيط بنشاطات القطاع الوطنى الخاص :

ان ضرورة الاعتماد على كل الطاقات من أجل الاسراع بتنمية الاقتصاد وتلبية سائر حاجيات البلاد والمواطن، تقتضى مشاركة الادخار الوطنى في مجهود التنمية.

ويطلب ذلك تحديد آفاق للمستثمرين الخواص واعطائهم الضمانات المناسبة في اطار القانون قصد تجنيد أحسن لما يمتلكونه من موارد وتشجيع كل المبادرات المفيدة لخدمة التنمية الوطنية.

ويجب ادماج تنمية القطاع الوطنى الخاص وتسخيره في اطار مخطط التنمية كما يجب أن يحترم الاولويات المحددة.

ومن الضروري أيضا أن ينظم تأطير هذا القطاع وتوجيهه ورقابته تنظيميا يؤمن التكامل وتتفادى التضارب بينه وبين القطاع العام.

تلامعاً وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لهذا، يصبح من الضروري السهر على مراقبة تنفيذ الخطة ومحاسبة المسؤولين على تنفيذ أهداف المخطط في جميع المستويات، وتقدير النتائج المحصل عليها، واتخاذ ما يلزم، بناء على ذلك، من جراء أو عقاب، كما يجب محاسبة كل من كانوا، بحكم وظيفتهم، مكلفين بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتوفير الظروف لإنجاح مخططات التنمية التي قررتها القيادة السياسية.

ولكي ينهض التخطيط بدوره كاملا في بناء الاشتراكية، وتأمين رقى سريع للشعب، فلا بد أن تكون معالجته للقضايا مبنية على الافكار التي تهتم بها الشورة في مساعها لتغيير المجتمع والانسان.

### 2 - يجب أن ينطبق التخطيط على كل مستويات الاقتصاد ويتخذ صيغة ديمقراطية ولا مركزية جلية ويصبح قضية الامة بأكملها :

ينبغي تدعيم ديمقراطية التخطيط ولا مركزيته بصورة خاصة، كما ينبغي، في هذا الاطار، تعزيز دور المؤسسات الاقتصادية والبلديات والولايات بصفتها أطرافا في عملية التخطيط.

كما يجب توسيع مجال التخطيط حتى يشمل مجموع النشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

كل هذا، يتطلب التحسين المستمر في الآليات التي تضمن الترابط بين المخطط الوطنى والبرامج الجهوية، والقطاعية ومخططات المؤسسة، في نفس الوقت الذي يتطلب فيه تحقيق الانسجام والترابط بين مجمل هذه المخططات.

وبهذه الكيفية، يساهم التخطيط في تعميق الديمقراطية الاشتراكية وائرائها بقدر ما يشكل، عبر التنظيمات التي تمثل الجماهير، أداة مفضلة للتعبير عن الاحتياجات التي يجب تأمينها على

تحسين نوعية معيشة المواطن. وعليهم، مقابل ذلك، أن يحترموا القوانين التي تحكم أنشطتهم. كما يجب أن تطور وتشجع الصناعات التقليدية في الريف بصورة خاصة، لكونها تكمل النشاط الفلاحي، إلى جانب كونها تستطيع أن تؤمن مداخيل إضافية للاسر الريفية وتتوفر في السوق عددا من المواد والوسائل الضرورية لرفاهية المواطنين.

#### ٤ - يجب أن يعتمد التخطيط على التقنيات والمناهج العلمية :

ان التخطيط الذي يقتضي حتما تحسين نظم المخططات على كل مستويات الانشطة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير شروط التسيير الموحد للأقتصاد وتدعمه جهاز التخطيط اللامركزي، يتطلب أيضا استعمال التقنيات والمناهج العلمية المسيرة لتطور فنيات التخطيط ونظم التسيير في العالم.

انه لا يمكن أن يبقى التخطيط على هامش تطور هذه التقنيات ولا سيما تلك التي تتعلق باستعمال الاعلام الآلي، بل ينبغي العمل على اكتسابها واستيعابها وتكيفها باستمرار.

ويفترض في التخطيط كذلك أن يعني بتلوين المسيريين الاقتصاديين وتوعيتهم أزاء كل ما يتصل بمعالجة المعلومات الضرورية لضبط معطيات التخطيط الأساسية التي تشكل ركيزة لا غنى عنها لاعداد المخططات وتطبيقاتها وتقديرها ورقاربتها. وبعبارة أخرى، فإن التخطيط الذي يمكن من تسيير الاقتصاد في وضوح ويوفر وبالتالي الوسيلة الكفيلة باجتناب العقبات وتحسن الامكانيات الجديدة، يجب أن يكون قضية الجميع لأهمية الاجهزة المختصة ووحدتها.

كما يجب على التخطيط أن يعمل باستمرار على أن تعتزم المؤسسات الاقتصادية كل المتطلبات التي يستلزمها مسعى تحقيق النمو وتخفيض التكاليف وتحسين النوعية وتكيف الانتاج مع الحاجيات.

لهذا، ينبغي أن تحدد بوضوح، وفي إطار المخططات الانمائية الوطنية كل الميادين التي يرخص فيها بتدخل القطاع الوطني الخاص كما يجب أن توضع المكانة التي يمكنه أن يحتلها في مختلف قطاعات النشاط تكملة للقطاع العام.

ومن هنا، يتquin على مصالح التخطيط والإدارات المعنية أن تبرز وسائل الاعلام الاحصائي والاقتصادي والتكنى، حول سير القطاع الخاص ودوره ومكانته في الاقتصاد. كما عليها أن تنشئ أدوات للتحليل، تسمح بدراسة القطاع الوطني الخاص ومعرفته على تنوعه، آخذة بعين الاعتبار الاوضاع الملmosة في مختلف القطاعات ومختلف أنحاء البلاد.

ان التخطيط من شأنه أن يحول دون قيام القطاع الوطني الخاص بممارسة أنشطة طفيلية أو قليلة النفع، وتلك التي قد تتسبب في وجود علاقات تبعية دائمة للرأسمال الاجنبي.

وهكذا، سيشجع التخطيط القطاع الوطني الخاص كى يعمل على تنمية الانشطة المنتجة سواء كان ذلك في إطار الصناعة الصغيرة أو المتوسطة من أجل تكثيف الشبكة الصناعية ودعم التكامل الاقتصادي أو من أجل المساهمة في تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي الغذائي.

ان تطوير وسائل توجيه هذا القطاع ومتابعته ورقابته ستسمح بالتحكم في نمو المداخيل على كل المستويات وبمكافحة الفساد والتسلب الجبائى والقضاء على الريع والمداخيل غير المستحقة وغير المبررة، وأخيرا، وفي إطار استكمال تنظيم هذا القطاع، وادماجه في التخطيط، ستتعدد اجراءات تضمين للعمال العق في تكوينهم وتحسين مستواهم وحماية حقوقهم الاجتماعية.

أما صفار التجار والعرفيون فيتواصل تشجيعهم بصفة دائمة، وتقدم لهم المساعدة في كل الميادين حتى يتمكنوا من تقديم مساهمتهم في

الشروع فيها انطلاقا من تقدير صحيح لأولويات البلدية والولاية، ومن تدعيم الطاقات المحلية في مجال الدراسات والانجاز والخدمات، مما يساعد على استحداث الشروط العوائية لتطوير حركة اقتصادية واجتماعية محلية.

وينبغي أيضا، أن تدرج تنمية الانشطة المحلية في حركة شاملة ضمن مخططات التنمية العمرانية سواء، على المستوى المحلي، أو على مستوى ولاية واحدة، أو أكثر، أو على المستوى الوطني. إن تطبيق الامركزية يتطلب تعددًا أفضل لاطار تمويل نشاطات الجماعات المحلية لاسيما من خلال موارد ذاتية مخصصة لها من الجباية أو مع خلال تعبئة الفوائض التي توفرها المؤسسات المحلية.

وبعبارة أخرى، ولتجسيد المبادئ الأساسية للامركزية، يجب السعي باستمرار في داخل الولاية الواحدة لتحقيق التوازن بين الموارد وتوظيفها كلما أمكن ذلك، اذ ما فائدة الامركزية اذا كانت تقتصر على تحديد الحاجات وتتوقف في مساعها العملي على الموارد والوسائل التي تخصصها السلطات المركزية.

اذن، فتدخل الموارد والوسائل المركزية يجب أن يكون مكملا لما هو متوفّر من موارد ووسائل على المستوى المحلي، وذلك ضمناً لتحقيق أهداف وطنية وتجسيداً لسياسة التوازن الجهوي.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية فيجب أن يتواصل العمل الذي شرع فيه من أجل تعزيز استقلالها، وتخليصها من الوصاية البيروقراطية. وعلى هذا الأساس يجب مواصلة عمليات التحديد الدقيق لميادين تدخل الادارات والمؤسسات الاقتصادية والبنوك والعلاقات القائمة بين هذه الهيئات.

وينبغي أن تقوم الهيئات المركزية، في هذا الاطار، بمهام التوجيه، والتنظيم، والتخطيط، والتنمية، والمراقبة، وأن تتکفل أيضًا بمهام

ويتعين على التخطيط أيضا، أن يطور الادوات التي تمكن من اختيار المشاريع والبرامج وانضاجها، وأن يجند بصورة عقلانية، الوسائل الملائمة، على أن يتحقق ذلك في كل المستويات وباتصال وثيق مع التطور الحقيقي للطاقات الوطنية في مجالات التصور والتكون والتنظيم والانجاز.

ومن ثمة، يتعين تحديد مهمة التخطيط وصلاحياته حتى لا تقتصر على تسجيل المشاريع ورصد الاستثمارات، بل يجب عليه أن يكون حاضراً وفعالياً في كل مراحل التنمية، وأن يقدم دورياً حصيلة تقييمية لمختلف العمليات المدرجة ضمن مخططات التنمية.

### ثانيا - الامركزية :

ترتكز سياسة الامركزية على توزيع محكم للصلاحيات والمهام حسب تقسيم منطقي للمسؤولية داخل اطار وحدوية الدولة.

ومن هنا، ينبع أن تتحول الامركزية الولايات والبلديات كاملاً الصالحيات للنظر في المشاكل ذات المصلحة المحلية أو الجهوية التي تتکفل بها، وينبغي أن تمتثل هذه الصالحيات الى المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتستهدف الامركزية منح الجماعات المحلية كل الوسائل اللازمة والمسؤولية التي تؤهلها لتضطلع بنفسها بمهام تنمية المنطقة التابعة لها كمجهود مكمل لما تقوم به الامة وبذلك تصبح هذه الجماعات هي الهياكل القاعدية للبناء الوطني الذي يرتبط نشاطه الغلاق بالمشاكل الملموسة التي تعيشها الجماهير الشعبية، مما يشكل محركاً قوياً لعملية التنمية في البلاد.

ولذا، يجب التأكيد على أن الامركزية تهدف إلى توزيع الصالحيات بين المستوى المركزي والقاعدية.

وفي هذا الاطار، يتطلب التكامل الفعلى بالصلاحيات التي تخولها الامركزية من المسؤولين المحليين تحديداً وترتيبها دقيقين للاعمال التي ينبعى

هي قابلة بطبيعتها للتحسن والاكتمال، وبالتالي للتطور. فهي لا تشكل قواعد ثابتة غير قابلة للتغيير. ومعنى هذا انه يمكن تعديل هذه الهياكل وتحسينها طبقا لما تملية التجربة، وما يتطلبه تنفيذ الاهداف الجديدة، ومسعى تنمية القوى الانتاجية، وفقا لارتفاع درجة النضج والوعي الاجتماعي لدى العمال، ولما تحقق من أشكال التقدم.

ان مشاركة العمال في تسيير المؤسسات هي احدى القواعد الاساسية للاشتراكية، ومن هنا يجب تنظيم هذه المشاركة بحيث تؤدي الى :

- تشكيل جماعات منسجمة من المنتجين

- تطوير الوظيفة الاقتصادية للمؤسسة

- تعزيز وحدة التصور والقيادة في المؤسسة والوحدة الانتاجية بضمان الانضباط الفروري لتحقيق اهداف التنمية بشكل منظم

- مواصلة جهود التوضيح والتعميق للنصوص الاساسية التي يستند اليها التنظيم الاشتراكي للمؤسسات، والسعى باستمرار الى رفع مستوى الوعي السياسي والتكونين الاقتصادي لدى المكلفين بالتطبيق، وذلك تجنبا لاخطر الانحراف والتجعر بالبيرقراطي، لأن التسيير الاشتراكي للمؤسسات ليس مجرد مسعى شكلي، بل انه الاطار الملائم لمشاركة العمال في تسيير كل الطاقات وتعبيتها حول اهداف المخطط من أجل ضمان تنمية المؤسسات تنمية منسجمة لصالح جميع المواطنين.

ان التكفل الامثل بالاهداف المحددة للقطاع الاشتراكي الفلاحي يتطلب تعميق اشكال التنظيمية لهذا القطاع بحيث تتجه الى تقنيات الاستثمار العصرية والبحث عن الفعالية.

ان النمط التنظيمي للتسيير في حد ذاته، ليس أمرا مسلما به ولا مقاييسا ثابتة للنهج الاشتراكي، بل ان موضوع نمط التسيير وجوهه يكمنان

التعكيم والتنسيق بين المؤسسات، بما فيها البنوك، وبغية تحقيق تعبئة فعالة للوسائل اللازمة لسير التنمية.

ان تقدم اللامركزية يتطلب أيضا البحث الدائم عن تدعيم انسجام هذا النشاط مع عمليات انتشار المؤسسات الاقتصادية وتوزيع قدرات التكوين التقني والجامعي على جميع المستويات وفي كل الجهات.

وعليه، فان توسيع قاعدة بشرية مكونة ومنظمة قادرة على الممارسة الفعلية للمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية، يشكل الهدف الاساسي لسياسة اللامركزية.

ان هذه المجهودات هي السبيل الامثل للتخفيف من آثار التكاليف الناجمة عن الاساليب البيروقراطية، والتوجيه الصارم لتنظيم الاقتصاد نحو مزيد من المرونة والдинاميكية.

وأخيرا، فان سياسة اللامركزية تعتمد، قبل كل شيء، على الجماهير الشعبية وعبريتها المبدعة التي لا يمكن أن تتبلور الا من خلال العمل وممارسة المسؤولية. فهي تنطوي اذن على مضمون ديمقراطي متميز يجب توسيعه ودعمه على الدوام.

ثالثا - وسائل تنظيم الاقتصاد وأساليب التسيير :

ان تقدم الاقتصاد الحديث له صلة وثيقة بنوعية التأطير التنظيمي. فبالاضافة للتخطيط واللامركزية، أصبح من الضروري الالجوء الى وسائل تضبط سياسة القروض ونظام الاسعار والجبائية، ذلك أن أحد شروط نجاح نظام التسيير الاشتراكي يتمثل في منعه من التحول الى نظام بيرقراطي يتسم بخنق روح المبادرة وبظهور اشكال استبدادية لممارسة السلطة وبلورة امتيازات جديدة غير مستحقة تتناقض مع الاخلاق ومع المسعى الاشتراكي.

#### 1) - أساليب التسيير :

ان أنماط التسيير، حيثما وجدت في المؤسسة الاشتراكية او في التسيير الذاتي او في التعاونية

الدولة والخواص، أو فيما بين الخواص، عن تجزئة الاراضي، وان لا تفسح المجال لایة مضاربة.

وهذا يقتضى تطبيق سياسة محكمة في مجال اعادة التنظيم العقاري للاراضي، ترتكز على مقاييس اقتصادية وتقنية وقانونية موضوعية.

اما في المجال الصناعي، فان اقامة المؤسسة الاشتراكية قد خلقت الاطار التنظيمي الملائم الذي سمح لمختلف فروع القطاع الصناعي، بتنظيم هياكلها وابراز كيانات يتبعن ان يتکيف تنظيمها مع مختلف مراحل التنمية الوطنية ومع ما تحقق من رقى في مجال التحكم في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة المتعلقة بتسيير المؤسسات.

ويجب أن يراعى هيكل التنظيم الداخلى للمؤسسات الوطنية الصناعية وقواعد تسييره، مبادئ اللامركزية واللاتمركز اللذين يشكلان أسس التنظيم السياسي والاقتصادي للبلاد.

وبهذا الصدد، يتبعن على ادارة المؤسسة، في حدود المهام المنوطة بها، أن تحتفظ بوظائف الانتاج والتسييق والتطوير والتخطيط والرقابة، وكل ما يتعلق باقامة الهياكل والوسائل الاكثر تكيفا مع انجاز الاهداف المسطرة للمؤسسة وكذلك كل ما يساعد على تعزيز فعالياتها ورفع مستوى المردودية ومستوى انتاجية العمال.

ومن جهة أخرى، يجب أن يترك قدر كبير من حرية المبادرة للوحدة بحيث يمكنها أن تنجذ عملها دون عرقلة ودون تحمل أعباء بiero وقراطية غير مجدية.

وعلى المؤسسة الوطنية الصناعية العمل على احلال الصراوة في تطبيق قواعد التسيير والقيام أكثر فأكثر باعادة الاسبقة للفعالية الاقتصادية التي ترتكز أساسا على النتائج المالية، اذ يجب عليها بصفة خاصة ان تبذل الجهد الضروري للتخفيض من تكاليف الانتاج والتوزيع وتحسين نوعية منتوجاتها وتسويتها بأسعار تنافسية، وبهذه الشروط، يكون النمو الاقتصادي للبلاد مضمونا،

أساسا في احداث وحدات اقتصادية فعالة ومفيدة ضمن زراعة متطرفة عصرية.

وهذه النتيجة يمكن الحصول عليها بواسطة مزارع منظمة وباحجام متنوعة بدءا من المزرعة الفردية الى الوحدة الزراعية ذات الحجم الصناعي.

ولقد بدأت عمليات اعادة الهيكلة، التي شرع فيها، تحقق انسجام الانماط التنظيمية في القطاع الفلاحي بصفة تضمن للمزارع تسييرا عقلانيا وفعالية اقتصادية على أساس معايير تأخذ بعين الاعتبار العوامل التقنية الاقتصادية للإنتاج.

فيينبني، والحاله هذه، مواصلة اعادة تنظيم القطاع الفلاحي من خلال اقامة مزارع عمومية تتكون من اراض متجانسة ذات مردودية اقتصادية ويمكن التحكم فيها من الناحية البشرية، وتخصص أساسا للإنتاج الاستراتيجي.

وستتحول بعض المزارع الفلاحية العمومية الى وحدات متخصصة في اجراء التجارب العلمية والارشاد الفلاحي وتعزيز نتائج التقدم التقني وتكوين عمال الارض وتحسيئ مستواهم.

ويينبني أن يخضع نمط تسيير المزارع العائلية الصغيرة والمتوسطة، لنفس منطق التقييم الامثل للطاقة الانتاجية.

وفي هذا المنظور، تسلم الاراضي الهمشية والزائدة، بصورة دائمة للفلاحين الخواص حتى يتمكنوا من انشاء وحدات عصرية كفيلة بتجنيد قوى العمل العائلية وبضمان تعلق الفلاح بأرضه.

كما يينبني تشجيع الفلاحين على الاستغلال المشترك الكلى أو الجزئي لعوامل الانتاج ووسائله، على أن يكون ذلك اراديا.

ولهذا الغرض، لابد من وضع اجراءات تستهدف اعادة الهيكلة العقارية للقطاع الزراعي من أجل القضاء التدريجي على تجزئة الاراضي، وستنظم الصفقات المتعلقة بالاراضي الفلاحية الخاصة، بغية تسهيل اقامة وحدات زراعية مثلثي، ويجب السهر على أن لا تسرف الصفقات المبرمة بين

ويستمر السير نحو التقدم التقني والثقافي والاجتماعي.

ان الهياكل الادارية والمالية طرف معنى بجهود التنمية الصناعية، وان فرض مراقبة صارمة على انشطتها ومسيرها يؤدي الى اشراك الجميع في تحمل المسؤولية.

ويجب أن يخضع تسيير المؤسسات الاشتراكية في القطاع الصناعي لمقاييس الفعالية الاقتصادية.

والتسخير الاشتراكي للمؤسسات إطار ملائم لتبعة العمال من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولاشراكهم في معركة الانتاج وفي عملية دعم القطاع الاشتراكي.

فالتسخير الاشتراكي للمؤسسات ليس مجرد مساواة شكلية بل هو يهدف الى مشاركة العمال في التسيير وتبعية كافة العلاقات حول أهداف المخطط قصد ضمان تطوير المؤسسة الاقتصادية تطويراً منسجمًا فعالاً يستفيد منه المجتمع.

لذلك يتمنى أن يتكيف اطراف تطبيقه، فيأخذ في الحسبان ضرورة تشكيل جماعات ممتلكات من المنتجين المسيرين، وتدعم الوظيفة الاقتصادية للمؤسسة، وتعزيز وحدوية التصور والقيادة داخل المؤسسة ووحدة الانتاج، مع ضمان الصرامة والانضباط الضروري لتحقيق أهداف التنمية بصفة منتظمة.

هذا، وان اعادة الهيكلة المضوية للمؤسسات الاشتراكية المرتكزة على المبادئ العامة الرامية الى تبسيط المهام وتوضيحها ، والتحكم، في التسيير، والتوزيع المعالى الامثل للأنشطة ولبراكن القراء، وللوسائل البشرية والمادية المتوفرة، تشكل عامل بارزاً لتحسين فعالية المؤسسات الاقتصادية وتعزيز لامركزيتها وتحقيق ديمقراطية تسيير الاقتصاد.

ومن المؤكد أنه لا يمكن أن تعطى مجهودات التنمية وتنظيم القطاع الصناعي، مدلولها التام من غير الشفاف العمال وتعبيتهم المتزايدة حول

قيم العمل والمرأة الشيء هي وحدها الكفيلة بضمان استمرارية التنمية الصناعية وديموتها. كما أن الاعمال التكميلية لاعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية وملاءمة محبيتها التجارى وتكتيف العلاقات الاقتصادية الداخلية واصلاح نظام الاسعار والجباية وضمان انسجام سياسة الاجور، وتطوير أساليب العفز والتشجيع، كلها من الاعمال التي ينبغي مواصلتها وتعزيزها حتى يتضمن تدعيم المؤسسة الصناعية ضمن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن فعالية نظام التسيير تخضع أيضا لاستعمال الادوات التي تضبط الاقتصاد.

## 2) - النظام المالي :

فالنظام المالي مدعو الى القيام بدور ذي أهمية متزايدة في مجال دعم التسيير المخطط للاقتصاد الوطني، عن طريق انتهاج سياسات ملائمة ولاسيما في ميدان تجديد الادخار والقروض والجباية والمبادلات الخارجية. ولتحقيق هذه الغاية يجب ادماج التخطيط المالي بصفة أكثر فعالية في المسار العام لهذا الضبط حتى يكون أداة فعالة في التخطيط الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، ينبغي التركيز على أهمية التحولات النوعية لطريق تدخل القطاع المالي خصوصاً جرد موارد التوفير الموجودة في الاقتصاد، وحصر الادوات التي تتلاءم مع تبعيتها حسراً فعالاً.

وهكذا يستطيع النظام المالي أن يؤدي دوراً نشيطاً في حشد الموارد وتخصيصها تبعاً لأولويات المخططات السنوية أو المتعددة السنوات.

## 3) - التقشف :

ان مطلب الصرامة يفرض تطبيق التقشف على مجموع أنشطة الدولة والجماعات والمؤسسات الاقتصادية.

ذلك ان التقشف يقتضي خاصة مكافحة التبذير على اختلاف أشكاله سواء على مستوى

- السهر على العد من اللجوء الى المساهمة الخارجية حتى تقتصر على البرامج أو أجزاء البرامج التي لا تستطيع العلاقات الوطنية أن تتکفل بها.

- دراسة كل الامکانیات التي تسع بمشاركة الوسائل أو المنتوجات الوطنية في اعداد هذه البرامج وتطبیقها.

- التنظيم المنهجي للتراكم واكتساب المهارة التكنولوجية كلما وقع اللجوء الى وسائل الانجاز الاجنبية.

- تحديد برامج مدققة وتطبیقها من أجل التعویض التدريجي للمساهمة الخارجية بوسائل وطنية في كل المستويات المعنية.

ان الاستقلال المالي للدولة يعني أيضا أن يكون اللجوء الى التمويل الخارجي الضروري للتنمية، محل متابعة مستمرة ومراقبة دائمة قصد التحكم في الاستدانة الخارجية حتى يبقى مستواها متطابقا دائما مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحتى لا يشكل، بأى حال من الاحوال، عائقا للاستقلال الاقتصادي.

#### ٤) - احتكار الدولة للتجارة الخارجية :

وبالاضافة الى ذلك، فان احتكار الدولة للتجارة الخارجية يشكل مكسبا ثمينا لدعم نشاطها في ميدان المبادرات الخارجية وتوجيهها حسب ما تملية المصلحة الوطنية.

ان ممارسة هذا الاحتکار وكذا طرق تنظیمه وتسويقه ينبغي أن تكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص التي تظهر في سيره والقضاء على التعقيديات البيروقراطية وضمان التموين السليم للاقتصاد بأقل التكاليف.

ويجب أن يساعد احتکار الدولة للتجارة الخارجية على محاربة كل استيراد للمواد غير الضرورية، ويشجع تصدير الانتاج الوطني.

الادارات أو على مستوى مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهذا يستلزم على الحصوص أن يطبق التقشف على جميع المواطنين دون تمييز بينهم، وأن يهدف بالدرجة الاولى الى التخلص من استهلاك الكماليات، واعطاء المواد ذات الاستهلاك الواسع الافضلية.

ان طابع التقشف الذي اتسمت به مرحلة بناء الاشتراكية والنهوض بالامة، والذى كان بالامن هو القاعدة الذهبية للمجاهدين خلال حرب التحرير، سيظل احدى الفضائل الاساسية للشعب الجزائري واحدى القيم الخلقدية التي تصنع عظمة الثورة الجزائرية.

#### ٥) - النظام الجبائي :

ينبغي أن يتکيف النظام الجبائي تدريجيا مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الامدين المتوسط والبعيد. كما ينبغي توسيع الاعمال الهدافة الى تحسين تأثير المداخل غير الأجر قصد القضاء على أوضاع الريع غير المنتج والبحث على تکثیف استعمال التوفیر الخاص في الاستثمارات المنتجة.

ومن اهداف الجبائية ادخال التعديلات الضرورية لتحسين المردود الجبائي بنسبة كبيرة، واعتماد جهاز فعال لمكافحة الفساد والتهرب من أداء الضريبة قصد ضمان توازن الموارد وتوظيفها والعيلولة دون استهلاك جزء هام من الدخل القومي وتبذيره.

#### ٦) - الاستقلال المالي :

ان الاستقلال المالي للبلاد والحفاظ على المصداقية في قدرة الدولة على الوفاء بديونها، سيظلان من الواجبات الاکيدة في توجیه السياسة الاقتصادية. وفي هذا الاطار ينبغي اقامة تنظیم دقيق لشروط اللجوء الى المساهمة الخارجية في ميدان التكنولوجيا والخدمات على أساس المحاور الآتية :

تهدف الى تشجيع العمل المنتج في القطاعات الاستراتيجية.

#### <sup>8)</sup> - نظام الاسعار :

اعتبارا لأهمية نظام الاسعار بوصفه أداة لقياس فعالية المؤسسات الاقتصادية والتحكم في التكاليف وتحسين القدرة الشرائية للمواطن، يجب تكييف نظام الاسعار بصفة دائمة قصد القضاء على الجمود المتصل بطرق تحديدها للوصول تدريجيا الى اقامة نظام اسعار نسبية من شأنه أن يساعد، في اطار يكون قد تم تخطيده، على الحفاظ الاقتصادي للمؤسسات وتوجيه الاستهلاك نحو موارد الانتاج الوطني مع ضمان الحماية الفعلية للقدرة الشرائية للمواطن.

وفي هذا المضمار، ينبغي في المستقبل، أن تعكس أسعار الانتاج، وتغطي تدريجياً المصروفات والتكاليف في ظل شروط فاعليته.

#### <sup>9)</sup> - تنظيم الاعمال التجارية :

ان تنظيم الاعمال التجارية على كل مستويات الدولة والجهاز الاقتصادي يجب أن يبقى الشغل الشاغل.

ان تحكم الدولة في تجارة الجملة سيسمح بوضع قطاع الانتاج والمستهلكين في مأمن من التدخلات ذات الطابع التفيلي. كما سيساعد على تجنب وضعيات الريع غير المنتجة، ويوجيه التراكم الذي يفرزه القطاع التجاري نحو التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الاطار، فان الانشطة المتعلقة باعادة هيكلة المؤسسات التجارية واعادة تحديد الوظائف والمسؤوليات في هذا الميدان، يجب ان تهدف الى تنظيم احسن للوظيفة التجارية والى تقوية مسؤوليات المسيرين.

وهذا يعني أن تنظيم الوظيفة التجارية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المقاييس المتنوعة التي تحده مجمل أنشطته ولاسيما تلك المتعلقة بظروف التخزين والنقل والتوزيع.

كما ينبغي أن يساهم احتكار الدولة في التوزيع الجغرافي لمبادرات الجزائر وتوجيهها بصفة خاصة نحو البلدان التي تربطها بها علاقات صداقة ولاسيما بلدان الجنوب.

غير أنه مهما بلغ اتساع سياسة التعاون هذه فلا تجوز الغفلة، لحظة واحدة، عن المبدأ الأساسي القائل بأن تنمية البلاد هي قبل كل شيء ثمرة المجهودات التي يبذلها أبناء الجزائر، وان الاعتماد على النفس هو القاعدة الدائمة لحركة التنمية.

#### <sup>7)</sup> - تجديد العمالة :

لذا، فان تجديد كافة العمالة وادماجهم داخل المجالات الحية للاقتصاد هما احدى القواعد الأساسية للمسيرة الاقتصادية.

لقد طلبت هذه التعبئة تطبيق سياسة للأجور مكيفة بصورة استهدفت في المرحلة الأولى التخفيف من الفوارق ومحاربة الامساواة، حتى تتوصل في مرحلة ثانية إلى توزيع أكثر عدالة للأجور حسب المساهمة في المجهود الوطني للإنتاج والتنمية.

ان الامر يتعلق، في اطار النظام الوطني للتخطيط، بالتوصل الى تحديد ما يأتي وتكيفه واستكماله :

- مجموع الضوابط الضرورية لتحديد أحسن للأجر الأساسي ونظام التعويضات.

- أساليب حفظ العمالة، في اطار الربط بين الأجر والانتاج، وذلك عن طريق تحديد الاطار العام الذي يضمن، لكل القطاعات، تقسيما سليما لمروديات الانتاج، من أجل تحقيق الزيادة في الانتاج والانتاجية، وتحسين فعالية المؤسسة الاقتصادية والأدارات، وتأمين توزيع عقلاني للعمال المؤهلين.

وبالاضافة الى هذه الاجراءات ينبغي البحث بصفة مستمرة عن الصيغ الملائمة والفعالة التي

القطاع الفلاحي المكانة التي كان يجب أن يحتلها في استراتيجية التنمية الشاملة.

وعليه، وبالرغم من الحصول على بعض النتائج، فإن الفلاحة بقيت قطاعا ضعيفا عاجزا عن الارتقاء إلى مستوى امكانياته الحقيقية وعن الاستجابة لحاجات البلد في المجال الغذائي. وقد ترتيب على التخلف الذي عرفته التنمية الزراعية تبعية غذائية متزايدة.

#### أولا - الاهداف السياسية والاجتماعية للتنمية الفلاحية :

ان تزايد العاجات الاجتماعية، بسبب النمو الديمغرافي السريع، والانتقالية الاجتماعية المكثفة والنسبة المرتفعة للتعمير، تفرض إعادة اتزان عميق لسياسة التنمية لصالح الريف عامه والفلاحة خاصة. وتحتطلب هذه الآفاق معالجة جديدة للتنمية الريفية.

ونظرا لامكانيات التي توفر عليها البلد، في المجال الزراعي، ونظرا لضرورة اعطاء الاولوية لتأمين الاحتياجات الوطنية من المواد الغذائية، ونظرا الى ان سرعة التنمية تتعمق، الى حد كبير، في مجموع الاقتصاد الوطني، فإن الفلاحة ستظل تحتل مكانة مرموقة في مخططات البلد التنموية.

وما كان للثورة في القطاع الزراعي، بعد ما استهدفت التحويل الجذرى للمجتمع الريفي، أن تكتفى بمجرد توزيع الاراضى من دون أن تتمكن، في نفس الوقت، كل الفلاحين، من بلوغ ظروف العيش والعمل **الملائمة** للمبادى الاشتراكية ومقتضيات التقدم.

وفي هذا المنظور، تدرج سياسة التنمية الريفية ضمن أهدافها ما يأتى :

- التحويل الجذرى للعلاقات الاجتماعية في الريف،

- تحديث مناهج الانتاج وتقنياته،

- التزام الفلاحين بأهداف سياسة التنمية،

ان تجارة التجزئة التي تشكل شبكة متشعبة تسمح بتتأمين وصول كل المواد التي يحتاج إليها المواطن حيالها كأن، ستبقى من صلاحيات القطاع الوطنى الخاص بينما يبقى تدخل الدولة متمثلا في مراقبة التجار وفي اقامة نقاط بيع نموذجية.

#### 10) - النظام التعاقدى :

ان التنظيم المحكم للاقتصاد يتضمن تعميق النظام التعاقدى فيما بين المؤسسات ومجهودا متواصلا في ميدان الاعلام الاقتصادي.

وهذا يعني استعمال أجهزة الاعلام وتعبئة كل طاقاته البشرية والمادية حتى تساهم فعليا في إنجاح معركة التنمية وذلك :

- بتوسيع البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمخططات التنمية.

- بالمساعدة على وضع سياسة اعلام اقتصادي قادرة على التعريف بالانتاج الوطني وترقيته والعمل على تنمية نمط استهلاك يتماشى وامكانيات البلد ويتطابق مع الواقع الوطني.

## الفصل الثاني التنمية الريفية

ان النتائج المعترضة المحصل عليها في مجال ترقية البلاح والنهوض بالفلاحة يجب أن تكون حافزا لمواصلة الجهود ومضاعفتها للرفع من مستوى هذا القطاع وتطويره ليصل الى مستوى استثمار كل امكانياته قصد تلبية حاجيات البلد الغذائية.

وبهذا الصدد، تبين التجربة أن جزءا هاما من الاراضى الفلاحية المتمثل في المزارع العائلية الصغيرة والمتوسطة قد ظل، مدة طويلة، دون الاهتمام اللازم.

وزيادة على ذلك، فإن مجهودات التنمية غير المتوازنة في اتجاه مختلف فسروع النشاط الاجتماعي والاقتصادي لم تساعد على اعطاء

ان عصرنة الريف وادماجه في المخططات التنموية كضرورة حتمية، يقتضي تحويل ظروف الانتاج ووسائل الانجاز والشروط التنظيمية التقنية الضرورية.

ومع جهة أخرى فان فك العزلة عن المجال الريفي وادماجه التام ضمن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لمن أهم العوامل الضرورية للتغيرات الجذرية في عالم الريف.

وفي مجال السكن الريفي تتعين حتما مشاركة الفلاحين في انجاز البرامج المخصصة لهم. اذ الامر يتعلق بتهيئة التجمعات السكنية الموجودة وتوسيعها وتجهيزها، والمهام على ضرورة ربط احداث التجمعات الجديدة بالعاجيات الحقيقة لتنمية شاملة.

بيد أنه يجب على تنمية المنشآت الأساسية في الوسط الريفي أن تتکفل بانجاز هيكل التربية والثقافة والتکويث المهني والصحة والحماية الاجتماعية التي لا بد منها لتحسين اطار المعيشة في العالم الريفي. وتتفق هذه الاعمال تدريجيا ضمن تصور شامل مدمج في اطار مختلف المخططات.

ثالثا - المعاور الكبیر لسياسة التنمية الريفية :  
ان سياسة التنمية الريفية، بعد أن تحقق استرجاع الاراضی المغتصبة، ترمي الى تحويل الهياكل الريفية التقليدية للفلاحة، كما ترمي الى تطويرها بصورة تمكّنها من القيام بالمهمة المنوطة بها، في اطار استراتيجية البناء الاقتصادي للبلاد والعمل المرحلي مع أجل تحقيق الاكتفاء الغذائي.

### ١ - الاكتفاء الغذائي :

يتطلب تحقيق الاكتفاء الغذائي مضاعفة انتاج المواد الاستراتيجية الضرورية لسد العاجيات الأساسية للبلاد، وبما أن القمح سيظل أساس تغذية مجتمعنا، فان انتاجه بكميات كافية، سيبقى احد متطلبات استقلالنا الاقتصادي.

- تنظيم المنشآت والخدمات المتصلة بالانتاج وبسياسة تسويق تضمن المنتج الدخل اللائق بالجهد المبذول،

- رفع شأن الجهد الشخصي للمنتج باعتباره منصرا حاسما في نجاح معركة الانتاج ومن أجل تلبية الاحتياجات الوطنية،

- حفز الفلاحين على الاستمرار في الارتباط بالارض والاعمال الزراعية،

- مكافحة النزوح الريفي الذي يدفع بأصحاب المزارعين الى قطاعات أخرى،

- جمل الفلاحة مصدر تراكم للاقتصاد الوطني، علاوة على ما تؤديه من دور في تغطية احتياجات البلاد الى المواد الغذائية.

ان كل هذه الاهداف تتحمّل حول فكرتين اساسيتين وثيقتي الارتباط بما تدعيم القواعد المادية والهيكلية لانتاج الفلاحي، والاستجابة للتطلعات الرئيسية لسكان الريف.

ثانيا - تحديد تصور شامل للتنمية الفلاحية :  
يجب أن يتم تصور القطاع الفلاحي ككل لا يتجزأ.

ويتعين أن تخضع التنمية الفلاحية لتصور شامل مرتكز على آفاق منسجمة متكاملة مع القطاعات الأخرى، بحيث لا يمكن عزلها عن ظروف تطور المسار العام للتنمية.

ان فعالية الفلاحة ومردودية الانتاج الفلاحي تتوقفان على توفير عوامل الانتاج ووسائل التقدم التقني.

كما ان القطاع الفلاحي الخاص يتشكل من مجموعة واسعة من الفلاحين ومن ثمة ينبغي افادته بحصة وافرة من الامكانيات المخصصة لتدعم المزارع تقنيا، ومن القروض، ومن تعميم التقنيات الفلاحية العصرية التي مع شأنها تكثيف الانتاج وتوصيده.

الحفاظ على طاقاتها الهامة البشرية منها والعقارية والمائية،

- تواصل أشغال التشجير في المناطق ذات الطابع الغابي مع اعطاء مكانة مرموقة للأنواع ذات المرودية العالية وتلك التي يمكن أن يكون لها إسهام فعلى في تنمية الصناعة ببلادنا أو في مضاعفة الانتاج الغذائي بصفة عامة،

- تهيئة المساحات الغابية قصد ضمان ديمومتها وتأمين تقويمها.

### ٣ - تهيئة المناطق السهبية واستصلاحها :

يتكون هذا المحيط من أراض شاسعة، تشكل حمايتها بالنسبة إلى البلاد الضمان الأول، ضد تصحر يهدد بالخطر.

فالسهوب قد عانت، خلال عشرات السنين، التدهور الذي تعود تدريجيا إلى اتلاف مساحات كثيرة من الغطاء النباتي، الذي يكسو هذا الجزء المترامي الأطراف من التراب الوطني.

هذا، وان نمو قطاع الفنم، واستقرارها بغير انتظام، وكذا قلة الجهد الوطني لاستصلاح الاراضي، وعدم وجود نظام خاص باستعمال المراعي، زيادة على ممارسة معممة وحديثة العهد لتسمين الماشية، كل ذلك ساعد على تفاقم الآثار السلبية وزاد من حدة تدهور النسيج النباتي.

وتحتهدف سياسة التنمية الريفية، في السهوب والاراضي الرعوية، تنظيم النشاط الرعوي على أساس علاقات اجتماعية اقتصادية جديدة تهدف إلى إعادة الاعتبار لصغار المربين في المجتمع، ورفع مستوى معيشتهم، وتحديث وسائلهم الانتاجية، والحفاظ على المراعي بكيفية معقولة.

وهكذا، فإن قضية التصحر، ومقاومة الرمال الزاحفة تستوجبان منع برامج صيانة الغطاء النباتي وتوسيعه الاولوية، ضمن هذه السياسة التنموية.

وبفضل الجهد الضخمة والوسائل الواجب تجنيدها، ينبغي للتنمية الفلاحية أن تكون قادرة، بعد تجاوز المستوى الضروري للأمن الغذائي، على المشاركة تدريجيا في احداث التراكم الاقتصادي الضروري ل حاجات التنمية الشاملة.

ويتطلب مجموع هذه الاعتبارات تنوع الانتاج الفلاحي بما يتطابق ومتطلبات نمط استهلاك متزن يأخذ في الحسبان التقاليد الغذائية للبلاد.

### ٢ - الاستخدام الاقصى للتربة والمحافظة عليها :

ان عدم وجود نشاط واسع لعمادة الاراضي وغياب سياسة شاملة لاستعمالها بكيفية رشيدة سوف يؤديان حتما إلى انخفاض خطير في مساحة التربة الصالحة للزراعة. وستدعم المجهودات الكبيرة المبذولة للتصدي لهذا الوضع بما يلي :

- تحديد المناطق الفلاحية عبر الوطن، بفرض العفاظ على الاراضي الاكثر صلاحية للزراعة.
- المحافظة على الاراضي الفلاحية بواسطة سلسلة من العمليات واتخاذ عدد من الاجراءات قصد حمايتها،

- استعمال الاراضي وفقا لسياسة التهيئة العمرانية، أي ادماجها في كل المخططات التنموية،
- تطبيق برنامج واسع يستهدف استصلاح الاراضي والمحافظة على الرأس المال العقاري بواسطة صرف المياه، ومكافحة الانجراف، وتوسيع الشروة الغابية المرتبطة بالمشاريع الفلاحية الكبرى، وحماية أحواض السدود.

- مجهود خاص لاستصلاح السهول والمساحات الشمالية المسقية واستعمالها لتنمية بعض الزراعات الضرورية،

- اتخاذ اجراءات تساعده على توسيع المساحات الفلاحية، بالنسبة إلى الجهات والمناطق التي ما تزال حتى الآن مهمشة أو غير مستثمرة،

- جعل المناطق الجبلية المتأثرة بأضرار الانجراف تستفيد من العمليات الرامية إلى

وقع اختيار السلالات والاجناس التي تتكيف مع الوسط الطبيعي، ووضعت أساليب التربية التي تتلاءم مع المعطيات المناخية الخاصة بهذه المنطقة.

### 5 - الشروء الحيوانية :

وإذا كان القطاع الاشتراكي قد عرف محاولات ناجحة إلى حدما في مجال تكثيف الانتاج الحيواني وتحسين السلالات، فلا بد منه الاعتراف بأن التقدم المسجل في هذا القطاع كان ضعيفا نسبيا بوجه عام.

وللتتمكن، مستقبلا، من تطوير تربية الماشي، يجب أن يهتم اهتماما خاصا بتوسيع زراعة الكلأ التي يمكن أن تخفض من نسبة الأرضي البور، وتسمح باصلاح المناطق السهبية التي لا يجوزها أن تظل مجرد مناطق رعوية، وأن تجعل صغار المربين يشاركون فعليا في انجاح العملية، لأن تضافر جهود الجميع ضروري للتوصل إلى حل مشاكل تزويد البلاد بالكميات اللازمة من اللحوم. وبهذا الصدد، يجب أن يتواصل توسيع الطب البيطري، وتنظيمه، لضمان التغطية الصنعية للمواشي والسماح باستعمال التقنيات الجديدة في هذا الميدان الحيوي من ميادين الاقتصاد الوطني.

وبما أن منتجات البحر تشكل موردا غنيا بالبروتينات قادرا على الاسهام في تخفيف الضغط على طلب اللحوم، فإنه من اللازم مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير الصيد البحري بمجموعة من الإجراءات ينحصر أهمها فيما يلي :

(1) - تحسين ظروف عمل الصياديـع بما يساعد على التخفيف من عزلتهم الاجتماعية الاقتصادية وجعلهم أكثر تفتخما على التقدم،  
(2) - دعم التدابير الضرورية لتجديد هيكل الصيد البحري، وتكثيفها، وتوسيع المؤسسات الاشتراكية العاملة في هذا القطاع،

(3) - تحسين ظروف عمل القطاع الخاص في هذا الميدان، وذلك بتوفير الدعم له وبالقضاء على الوسطاء الطفيليـين،

ويتعين على الهيئة المتكاملة لهذه المناطق المتعددة أن تأخذ في الحسبان الانشغالات الاقتصادية، من خلال اختيار محكم للعمليات وللنـباتات واشـراك المربين في جميع مراحل هذه البرامج.

وعلى صعيد آخر، تتميز السهوب بوجود موارد هامة، كالمياه الباطنية، والمياه الجارية، والاراضي الصالحة للعلف، والمزروعات الفلاحية، لاسيما العلفاء التي ينبغي دراستهـا امكانية استعمالها وتحليلها وتشجيعها لتغذية الماشية، بالإضافة إلى دورها الرئيسي كمادة أولية في صناعة الورق.

وينبغى أن تدرج كل هذه العمليات في الخططـات الرئيسية للهيئة المحددة من حيث الزمان والمكان، والمقامة بانتظام قصد ادخال التصحيـحـات الضرورية وابراز الجوانـب الايجابـية لمختلف التجارب التي وقع الشروع فيها.

### 4 - استصلاح الاراضي في الجنوب :

ان الشروء الحقيقية في جنوب البلاد لا تكمن فقط فيما يدخله باطن الأرض من نفط وغاز بل كذلك فيما سيفتح أمامها مستقبلا من آفاق للزراعة وبالتالي لتوطين الإنسان الذي يستطيع استصلاح الاراضي بفضل عمله ومهاراته وعقريته.

وبالفعل فإن الموارد المائية الهامة والاراضي الشاسعة التي تتوفر عليها هذه المناطق ينبغي تعبئتها واستغلالها في إطار مخطط على نطاق واسع، باستخدام أحدث التقنيات لتأمين انتاج زراعي مكثـف ومتـنـوع يـسـاعدـ علىـ المسـاـهمـةـ فيـ التـحـقـيقـ التـدـريـجيـ لـلـاكـتـفاءـ الغـذـائـيـ وـالـتوـصـلـ إـلـىـ تـغـيـيرـ عـمـيقـ لـهـذـهـ المـنـاطـقـ.

وستكون زراعة النخيل باعتبارها ثروة وطنية كبيرة موضوع عمليات خاصة للحفاظ عليها وتجديدها وتوسيع نطاقها.

ان تعميم الانتاج المدعم بالتدابير التشجيعية الملائمة وتوفيره، يجب أن يسمحـا بـتـحوـيلـ الفـلاحـةـ فيـ الجنـوبـ إـلـىـ فـلاحـةـ أـكـثـرـ اـنـتـاجـاـ وـأـحـسـنـ اـنـتـاجـيةـ.ـ ويـمـكـنـ تـرـبـيـةـ المـاشـيـةـ أـنـ تـحـلـ مـكـانـةـ بـارـزةـ،ـ إـذـ

التراب الوطني، شرط أساسى، تعمل الدولة على تحقيقه لضمان التقدم المستمر للتنمية.

ففى الوقت الحاضر تستثمر المياه السطحية بنسبة قليلة أما المياه الجوفية فلم يقع الشروع فى استغلالها الا أخيرا، وبالاضافة الى ذلك فان معرفة الموارد المائية فى البلاد، تستلزم بالنسبة لسياسة الدولة، فى مجال المياه، التأكيد المستمر من الاحصائيات والتقديرات المائية.

ان سقي الاراضى المفلوحة، والمساحات التى اكتسبتها الزراعة أخيرا، وانجاز المشاريع الصناعية، والعمل على التهيئة العمرانية فى العواضير والبوادى، كل ذلك يتطلب بذلك جهد مستمر لتعبئنة الطاقات المائية السطحية والجوفية على حد سواء ولبلوغ هذا الغرض، لا بد من :

ـ مواصلة تكثيف الجهود الموجهة لانجاز السدود، والتنقيب فى الهضاب العليا وفى الجنوب بوجه خاص، والاهتمام اللازم بالاستغلال الامثل للمياه الجوفية الألبية.

ـ تكثيف عمليات الرى الصغيرة والمتوسطة، وتوسيعها بما يضمن استعمال كل المياه والانتفاع بها الى أقصى حد ممكن.

ـ وضع برامج لجلب المياه على أساس خطط توجيهية تشمل المناطق المائية الكبرى.

ـ تنشيط سياسة الرسكلة ومعالجة مياه الوحدات الصناعية.

ـ تشجيع عملية تحلية مياه البحر حيثما اقتضى الامر ذلك حتى توجه لتفطير جزء من حاجات السكان، وذلك بغية الاقتصاد فى المياه والحفاظ على الموارد المائية التقليدية التى تعطى الفلاحية الاسبقية فى استعمالها.

#### 8 - تكوين الرجال :

ان العصرنة والتقدم الشامل للارياف مرهونان بترقية الانسان، العنصر الرئيسي فى كل

4) - جعل موانئ السيد البحري تحظى بعناية خاصة لمواصلة عصر نتها وتوسيعها،

5) - تطوير أحواض السمك فى الاماكن الساحلية الملائمة لذلك ،

6) - تطوير الاسطول البحري للصيد فى أعلى البحار.

#### 6 - تحديث تقنيات الانتاج :

يجب أن تولي السياسة الزراعية أهمية خاصة لادخال الطرائق والتقنيات الملائمة على أنشطة التسيير والانتاج، ومن ذلك :

ـ التوظيف الامثل للامكانيات المتوفرة مع الحرص على استعمال الالات الاكثر فعالية فى تحقيق الاعمال الزراعية،

ـ استعمال المواد الكيماوية، والطرائق الملائمة لتسهيل التربة، ووقاية المحاصيل، وحماية النباتات،

ـ انتاج البذور، والمشاتل المنتقة، واستعمالها، وكذلك السلالات الحيوانية الاكثر مردودية، ومضاعفة اعداد مشاتل الفواكه والغابات.

ان استخدام التقنيات العصرية فى هذا الميدان، مرهونا مثلما هو الامر فى كل تجدید تكنولوجى، بالتعويض الجيد، والبحث والتقييم المستمر، والتكيف المتواصل لخصائصها مع اهتمامات المزارعين.

#### 7 - تعبئة الموارد المائية :

ان موارد الجزائر، فى مجال المياه السطحية والجوفية، هي احدى الثروات الرئيسية التى يرتكز عليها رخاء البلاد مستقبلا، كما يعتمد عليها نجاح تطورها الاقتصادي والاجتماعي. وييتطلب هذا التطور تنمية مرموة للامكانيات المائية من أجل تلبية احتياجات السكان واحتياجات النشاط الاقتصادي. ومن هنا فان تسوية مشكل المياه عبر

ولكى يكون هذا البحث بناء، ينبغى أن يرتكز على شبكة من المزارع النموذجية المختصة والمتنوعة الخدمات عبر كل التراب الوطنى.

كما ينبغى أن يتم ذلك على مقربة من الاماكن التى يجرى بها النشاط الانتاجى، وان يكون مشجعا فى النهاية للوحدات الزراعية والمزارعين، وينبغي كذلك مضاعفة المحطات التجريبية، والمخبرات المختصة، والاستفادة من تجارب الفلاحين العريقة وحسن الملاحظة لديهم، ومن نتائج الابحاث العلمية. وحتى يكون لنتائج البحث بعد حقيقى، يجب أن تطبق بمجرد التأكيد من فاعليتها على المزارع وأن تستعمل كل الوسائل الحديثة، لتطويرها. كما يجب تعميم التعريف بالاكتشافات المتصلة بالتقنيات الجديدة للانتاج وبالنتائج المتعلقة بانتقاء الاصناف النباتية والسلالات العيونانية، وأن يتم ذلك على نطاق واسع بالوسائل البيداغوجية الازمة، وذلك لتدعم مهارة الفلاحين باستمرار، وتغيير عقليتهم حتى يكونوا متفتحين على التقدم والعلم.

#### 10 - تنظيم وسائل دعم التنمية الريفية :

يجب أن تضمن الهياكل المكلفة بدعم النشاط الزراعى مردودا مرضيا للفلاح مقابل عمله، وأن تسمح بتقييم أفضل للمحصول الزراعى، في نطاق سياسة تؤدى فى نفس الوقت الى صيانة القدرة الشرائية لمجموع العمال. وتدل التجربة على أن الفلاح، في غياب تقنين العلاقات بين المنتج وهيكلا الدعم يقع في الغالب ضحية لمناطق ادارى يعرقل نشاطه ويعد من امكانياته.

والمبدأ العام الذى يجب أن لا نغفله في هذا الميدان هو أن وجود هذه الهياكل ليس له ما يبرره خارج الاهتمامات الناجمة عن التنمية الريفية.

ان القروض والدعم المتعدد الاشكال لاستصلاح أراض جديدة، وتعيم المعارف والتقنيات، والتزويد بالمواد الوسيطة والتجهيزات، والنشاط المتصل بجمع المحاصيل وتسويقه،

نشاط اقتصادى واجتماعى، ومن ثمة فتكوينه تكوينا علميا وتقنيا ينبعى أن يكون هدف كل المساعى التي يتبعن القيام بها.

وعلى أساس المقاييس المعحددة في هذا المجال بالنسبة لمختلف المستويات ووفقا للتخصصات والسمات المميزة لكل المناطق، ينبغى السهر على أن يستجيب التأثير التقنى في القطاع الفلاحي، في أقرب الآجال، لمتطلبات الزراعة العصرية التي تشهد تحولا سريعا.

ان حصيلة هذا التكوين من مهندسين وفنين واطارات سيجري تعينهم بالدرجة الاولى وبصورة مكثفة للعمل على مستوى الانتاج والهيكل المدعمة له كما سيتواصل التكوين المهني والعلمي والفنى وتكوين مسيرة الانتاج بصورة مكثفة.

ثم ان السن المتقدمة لعمال الارض تستوجب خطوة عمل محكمة من شأنها أن تحفز وتشجع الشباب على خدمة الارض، وبذلك يتم القضاء على الميول السلبية المتمثلة في النزوح الريفي واهمال القرى.

#### 9 - البحث العلمي الاساسى والتطبيقي :

ان البحث عن القواعد العلمية التي يستلزمها تكييف التقنيات الفلاحية العصرية مع ظروف البلاد من مناخ، وترابة، ومياه، وغيرها، مطلب أساسى لنجاح عصرنة الفلاحة.

كما أن الرصيد العلمي والتقني المتراكم عبر العالم ينبغى استغلاله منهجا في اطار هيكل بحث ملائمة.

وبما أن التنمية الفلاحية مرتبطة أشد الارتباط بالعلم والتكنولوجيا فمن الضروري دعم البحث العلمي والتقني، وتشجيعه في هذا الميدان الذى يحظى بالاولوية. وتشترك في انجاز هذه المهمة المعاهد ومراكم البحث بالجامعات الوطنية، مع ايلاء مهارة المنتجين وخبرتهم عنایة خاصة.

لاستغلال جزئي أو غير كاف للاراضى، بل بالعكس يتعين على سياسة الاسعار أن تحفظه على الاستعمال الامثل للطاقةات التى يتوفى عليها.

#### رابعا - الاطار القانوني :

ان حماية الاراضى، والالتزام كل مالك باستغلال أرضه بكيفية فعالة، والتتصدى للمشاكل المتعددة المترتبة على تجزئة المزارع، وحقوق أعضاء الواحات والجمعيات والتعاونيات وواجباتهم، والعلاقات الواجبة اقامتها بين مختلف كيانات الانتاج أو الخدمات طوال عملية التنمية، وكيفيات تشكيل نسب الفائدة، وأدوار مختلف الاجهزة وواجباتها ازاء القطاع الفلاحي، وكيفيات المراقبة تجاه مختلف هياكل الانتاج، والمساعدة، والدعم، كل ذلك يشكل مواضيع هامة يجب أن تقنن بنصوص ملائمة.

ولهذا الفرض، يمكن توجيه الادخار الوطنى الخاص نحو عمليات استصلاح الاراضى وتكتيف الانتاج الفلاحي. وان مساحتها فى انجاز الهدف الاستراتيجى المتمثل في تحقيق الاستغلال الغذائي تمكنه من الاستفادة من امتيازات تكوين مساوية على الاقل لتلك التى يطمح اليها، لو استثمر ادخاره فى قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطنى.

ومن جهة أخرى، فان عملية الاستصلاح التى هى الوسيلة المفضلة لتوسيع المساحة الفلاحية، يجب لا يتعرض لاى عائق خلال عملية انجازه عبر التراب الوطنى.

#### خامسا - التعبئة الواسعة الدائمة للمبادرات المحلية والهياكل اللامركزية :

ان طبيعة النشاط الزراعى تتطلب روح المبادرة، وترفض رفضا مطلقا مساوىء البيروقراطية. والزراعة هي أكثر قطاعات الحياة الاقتصادية استفادة من تحقيق اللامركزية التي تحرر روح المبادرة وتسمح بحل المشاكل فى عين المكان. ولا يمكن تصور تنفيذ سياسة تنمية فلاحية ترمى الى الاستقلال الغذائي للبلاد

كلها عوامل ينبغي أن تلبى بالضرورة حاجيات التنمية الفلاحية. وعلى الهياكل المعنية أن تكون قريبة من الفلاح، والمربي، وتجعل نمط تسييرها مرنا بسيطا يساعد الفلاحين على تأدية مهامهم. أى أنه ينبغي أن تشكل معيطا حقيقيا نشيطا للقطاع الفلاحي يخدم جميع الفلاحين.

ومن هنا، يتحتم على هذه الهياكل أن تقترب من المنتج وليس العكس، كما يجب أن يخضع وجودها ونمط تسييرها لمنطق الانتاج الفلاحي، واحتياجاتها.

وأخيرا، ينبغي السهر على أن تكون مختلف هياكل الدعم والمساندة متماشية مع توزيعها الجغرافي، وتحديد مهامها وفق خصصيات الفلاحة واحتياجاتها.

#### ١١ - سياسة الاسعار :

سياسة الاسعار أداة هامة لتنظيم الاقتصاد، تساهم فى توزيع محكم للدخل، ولذا يتعمى التحكم فى ترتكيبة الاسعار والفوائد بالكيفية التى تمكن الفلاح من تعسين دخله.

ان وجود الوسطاء الطفيلييين بين المنتج والمستهلك يضر بالقدرة الشرائية لكل منها، ولا تترتب عليه أية قيمة مضافة فى الانتاج.

وعليه، فان سياسة الاسعار مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسة اقامة دوائر تجارية ذات مردودية، وبسياسة توزيع ديناميكي مكيف مع مختلف الاوضاع والخصائص المحلية.

وهناك عامل آخر لا يقل أهمية يتمثل فى تمكين سياسة الاسعار الفلاحية التى يتم تصورها جيدا وتطبيقها فعليا، من تأطير حقيقى لمداخلات العالم الفلاحي حتى تشكل عنصرا هاما فى تنظيم الاقتصاد.

غير أن الانشغال المشروع الخاص بضمان مدخول معتبر للفلاح، يجب الا يكون مبررا

وترمى التنمية الصناعية الى احداث تغييرات عميقه في البنيات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، من أجل تشييد اقتصاد عصري تتكامل فيه الانشطة الانتاجية وتتكشف المبادرات بين فروع القطاع الاقتصادي الواحد أو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وبذلك تدرج التنمية الصناعية ضمن منظور اشتراكي يعطيها مدلولها العميق وأبعادها السياسية، وتسهم بفعالية في وضع القواعد المادية للاشتراكية التي يقاس واقعها بالأساس الاقتصادي الذي ترتكز عليه.

ذلك أن اختيار الاشتراكية في الجزائر ينبع من مفهوم الاستقلال الوطني، ويستلزم تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

فعلى التنمية الصناعية أن تتواصل بتعزيزها القاعدة المادية الموجودة مع ترقية صناعة متطرفة ومتعددة تمتد إلى كافة الفروع، وتؤدي تدريجياً إلى تعسين مستوى حياة المواطنين ورفع مستواهم العلمي والتكنولوجي وإلى التهيئة العقلانية للمجال الترابي وإنشاء الفوائض الاقتصادية.

ان عملية التصنيع ضرورية لسير الاقتصاد الحديث المتغير من التبعية الأجنبية، على أن المسار الصناعي لتشييد قاعدة مادية يجب أن يتوجه بحزم نحو تعزيز اقتصاد وطني مستقل، متكامل، متمرّز حول نفسه بحيث تدعم في أحضانه العلاقات بين القطاعات، والمبادلات بين مختلف فروع الانشطة.

على هذا الأساس يتعمّن على كل مرحلة صناعية أن تمدّ البلاد بالوسائل الخاصة لتنميّتها، وذلك يجعل الانتاج الوطني يستجيب لهم حاجاتها الأساسية من مواد استهلاكية ومواد تجهيز، بالاعتماد على التكيف المستمر للهيكل الاقتصادي وطرق التسيير وأساليبه مع مقتضيات التقدّم العلمي والتكنولوجي.

كما يجب أن يندرج كل برنامج صناعي في إطار التنمية الشاملة والمنسجمة للاقتصاد الوطني، وأبعاداً ثورية حقيقة.

والانطلاق في عملية تراكم التقنيات، دون اشراك مجتمع المعنّيين وخاصة منظمة الفلاحين.

**سادساً - العلاقة بين الفلاحة والصناعة :**  
ان الفلاحة والصناعة تتكمّلان بداية ونهاية. ويتعزّز هذا التكامل باستمرار عن طريق تشييد اقتصاد وطني عصري شمولي تكون قطاعات نشاطه متوازنة.

وفي هذا المنظور، تعيين ترقية صناعة وطنية حقيقية تتمحور حول تلبية حاجيات الفلاحة الوطنية وتزويدها بمختلف أنواع وسائل الانتاج، حتى تتقلّص التبعية للخارج.

كما يستحسن وضع سياسة أكثر تلاوة وتنشيطها فيما يتعلق بتوزيع وسائل الانتاج عبر البلاد، توزيعاً يكون متماشياً مع حاجات الانتاج. وينبغي تدعيم ذلك بسياسة عملية لصيانة التجهيزات في عين المكان بواسطة اليد العاملة المحلية الريفية المكونة مسبقاً لهذا الغرض، مع ضمان كل الشروط الكفيلة بإنجاح هذه المهمة الأساسية.

وبهذا الصدد يكون من الضروري تشكيل وحدات فلاحية صناعية من أجل تعزيز العلاقة بين الفلاحة والصناعة وتنظيمها.

### الفصل الثالث التنمية الصناعية

تهدف التنمية الصناعية بالجزائر، في إطار الاختيار الاشتراكي، إلى بناء اقتصاد عصري مستقل، قوي، مزدهر، يضمن للشعب الجزائري ظروف العمل والحياة الكريمة.

ذلك أن التنمية الصناعية ليست مجرد وسيلة للانماء الاقتصادي، بل إنها تدرج ضمن مسار تنمية شاملة تعطى التصنيع في الجزائر مدلولاً وأبعاداً ثورية حقيقة.

التصدى لأشكال التبعية الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار وتوفير امكانيات معتبرة.

لقد كانت الاستراتيجية الانمائية المتبعة خلال الفترة المنصرمة ترمي الى اعطاء مفهوم الاستقلال الاقتصادي محتوى ملموسا باسترجاع الثروات الوطنية وجعل الصناعة القاعدية حجر الزاوية في عملية التصنيع.

وكانت هذه الاستراتيجية تهدف الى تطوير صناعات المواد الاولية التي تقدم دعما حاسما لعملية احداث مناصب الشغل الى جانب توفير الشروط الضرورية لضمان استقلال الاقتصاد ببلوغ درجة من التكنولوجيا يرتفع مستواها باطراد.

وفعلا، فقد سمحت هذه الاستراتيجية باسترجاع الثروات الصناعية عن طريق تأميم الاسهم التي كانت في حوزة الاجانب، من ناحية، كما سمحت من ناحية أخرى، بتدعم هذه المكاسب باقامة قاعدة صناعية معتبرة.

ان الجزائر، اذ عمدت الى تأميم الثروات النفطية والمنجمية، واقامة وحدات تحويلية لها، واحداث مركبات متكاملة كبرى، وتطبيق احدث التكنولوجيات، قد وفرت لنفسها وسائل تمكنها من دعم نشاطها الانمائي.

وقد أصبح من الممكن الان، بفضل المؤسسات الاقتصادية الوطنية الموجودة في جميع مجالات النشاط، المكلفة بتنفيذ برامج الاستثمار، ان توضع تدريجيا تحت تصرف الصناعة والفلحة والمنشآت، مواد، وأحيانا تجهيزات، ضرورية لتحقيق تطور يعطي النمو الداخلي المطلوب ذرعا جديدا.

ان دروس التنمية الصناعية المستخلصة من عشرتي التشكييد الاقتصادي، تبرز ضرورة اجراء تقييم دورى منظم لمسار التصنيع، كما تبرز ضرورة تكييف البرامج حسبما تستلزمها الاهداف

بهدف ايجاد تكامل حقيقي بين مختلف القطاعات، والتوفيق المحكم بين تكاليف البرامج والموارد المتوفرة حتى لا يؤدى التصنيع الى تفاوتات قد تلعق أضرارا بالاقتصاد والمجتمع.

ان التنمية الصناعية، اذ تسعي الى التعميم المنظم للتقدم التقنى عبر مختلف أنحاء البلاد، والى التكوين الدائم للعمال من أجل التعكم فى تكنولوجيات تزداد كل يوم تعقدا، فانها تساهم فى خلق عقلية صناعية، واطلاق العنوان للمبادرات التي تحدث تغيرات عميقه في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مما يؤدى الى بروز مجتمع عصرى يمكن الانسان من التفتح، ويضمن للبلاد تعزيز استقلالها.

وينبغي أن يتطور هذا التصنيع وأن تزيد و蒂رته حسب القدرات البشرية والمالية للبلاد، علما بأن هذا التطور لا يتم تدعيمه والتعجيز به الا من خلال المسار التنموى المستمر الذى يعززه تحسين متواصل لمهارات اليد العاملة. ففى هذا المسار الديناميكى القائم على أساس العمل والصرامة يمكن خلق ثروات جديدة، ومن ثمة ايجاد مناصب جديدة للتشغيل وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ولضمان استقلال البلاد الاقتصادي، يجب أن يتخذ التصنيع طابعه الهام الذى يمكنه من انتاج حاجات التنمية ومن تلبية العاجات الاجتماعية. وبذلك يستطيع على المدى البعيد، أن يسهم، فعليا، فى تحقيق التراكم واخراج البلاد، تدريجيا، من التبعية الاقتصادية، وفي وضع قواعد حقيقية للتنمية بواسطه اكتساب رصيد علمي وتقنولوجي يسمح بتنويع امكانيات البلاد وتوسيعها فيما يخص تصدير المنتوجات غير المحروقات.

### أولا - محتوى التنمية الصناعية :

اتسم تاريخ التنمية الصناعية في الجزائر بالحركة التي خاضتها غداة التحرير الوطنى قصد

## المسطرة، والنتائج المحصل عليها والمعطيات الاقتصادية الجديدة.

ان أهداف التنمية الصناعية التي يدور حولها الصراع وطنياً ودولياً تفرض ضبط استراتيجية صناعية مناسبة تكون في مستوى متطلبات العصر المتميزة بتحولات تكنولوجية على جانب كبير من الأهمية وبالازمة البنوية المستمرة للاقتصاد العالمي، مما يزيد في متابعة البلدان النامية.

ثم ان تزايد الحاجات الاجتماعية المرتبطة بتزايد عدد السكان والمداخل، والانخفاض المتوقع في الموارد الطاقية، واعادة هيكلة الاقتصاد في البلدان المصنعة على حساب البلدان النامية، كل ذلك يستوجب تقييم دورياً للاستراتيجية التنموية الصناعية، وتعدد الاولويات في كل مرحلة حتى تتمكن الجزائر من تحقيق أهداف التنمية الصناعية المطلوبة.

ان البلدان المصنعة تتقدم بخطوات كبيرة على طريق التنمية الاقتصادية التي يشجعها باستمرار تنافس كبير على الصعيد العالمي. ان عبقرية شعوب هذه البلدان تتركز اليوم على الصناعات والتكنولوجيا الاكثر طموحاً سعياً الى بناء حضارة صناعية من طراز جديد قائم على الالكترونيك والاعلام الآلي، والروبوتيك والبيوتكنولوجيا. فلا يجوز لبلادنا أن تظل على هامش التحولات التكنولوجية الهامة التي تشكل التحدى الرئيسي بالنسبة إلى المستقبل.

فعلى الصناعة أن تتجه نحو الانشطة التي أصبح فيها تأهيل الإنسان بالتكوين والاعلام من الأدوات الحاسمة للرقي، فصناعة المستقبل، ومنها صناعة الدفاع الوطني، عوامل تقدم لا مناص منها في الاستراتيجية التنموية.

## 2 - الضغوط :

ان ضغوط المرحلة الجديدة يجب أن تكون موضوع دراسة معمقة وخاصة ما يتعلق منها بالموارد المالية ونوعية الهياكل الأساسية واعداد العمال المؤهلين، وكذلك وضع تنظيم محكم للاقتصاد.

على أن تقييم الفترة المنصرمة التي كانت بلا شك غنية بالنجذبات التجارب، يمكن من إبراز العدود التي تفرضها طاقات الاستيعاب الوطنية.

وقد كان يفترض في انجاز البرامج الإنمائية الصناعية أن ترافقه اقامة وسائل وطنية للدراسة والإنجاز، وكذا وضع برامج نوعية للتكوين بفعل ما يوفره ذلك للبلاد من عمال أكفاء مؤهلين.

ان غياب سياسة مدعمة في هذا المجال قد انجر عنه بروز اختلالات وتفاوتات بين مختلف القطاعات، وداخل القطاع الواحد، من ناحية، وحال، من ناحية أخرى، دون تجميل المعارف الضرورية للانتقال إلى أنماط انجازية أقل كلفة وأقل تبعية.

ونظراً إلى أن ضخامة هذه البرامج الصناعية لم تكن تتناسب اطلاقاً مع موارد البلاد، فقد أدت إلى مضاعفة التبعية للخارج على ثلاثة أصعدة : على الصعيد الاقتصادي بما تسببت فيه من افتتاح على الخارج، وعلى الصعيد المالي بما تسببت فيه من استدانة كبيرة، وعلى الصعيد البشري بما تولد عن ذلك من اللجوء المتكرر إلى المساعدة التقنية الأجنبية.

هذا، وإن اسناد معظم عمليات انجاز الاستثمارات إلى المؤسسات الأجنبية واعطاء الأفضلية في الاختيار للمشاريع الضخمة لم يعودا بالفائدة المرجوة على مسار التصنيع.

وقد أدى ذلك إلى العiolة دون تحقيق التكامل في الانشطة، ودون التحكم في التكنولوجيا وتطور الهندسة الصناعية الوطنية، مما أفضى إلى مضاعفة الكلفة الاقتصادية والمالية في مرحلتي الانجاز والاستثمار.

أيضاً اقامة وتدعم عدد من الهياكل مثل البحث العلمي المتصل بالتنمية ومكاتب الدراسة والتسبيير الصناعي، والتكونين والصيانة فهي كلها تقضي دوراً حاسماً في عملية التراكم وتجديد الطاقة الانتاجية.

وإذا كان التصنيع أداة فعالة وحاسمة في بناء الاقتصاد الحديث، فإن البحث المتواصل مع أجل تحسين الانتاج واقامة صناعة مصنعة وتدعم الصناعة الثقيلة، كل ذلك من شأنه أن يساعد على تحقيق التكامل والاندماج الصناعيين في جميع المجالات.

#### 1.1 - مواصلة تنمية الصناعات الأساسية :

ان الصناعات القاعدية، باعتبارها الأساس الذي يعتمد عليه تصنيع البلاد لهى حتمية لتدعم النسيج الصناعي الموجود وضمان توسيعه باحداث ديناميكية تنمية ذاتية مستمرة.

ان الطاقة الانتاجية المتوفرة في الصناعات القاعدية كصناعة الحديد والصلب والعدانة والبيتروكييميا ومواد البناء، لجدية حقاً باعتبار، غير أنه لا بد من تطوير القدرات الموجودة وتحسين مستوى استخدامها كى تكون سندًا لعادة تجديد القاعدة الصناعية وتوسيعها.

#### 2.1 - تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسي :

ان صناعة مواد التجهيز بكيفية محدودة تشكل عائقاً خطيراً يحول دون تحقيق تكامل الاقتصاد الوطني لأن الشرط الأساسي للنمو المستقل يمكن في تطوير صنع مواد التجهيز وبالدرجة الاولى ذات الطابع التكراري انطلاقاً من هندسة صناعية وطنية تسمح للبلاد بالانتقال من المرحلة الحالية المتميزة بترابك التقنيات إلى مراحل انتاج الآلات وبناء المصانع اعتماداً على الامكانيات الوطنية في الدراسات والإنجاز.

ان تحقيق أهداف الاستقلال الاقتصادي والنمو المستقل ينبغي أن يؤدي إلى مسعى تدريجي

ان هذه الضغوط تقتضي الاعتماد على استراتيجية انمائية صناعية صارمة للغاية ومنسجمة مع طاقة الاستيعاب البشرية والمادية والمالية، كما أنها تتطلب استبعاد كل أشكال التبذير، وتستدعي توفير الشروط اللازمة في مجال تكوين الرجال واقامة الهياكل الأساسية المرافقية لاضفاء المزيد من الفعالية على برامج العمل. وهي تستوجب أخيراً تصوراً أكثر تلاؤماً للاطار التنظيمي قصد تشجيع كل المبادرات وتعبئة مجموع الطاقات الوطنية.

تلك هي الشروط التي تجعل الجزائر واعية بمداريات معركة التنمية وتعديات المستقبل، خصوصا وأنها توفر على تجربة صناعية تستطيع أن تستخلص منها عدة دروس، وهو ما يجعلها قادرة على تجاوز الضغوط التي تعرقل مسار التقدم، ومؤهلة لبناء اقتصاد وطني قوى مزدهر بفضل العمل، والصرامة، والتعبئة المكثفة لكل الموارد.

#### ثانياً - أهداف التنمية الصناعية :

1 - تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتوازنة :  
لقد بدأت الصناعة تضفي طابعها العميق على واقع البلاد، غير أنه يتطلب مواصلة تنميتها بالاستجابة للأهداف المتواخدة من خلال مقتضيات التنمية الوطنية من جهة، وبتصعيد أوجه النقص وضع حد لضعفها الناتج أساساً عن المعدل الفشل للاندماج الصناعي الوطني وعن التبعية للخارج، من جهة أخرى.

وتقتضي التنمية الشاملة والمتوازنة تناسباً ملائماً بين القطاعات والفروع والاقسام والتكنولوجيا والاحجام ومتغيرات النمو التي تتطابق مع ضرورة جعل المجال الصناعي كلاماً متاماً نشيطاً وذراً مردود عالٍ كما تعكس في هيكلة النسيج الصناعي وتكثيفه، وهي تهدف أيضاً إلى جعل العلاقات القائمة بين مختلف فروع الانتاج والخدمات أوثق وأكثر انتظاماً حتى تتعزز المبادرات بين الصناعات. وتقتضي التنمية الصناعية

فقد أدت المحروقات وما زالت تؤدي دوراً بارزاً في تمويل التنمية الوطنية؟ غير أنه ينبغي أن ندرك أن هذه الموارد آيلة إلى النضوب زيادة على أنها غير قابلة للتتجدد.

وهكذا فإن توفير الطاقة كعامل للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية يكتسي طابعاً متميزاً وحيوياً.

ان هذه المعطيات تقتضي أن نجعل ضمن الأولويات تعزيز تقنيات المحافظة على الموارد الطاقية، ودعم التنقيب عنها، وتحسين فعاليتها ومردوديتها، ولا بد كذلك من انتهاج أسلوب عقلاني في تسيير الشروق الطاقية بهدف إمداد الاقتصاد الوطني على الأمد البعيد. ويترتب على هذه الاختيارات وضع نمط وطني للاستهلاك الطاقوي يأخذ بعين الاعتبار أفضلية استعمال الغاز الطبيعي ورفع انتاج الطاقة الكهربائية ومواصلة برامج الكهرباء وتطوير المنشآت الأساسية لتوزيع المنتجات البترولية.

ويتعين، من جهة أخرى، التوجه نحو الاستفادة من جميع عطاءات الطاقة الجديدة والتجددية، والسعى بالخصوص إلى إدخال الطاقة النووية تدريجياً بتحديد أهداف متطابقة مع قدراتنا على التحكم في التكنولوجيا الخاصة بها.

ويشكل استرجاع المواد القابلة للرسكلة، وإعادة استعمالها، مصدراً هاماً من مصادر الموارد شبه الطبيعية. كما أن اعتماد برامج أعمال مفصلة دقيقة سيتمكن، في مختلف فروع النشاط، من تقليل التبذير والاقتصاد في الموارد التي غالباً ما تكون نادرة أو باهظة الثمن. ويؤكد ضرورة هذه العمليات أن التبعية للخارج بالنسبة للأمداد ببعض المواد قد تزداد حدة في المستقبل.

فمن هذا المنطلق يجب التفكير في إعداد برامج استثمارية نوعية سواء من قبل المؤسسات الاقتصادية الوطنية أو في إطار ترقية الصناعة المحلية. وسيشكل اعلام المواطنين وتربيتهم وتوعيتهم الدعامة الرئيسية لنجاح هذه العمليات.

ومتواصل للتكامل الصناعي. كما أن التنمية الصناعية الرامية إلى إبراز قطاع انتاجي مدعواً إلى الإسهام بفعالية في تكوين الدخل الوطني، تتطلب أن يكون إمداد القطاع الصناعي بالمواد الأولية والوسطية اللازمة لسيرها إمداداً منتظماً ومضموناً، كما تتطلب توفير طاقات الدراسة الهندسية وصناعة مواد التجهيز وقطع الغيار ضماناً لصيانة القطاع الصناعي وتكيفه وتتجديده وتوسيعه.

### 3.1 - مواصلة إضفاء القيمة على المواد الأولية والمنتوجات الوسيطة :

ان استقلال التموين بالمواد نصف المصنعة والمواد الوسيطة مرهون بتنمية فروع معينة كالبيتروكييميا والكيمياء، مما يسمح باستغلال المنتوجات المستوردة حالياً وتوفير مواد بديلة للمواد الطبيعية غير الموجودة أو التي يندر وجودها في البلاد.

وتشكل المواد الأولية، لاسيما منها الموارد المعدنية والضوئية الطبيعية، عناصر ذات أهمية بارزة لكل تنمية صناعية بصفة عامة ولتنمية الصناعات القاعدية بصفة خاصة.

والواقع ان الجزائر تتوفر في هذا الميدان على موارد يتعين احصاؤها بمنهجية شاملة واستغلالها بصورة تضمن تغطية احتياجات البلاد وتعزيز الاستقلال الاقتصادي. ومن هنا يتحتم القيام بمضاعفة التنقيب الجيولوجي قصد التعجيل بتحديد موقع العقول وتقدير مواردها. لاجل ذلك، فإن البحث المنجمي سيحتل مكانة مرموقة في كل المخططات التنموية.

ولكي نضفي على مواردنا الطبيعية قيمة قصوى، يجب أن تتضمن التنمية الصناعية برامج تهدف إلى التحويل في عين المكان للموارد الطبيعية المعدنية والفلاحية على حد سواء.

وفي مجال تقويم الموارد الطبيعية، فإن أنشطة تطوير المعروقات تشكل قطاعاً أساسياً.

منطقية تصنون مقتضيات التنمية الخاصة بكل نشاط.

ان مقتضيات التنمية الفلاحية تتطلب من الصناعة تزويد الفلاحة بالعتاد والمواد التي تمكّنها من تحقيق مستويات جد مرتفعة في الانتاج والانتاجية.

### 3.2 - الصناعة والتهيئة العمرانية :

ان التركيز على المناطق الساحلية، وغيرها من المناطق الخصبة خلال المهد الاستعماري، واهمال باقي البلاد قد تسببا في ظهور اختلالات لا بد من ازالتها نهائيا.

ولهذا تسعى الجزائر المستقلة والاشتراكية الى استخدام موارد المناطق التي جبّتها الطبيعة للنهوض بالمناطق المعروفة بغية بناء بلد متزن يشكل مجموعة صالحة ومتضامنة اقتصاديا.

وسينصب الجهد الوطني على تمديد الصناعة الى الهضاب العليا والمناطق الجبلية والجنوب حتى تتحول الى أداة تتصدى لنزوح السكان نحو العواضير، وتصبح عامل يسهم في رقى المناطق الريفية.

كما ستهدف المساعي، أساسا، الى اقامة عدد من النشطة وتدعميها بغية توجيه الاستثمارات الصناعية نحو المناطق الداخلية مع اعتبار المقتضيات الاستراتيجية للتهيئة العمرانية والمحافظة على الاراضي الفلاحية واعطاء الاولوية للموارد والثروات المحلية.

وفي هذا الاطار، فان اقامة هذه المجموعات الصناعية ينبغي أن تتم بكل عزم وحزم مع السهر على أن تكون، بالخصوص، ذات أحجام وتقنيات تتلاءم مع خاصيات كل منطقة. ولذلك فإنه من الضروري تبني مسعى جديد في مجال التصميم والاختيار الصناعي، يحافظ على متطلبات التكامل والمرودية الاقتصادية لتدعم عمليات تكتيف النسيج الصناعي وضمان التعميم في تطويره.

2 - تحقيق التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

### 1.2 - الصناعة في خدمة الاقتصاد :

ان توطيد التكامل الاقتصادي في إطار تنمية شاملة متزنة، يرتكز على البحث المنهجي عن التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، لا سيما الفلاحة والرى والمنشآت الأساسية والاسكان والدفاع الوطني.

وبهذا الصدد، ينبغي أن تؤدي هذه القطاعات دورا رئيسيا وان تكون هي غاية التنمية ومحركها. وسوف تتطور الصناعة لتلبية حاجيات هذه القطاعات أساسا، مع العلم أن الأولويات سترتب حسب الحاجات المذكورة. وضمن هذا الإطار ستحظى اقامة صناعة للدفاع الوطني باهتمام خاص.

### 2.2 - الصناعة في خدمة الفلاحة :

ان الفلاحة والصناعة تتكملان وينبغي اعطاء الأولوية لهذا التكامل، لأن تقويم المواد الأولية الزراعية يقتضى تنفيذ برنامج صناعي للتحويل الفلاحي والصناعي بالتنسيق الوثيق مع قطاعات الفلاحة والصيد البحري والغابات.

واستخلاصا لنتائج التجربة المكتسبة في هذا المجال، يتبعن اخضاع المشاريع لمقتضيات الصراامة على مستوى استكمال تصميمها وانجازها وتوفير شروط استغلالها.

كما ينبغي تشجيع اقامة المركبات الفلاحية الصناعية المتكاملة حتى يمكن الوصول الى التنسيق الوثيق بين أنشطة التجهيز في الوحدات التحويلية وبين توجهات الانتاج الفلاحي، والى تعسين النتائج الجمالية عن طريق الاستعمال العقلاني للمنتوجات الفرعية. كما يتبعن من جهة أخرى، ترقية العلاقات التعاقدية بين الفلاحة والصناعة من أجل ضمان تموين قار ومنخطط لكل من هذين القطاعين وتحديد الاسعار طبقا لقواعد

ويُنفي أن تقترب عملية احداث مناصب الشغل بتحسين الانتاجية. ذلك أن المحافظة على انتاجية مرتفعة هي وحدتها الكفيلة بضمان التقدم المستمر، وتوفير ثروات جديدة تسمح بانشاء مناصب تشغيل جديدة.

ومن جهة أخرى فإن احداث مناصب الشغل في القطاع الصناعي سيتجه بمزيد من الصرامة نحو المناصب المنتجة مباشرة، الامر الذي سيحدد من المناصب غير المنتجة بقدر الضرورة.

ان اتساع تشكيلة منتجات الوحدات الصناعية قد بدأ يفطّي احتياجات كبيرة، لاسيما في مجال التغذية واللبسة والتربيه والبناء.

ومع ذلك يتquin تدعيم شروط التراكم  
الضرورية وتحسينها لانتاج المواد الاستهلاكية  
العادية والضرورية مع السعي الى تنوع صنع  
تشكييلات جديدة من المنتجات تتکيف مع  
المقتضيات المتزايدة في مجال الاستهلاك الذي  
يتطور بسرعة من جراء حركة المداخل والنمو  
الديمغرافي.

كما ينبغي أن تكون التنمية في هذه القطاعات شاملة وان تمتد تدريجيا الى كافة تشكييلات المنتجات بدءا بالمنتجات الغذائية الاساسية الى صناعات الالبسة وتجهيز السكن وتوفير حاجات العائلات، اضافة الى الترفيه والتنقيف مع التركيز على التحسين النوعي والكمي للمنتجات.

ويتبين تطبيق برامج نوعية تلبى حاجات الدفاع الوطنى والمخطلات التحويلية فى المجال الصناعى وكذلك اقامة برامج للتكيف والتعدیث تستفيد منها مجموع الفروع الصناعية.

ان قيام صناعة تحويلية متنوعة يتطلب جهداً مدعماً ودائماً لتبنيه كافة القطاعات والموارد الوطنية. فالقطاع الوطني الخاص يتتوفر على طاقات ادخار ومبادرة ينبغي ادراجها في عملية التخطيط والتنمية الوطنية.

### ٣ - تدعيم صناعة متنوعة وتطويرها :

ان ديناميكية التنمية والاهمية التي تضفيها على الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقتضي ان استثمارا صناعيا يتواصل ويتسع باستمرار.

وبما أن حاجات الاقتصاد الوطنى لم تلب كلية وبصفة مرضية من طرف الانتاج الوطنى، رغم المستوى الذى تميز به الطاقة الإنتاجية الصناعية المنجزة، فإن انجاز الوحدات الصناعية فضلاً عن كونه يشكل الوسيلة الأكثـر فعالية لتعظيم الرقى، يسمح بتعزيز المسار التنموي الحقيقى المستقل.

وعلى هذا الاساس ستتواصل برامج انجاز وحدات الصناعة والتحويل التي تشمل تشكيلية واسعة من المنتجات الصناعية المستعملة في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ضمن الفروع الموجودة بهدف رفع قدرات الانتاج، وتلبية العاجلات المتزايدة للبلاد. كما يتعين توسيع هذه البرامج للفروع الأخرى لمواجهة العاجلات الجديدة التي تنجم عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

ويتعين على المؤسسات الاقتصادية الوطنية أن تعمل على اقامة الخدمات الصناعية وتنشيط القدرات الوطنية وتطويرها، لأن هذه الانشطة تشكل عاملاً مشجعاً على مشاركة متزايدة للجماعات المحلية والقطاع الوطني الخاص.

والى جانب البرنامج الواسع لإنجاز الوحدات الجديدة، في معظم الفروع الصناعية، ينبغي توجيه اختيار الفروع والتقنيات نحو إنجاز وحدات ذات أحجام يمكن التحكم فيها.

ومن جهة أخرى فإن التزايد السريع للید العاملة يفرض على الاقتصاد الوطنى احداث عدد متزايد من مناصب العمل، وعلى القطاع الصناعي أن يستمر في تقديم مساهمته الفعالة قصد تحقيق هدف التقدم والمداولة الاجتماعية.

الوطني، تساهم في إنجاز أهداف التهيئة العمرانية واضفاء القيمة على الموارد المحلية وتكتيف النسيج الصناعي واحداث مناصب الشغل وتبهئة الادخار الوطني وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.

ولتحقيق هذه الغايات يتبعين أن يندرج نشاط الصناعة المذكورة في نشاط القطاعات الصناعية الأخرى ضمن مفهوم اندماجي متكملاً ومتمماً لها. ويجب كذلك تقويم وتطوير القدرات التي تحتوي عليها الصناعة التقليدية في كل مجالات النشاط الوطني، وذلك بتشجيع المبادرات التي من شأنها أن تساهم في تنمية الاقتصاد، واسعاع الثقافة وازدهار المجتمع.

معنى ذلك أن العمل ينبغي أن يكون مستمراً لحماية قطاع الصناعة التقليدية وتنظيمه وتشجيعه.

### ثالثا - مسار التنمية الصناعية :

ان الاختيار الاشتراكي يستلزم، ضمن الاهداف المسطرة للتصنيع البحث عن ترقية الانسان بتمكنه من الوصول الى كل ميادين التقدم.

وتعتبر التكنولوجيا وسيلة لتحسين انتاجية العمل اذ تجعل امكانات العلم في خدمة التقدم وترقية الانسان.

ان اكتساب التكنولوجيا والتحكم فيها شرطان ضروريان للتنمية المستقلة والسريعة للبلاد.

ان التحكم في التكنولوجيا لا يتحقق بصفة تلقائية أو آلية. فهي ليست مجرد تقنية انتاج، بل مجموعة من المعارف النظرية والعملية لا تنقل نقاًلاً بل تكتسب بالممارسة والتجربة.

ومن هنا، فان استيعابها وتكبيدها لا يتمان الا من خلال هيكل استقبال مواتية وفي اطار سياسة بحث تنموى ملائمة.

كما سيعزز تكتيف النسيج الصناعي بمساعدة الجماعات المحلية في انجاز الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة العجم.

### ٤ - ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي :

ان اعداد المستقبل الصناعي للبلاد يتطلب تنفيذ عمليات ملائمة تستهدف التحكم في بعض الصناعات كالالكترونيك، والاعلام الآلي، وتقنيات التبليغ، والروبوتيك، والطيران، والبيوتكنولوجيا.

وينبغي اقامة هذه العمليات بشكل تدريجي استجابة قبل كل شيء لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة للبلاد مع الاسهام في مجهود البحث العلمي وتحسين مستوى التأهيل. وفي هذا المجال، فان الاطارات الجزائرية، مدعوة الى تحمل مسؤولياتها كاملة لتطوير التكنولوجيا والتحكم فيها.

كما ينبغي أن تعتمد هذه العمليات على هيكل الانتاج والبحث العلمي. ويستطيع القطاع العام، عند الضرورة، أن يستخدم صيغ مشاركة مع أطراف أجنبية قادرة على أن تضمن له اكتساب التكنولوجيات وتصدير منتوجاته.

### ٥ - ترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصناعات التقليدية :

ان المستوى الذي بلغه النمو الاقتصادي ومتضيئات التكامل يجعل الصناعة الصغيرة والمتوسطة تستقطب اليوم مزيداً من الاهتمام نظراً لمساهماتها المتعددة في الاقتصاد الوطني.

ويتمثل أحد الاهداف الرئيسية في المجهود التنموي للبلاد في تعبئة كل القدرات البشرية والمادية المتوفرة في اطار سياسة الامركزية وفي تشجيع روح المبادرة وتحرير كل الطاقات الخلاقة.

ان الصناعة الصغيرة والمتوسطة، بتنوعها و مدى انتشارها عبر التراب

ان القدرات والتأهيلات، في مجال الدراسات والإنجاز، يمكن اكتسابها على أحسن وجه عندما يكون المرء طرفاً مغرياً في مراحل تصميم المشاريع الصناعية وإنجازها. لهذا ينبغي الاستفادة من مردودية كل التجارب والمؤهلات المكتسبة في هذا المجال بغية إنجاز مشاريع أخرى وتنميتها.

والى جانب تنمية الهندسة الوطنية التي ستمكن من التحكم التكنولوجي وبلغ الابداعية التقنية ينبغي الاهتمام خاصة بالصيغ التعاقدية التي قد تبرم بين الأجهزة الاقتصادية الوطنية والجانب بحيث تضمن أحسن استفادة ممكنة من التجارب الصناعية في العالم.

وعلى هذه الصيغ التعاقدية أن تجسد أساليب صارمة تلزم الشركات الأجنبية بقبول نقل فعلى التكنولوجياتها ومهاراتها الصناعية وباعطاء الطاقات الوطنية الاسبانية في مجالات الدراسة والاسناد والإنجاز.

وعلاوة على ذلك، يتبعين وضع الهياكل المناسبة لتوجيه الاختيارات التكنولوجية ومتابعتها ومراقبتها، وشروط العمل بها.

وفي إطار هذه الهياكل، يتبعين، على سبيل المثال، تطوير أعمال ضبط المقاييس والإعلام الاقتصادي مما سيحقق الانسجام في عملية التنمية باضفاء العقلانية على مختلف جوانب الانتاج والمبادرات، لا سيما الجوانب التي تأخذ في الحسبان التكامل التقني والمادي لمختلف الوحدات الاقتصادية.

#### ١ - التحكم في الصيانة :

لقد بذلت مجهودات جبارية في جميع الميادين لتزويد البلاد بتراث صناعي حديث غير أن نقص القدرات الوطنية في ميدان الصيانة وضعفها يفرضان اللجوء المتكرر إلى الخارج ويتسربان في مضاعفة التكاليف.

ومن ثمة، تعد الصيانة المكثفة للأمكانيات الاقتصادية من الشروط الأساسية للتمكن من

#### رابعاً - تعبئة وسائل التحكم في التكنولوجيا وتطويرها :

ان تصميم أي مشروع صناعي يتضمن تكاملاً بين التحكم في التكنولوجيا والنتائج المرتقبة. وبما أن التقنيات غير محايدة، فإنه تتجزء، عن الاختيارات التكنولوجية، علاقات تبعية ينبغي أخذها في الاعتبار لدى تطبيق أية سياسة تكاملية تستهدف تحصين الاقتصاد الوطني.

وفي هذا النطاق لا بد من توسيع مشاركة المؤسسات الاقتصادية الوطنية في إنجاز المشاريع الصناعية وضمان ترقية التجهيزات الصناعية المنتجة في الجزائر.

كما يتبعين أن تنهض الجزائر حتماً بالتقدم التكنولوجي انطلاقاً من مواردها البشرية وأمكانياتها الصناعية والعلمية.

انه لتعذر ضخم ومتعدد الاوجه ذلك الذي تواجهه البلاد في هذا المجال بما يحتم العمل على خلق الظروف المواتية للتحكم التكنولوجي ثم احداث طاقة تكنولوجية وطنية ذاتية وترقيتها.

ان الامر يتعلق بتعزيز تنظيم المؤسسات العلمية والتقنية قصد تشجيع التنافس وتنميته والبحث على الابداع وعلى البحث، لا سيما التطبيقي منه، وتحسين تداول المعلومات العلمية والتقنية، وتطوير العلاقات بين الباحثين والجامعيين والمسيرين الاقتصاديين.

وينبغي تشكيل فرق من المهندسين والتقنيين والموظفين الكفاءة تسند لهم مسؤوليات متزايدة الأهمية في مجال الدراسات وإنجاز المشاريع.

ان الاستثمارات الصناعية، باستثناء المعقد منها بسبب حجمها وطبيعتها، غالباً ما تتميز بتكرار العناصر والمجموعات الفرعية المشابهة التي يمكن التكفل بها والتحكم فيها بواسطة الامكانيات الوطنية للدراسات والإنجاز.

للعمل أدى إلى تدهور متزايد لعلاقات التبادل والى انخفاض في ايرادات العملة الصعبة.

وهكذا يصبح احداث الوسائل، وتوفير الشروط الكفيلة بخلق التدaxيل، وترانكم موارد مالية مرتفعة من العملة الصعبة، هدفا رئيسيا ذا أولوية مطلقة باعتبار أنه يتبع على الجزائر أن تعتمد قبل كل شيء على نفسها لضمان ديمومة تنميتها.

ان اكتساب الفعالية في أية صناعة يشكل مصدرا واسعا للتراكم، ولذلك ينبغي توفير كل الشروط الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. وعليه فان الامر يتعلق، قبل كل شيء، بتوفير الشروط التي تسمح بتحقيق فائض يخصص للتصدير، علاوة على سد الحاجات الأساسية للسوق الداخلية. ونظرا لهيمنة علاقات القوى على السوق الدولية، فإنه يتبع على الصناعة الوطنية أن ترفع من مستوى منافستها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالاستعمال الأمثل لادة الانتاج والتحكم في تكاليفه وبصناعة منتجات تكون جودتها مطابقة للمقاييس الدولية.

## الفصل الرابع

### التنمية الثقافية والاجتماعية

#### أولا - الثقافة الوطنية :

##### ١ - التراث التاريخي :

ان التاريخ هو ذاكرة الامة الجماعية. وهذا يجعل العناية به ضرورة ثورية تتصل اتصالا عميقا بالمعنى العام للثورة الجزائرية الذي ما فتئ يرمي إلى تخلیصه من مظاهر التشویه والتعریف والتزييف التي لحقت به على أيدي مؤرخى المدرسة الاستعمارية، الامر الذي يتطلب تکثیف الجهود الرامية إلى جمع كل التراث التاريخي الجزائري ونشره والتعریف ببطال الشعب ومشاهيره عبر التاريخ، وتخليص مآثرهم وكتابات سیرهم وتبليغها عبر وسائل الاعلام حتى تقتدي بهم الاجيال الصاعدة.

الاستعمال الاكمل للقدرات الانتاجية ومن تفادي أخطار تسرب الاستثمارات.

ومن ناحية أخرى، فان أسباب التقدم في الانتاج والانتاجية والاستعمال العقلاني المتزايد للتجهيزات، كلها مرهونة بالتحكم في الصيانة التي تشكل بعدا أساسيا للتنمية والإبداع والمهارة التكنولوجية الخلاقة.

والى جانب تنظيم الصيانة، ستتھم البرامج الاستثمارية الخاصة بإنشاء ورشات لصنع قطع الغيار وتتجديدها، مما يساعد على اقامة علاقات تكاميلية في المجال الاقتصادي.

كما ينبغي الاستفادة من اللجوء الى الاجانب بخصوص أعمال الصيانة المعقدة، وذلك بواسطة صيغ ملائمة تسمح بتعجيل عملية التمهين والحد من التبعية.

ان تحسين الصيانة يقتضى، من جهة أخرى، تكوينا مهنيا دائما للعمال وتوسيعهم توعية مستمرة تجعل من الصيانة انشغالا أساسيا دائما.

#### ٢ - توفير الشروط الضرورية لجعل الصناعة عدا قطاع المحروقات مصدرا دائما وصالحا للتراكم :

ان ضعف اقتصاديات العالم الثالث غالبا ما ينجم عن كون ايراداتها من العملة الصعبة تنتج عن بيع تشكيلة محدودة من المنتوجات المصدرة، تقتصر في معظم الحالات على منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة. ولقد ابرزت التجارب الاخيرة لازمة الاقتصادية العالمية مدى ضعف اقتصاديات البلدان النامية.

وفي الجزائر يرتكز تراكم وسائل الدفع الخارجي على منتوج المحروقات وحده، وبالاضافة الى ذلك، فان امكانياتها التصديرية لهذا المنتوج تنخفض تدريجيا بسبب نفاد الحقول الموجودة وارتفاع الاستهلاك الوطني. ثم ان التقسيم الدولي

### ٣ - العمل الثقافي :

اذا كان تحقيق اشتراكية وسائل الانتاج هو الشرط المسبق لإقامة المجتمع الاشتراكي فان اشتراكية وسائل الانتاج الثقافي هو أيضا شرط اساسي للرقى الثقافي، وهو يستلزم، حسب ما يقتضيه التصور العصري للثقافة، توفير أجهزة ثقافية متنوعة تدعمها روح التجديد، ويعززها العرض على خدمة الجماهير الشعبية وفقاً للوجهة التي يقتضيها التقدم. على أن الفن والانتاج الثقافي لا يمكن أن يتحقق الجودة المرجوة منها الا اذا توفرت في الفنانين والمنتجين الثقافيين عموماً المواهب الضرورية، وأمنوا برسالة فنهم في مجتمعهم، وبدلوا دوماً قصارى جهدهم في الارتفاع الى المستوى المطلوب بالتكوين المستمر وتنمية هذه المواهب دون انقطاع.

وان ذلك يستلزم اتخاذ التدابير الازمة لاكتشاف المواهب وتشجيع أصحابها على الانتاج والابداع.

وعلى الصحفة والاذاعة والتلفزة، ومؤسسات النشر والمتاحف ومدارس الموسيقى والسينما والمسرح والمراکز الثقافية ودور الشباب، الى جانب المكتبات العمومية المنتشرة في البلديات والأحياء والمزودة بالوسائل السمعية البصرية، أن تعمل على نشر ثقافة رفيعة مشوقة، كفيلة بالاستجابة لعاجلات المواطن ورفع مستوى الفكري.

وي ينبغي من جهة أخرى تكثيف الاهتمام بتعديدة سياسة للكتاب تستجيب للعاجلات المتزايدة والمتعددة لدى الطلبة، ورجال الثقافة، والباحثين، والشبيبة المثقفة والعمال الذين هم في طريق التخصص، ولدى القراء العاديين بصفة عامة، الذي ينبعى تشجيع حب القراءة وتنميته لديهم حتى يصبح تكاثرهم عامل حضاريا يتأكد باستمرار.

وبما أن التنشيط الثقافي والتربيوي، يولي القضايا الايديولوجية والجمالية والفنون

يجب أن تشمل العناية المنهجية كل حلقات التاريخ الجزائري البعيد منه والقريب، بحيث لا تهمل اية فترة من فتراته. لأن مثل هذه العناية الشاملة تسمح باستجلاء مواطن العبر واستخلاص الدروس التي يهتدى الشعب بها في مواقفه الحالية والمقبلة.

على أنه من الضروري اعطاء العهد الاستعماري والمقاومة الشعبية للاحتلال الفرنسي اهتماماً خاصاً، لاسيما فترة ثورة الكفاح المسلح الذي فجر طاقات شعبية هائلة، وشهد بطولات وسجل تضحيات تشكل مجموعة ملامح لا بد من ابرازها واستجلاء أبعادها لتسيرشد بها الاجيال المقبلة، لأن الارادة التي عبأت قوى الشعب في مرحلة الكفاح المسلح تظل قاعدة ضرورية لمعركة البناء.

ومع الواضح أن العناية بالتاريخ لا تعنى أن يبقى سجناء الماضي، ولا أن نقدسه تقديساً عامياً إلى حد الخلط بين ايجابياته وسلبياته، فضلاً على أن نجعل منه مراحل متضاربة نتبني بعضها ونننكر لبعضها الآخر.

### ٢ - التراث الثقافي :

ان هذا التحليل يؤدى في الواقع إلى تناول التراث بكل، ذلك ان الشعب الجزائري بمشاركته في الاحداث التاريخية الكبرى، وتفاعلاته مع مختلف تيارات المنطقة، قد أكتسب خبرة ووجداناً مشتركاً يتجليان في اسهاماته الفكرية وأشكال التعبير التي ابتكرها أو تبناها، ومن خلال اتصاله بالثقافات العالمية وتكيفه ايها حسب عبقريته الخاصة. وفي هذا السياق يجب أن تدرس مظاهر الابداع عند المجتمع الجزائري، سواء ما تعلق منها بالاسهامات الفكرية والعلمية والادبية أو بال المجال العمرياني، أو الصناعة التقليدية، أو التنظيم الاجتماعي، أو مختلف أشكال التراث الشعبي التقليدي. وهذا يستوجب عناية خاصة بالفنون الشعبية التي تصور المأسى والاحاديث والمعلمى التي عاشها شعبنا، وتشجيع الابحاث والدراسات التي تدور حولها.

تكوين ما يلزم من مهارات، واعداد ما تتطلبه البلاد من كفاءات قادرة على التكيف مع التعديلات، التي تواجهها البلاد في المستقبل، وتوفير ما يلزم من شروط لتحقيق نهوض اقتصادي في ظل انسجام اجتماعي لا يتذكر للماضي، ولا يدبر ظهوره للتقدم.

على أنه يجب الحرص على تجنب منظومة التربية والتكوين نوعين من الأخطار :

- خطر التكوين غير المتصل بالحياة العملية وما ينتج عنه من شهادات لا جدوى منها ولا يستطيع حاملها أن يجد منصبًا له في سوق العمل.

- خطر التكوين الذي يرتكز فقط على تقدير ميكانيكي للحاجات دون ارتباط بالحقائق الاقتصادية للبلاد.

ان مختلف الانشطة التي تقوم بها الشورة لتنمية البلاد، كيما كان تنوعها وبصرف النظر عن اختلاف طبيعتها التي تجعلها متمايزه في الظاهر، تحتفظ في الواقع الامر بترتبط وثيق فيما بينها.

وإذا كان النظام المتعلق بال التربية والتكوين قد قطع شوطاً كبيراً في توسيعه وشموله لرباعي سكان البلاد، فإنه اليوم مدعو أكثر من أي وقت مضى إلى العناية بجانب المحتوى وخاصة المحتوى الأيديولوجي.

## 2 - منظومة التربية والتكوين :

تتميز منظومة التربية والتكوين بجبارية التعليم الأساسي وعميمته على الأطفال البالغين سع الدراسة، وهذا بفضل المدرسة الأساسية التي أصبحت الاداة المفضلة لتوفير فرص التعليم لجميع الأطفال الجزائريين.

ولكى تتجاوب المنظومة التربوية مع أهداف الثورة يجب عليها أن تولي التكوين الأيديولوجي، السياسي، والمدنى، والدينى، والأخلاقي، فى برامجها، الامنية التي تستحقها طبقاً للاختيارات

التكوينية مكانة كبرى، فيتعين أن يكون أحد الأهداف الرئيسية التي تتجدد له وسائل الإعلام والثقافة. وينبغي تطوير النشاط الثقافي في اتجاه الشباب، خاصة عبر المنظومة التربوية، وتنويعه بتشجيع الابداع، والانتاج، ومضايقة المعارض والتظاهرات المفيدة، التي تعرف بالثقافات المعاصرة.

كما ينبغي اعطاء جمع الآثار المتعلقة بالثورة التحريرية وجدرها وحمايتها عناية خاصة، لأنها تشكل صلة هامة بين الأجيال الصاعدة، وتاريخها النضالي المجيد.

ان تنظيم العمل الثقافي، الذى يهدف الى اهراز المعالم التذكارية وتحديد الواقع التاريخية وتسجيل الآثار القديمة والتعریف بالتراث الثقافي للجزائر عموماً، يتوقف على تنفيذ تنظيم يعتمد على أسس عقلانية وصارمة حتى يتحقق تطبيق السياسة الثقافية بصورة مرضية في مجال البحث والتقوين والانتاج في الوقت الذي يتم فيه دعم الهياكل القاعدية الموجودة، وتطويرها، سعياً الى اقامة شبكة وطنية واسعة ومتعددة من الانشطة الثقافية.

## ثانياً - التربية والتكوين :

### 1 - الأهداف :

ان للتربية والتكوين دوراً بالغ الأهمية في تطوير الشخصية الوطنية وفي اقامة مجتمع منسجم، يكون فيه المواطن متصلة بجذوره، متعلقاً بأرض أجداده، آخذًا بأسباب التقدم.

فال التربية هي المنشآ الذي لا بديل عنه لشحذ الاحساس لدى الإنسان وتكوين المواطن، وتأصيل الشخصية، ونقطة الانطلاق لكل حياة فكرية خصبة.

وذلك يتطلب عناية دائمة بمنظومة التربية والتكوين والثقافة من أجل تحسينها في إطار مشروع واسع يربط التعليم والتكوين بالتنمية، لأن التكفل بالمشاريع والمخططات المستقبلية يقسم، قبل كل شيء، على هذا النظام، الذي يتوقف عليه

في هذا المستوى، يمثل العنصر الأساسي في تحديد التعليم الأساسي.

على أن هذا النظام يتطلب ضبط نوع من التعاون، تعدد نصوص ملائمة بين الاطراف الاجتماعية المعنية والمدرسة.

وينبغي أن يكون التعليم في المدرسة الأساسية منظما على نحو يهيء وييسر الانتقال الى الشعب التي تأتي في مرحلة ما بعد المدرسة الأساسية.

والتعليم الثانوي العام والتقني نظام يأتي امتدادا للمدرسة الأساسية، ومرة اجباري نحو التعليم العالي من جهة، ونحو الشغل من جهة أخرى. وينبغي أن يكون منسجما ومتبلورا في مجموعة متناسقة تتحدد فيه الفروع وفقا لطبيعة الشروط الاقتصادية، واحتياجات المجتمع المخطط. ويعتبر هذا التعليم معبرا حقيقيا مفتوحا على دنيا العمل.

وقد تميز هذا التعليم دائما ببنياته المختلة على حساب التعليم التقني. ولذا ينبعى القضاء على هذا الاختلال البنوي في أقرب الآجال وتوجيه التعليم التقني ليصبح أكثر اتساعا وأحسن نوعية حتى يرضي تطلعات التلميذ وأبائهم وتزول تلك النظرة التعجيزية اليه.

وينبغي، علاوة على ذلك، ان يمنحك توسيع هياكل التكوين المهني والتمهين الاولوية حتى يصحح الاختلال الراهن، ويستجيب التكوين المهني لاحتياجات الطلب الاجتماعي خاصة بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة. وبذلك يتم تقليل نسبة التسرب المدرسي، ويمكن القول ان النجاح في هذا الميدان مرهون بتجنيد الطاقات المتوفرة ورفع مودوديتها.

ومن هنا يجب أن يتکفل التمهين والتکوین في المؤسسة الاقتصادية، باعتبارهما المحالين اللذين يتطلبان من الهياكل المعنية التزاما أكبر، بجزء يعتبر من الاهداف التي تطمح الثورة الى تحقيقها.

الكبير للتشييد الوطني. الا أنه لا بد من ملامعة التکوین السياسي مع الاختیارات الاساسية للثورة، واعداد برامج ملائمة في مختلف مراحل التربية والتعليم والتکوین. وتشكل هذه الجوانب من التعليم محاور هامة من شأنها ضمان تکوین الشباب تکوينا مطابقا للقيم الوطنية العربية الاسلامية بصورة تؤکد اختیارات البلد الأساسية.

ان رصد مبالغ ضخمة لتكوين الانسان دون السعي، في نفس الوقت وفي موازاة مجهود التکوین، الى توفير مناصب عمل في البلد يعني بالنسبة للجزائر، اما الحكم على نفسها بمواجهة أزمة اجتماعية وأخلاقية حادة، واما قصر دورها على تزويد البلدان المتقدمة بالاطارات والعمال الاكفاء، فتصبح البلدان الاجنبية هي التي تقطف ثمار الموارد الطائلة التي ضحت بها الجزائر في سبيل تعليم شبابها وتکوينه.

من أجل هذا لا بد من مواصلة الجهود في طريق التخطيط الصارم للتکوين المدرسي والجامعي لكي يزول الاختلال بين القطاعات ويتحقق الوصول الى تناسب أكبر بين التکوین والشغل.

ولكي يتحقق تنظيم التوزيع بين مختلف هياكل التکوین وشعبه لا بد من وضع نظام ناجع للتوجيه المدرسي، والجامعي، والمهني، على أساس الاحتياجات المخطط، والمعايير الموضوعية، على أن يتم ذلك دون الاخلال ببدأ العدالة الاجتماعية، ومع استبعاد كل شكل من أشكال التمييز.

ان التنظيم الملائم لهياكل التربية والتکوین والتشييف، والبحث العلمي، والتطبيق، يمثل ركيزة استراتيجية لسياسة النهوض العلمي، والتقدم التقني، والتحول النوعي لمنظومة التربية والتکوین بصورة موحدة، ومنسجمة، في جميع مكوناتها.

ان المدرسة الأساسية التي تمتد على تسع سنوات، تعتبر حجر الزاوية في بناء منظومة التربية والتکوین. كما أن ادراج التقنيات المتعددة

أوجه النقص المسجل في الميادين العلمية والتكنولوجية بالتأكيد على نوعية التكوين. كما يجب أن تتخذ الإجراءات اللاحقة الكفيلة باشراف التقنيين والاختصاصيين العاملين في قطاع الانتاج في عملية التكوين كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وينبغي دعم عملية تجديد المعلومات وتطبيقاتها بصورة كاملة تسمح للاطارات بتحديث معارفهم وتحسين تكوينهم.

ويتعين أيضاً مواصلة السياسة الهدافة إلى جزأة الوسائل البيداغوجية بالتصميم والترجمة والتأليف وأحداث صناعة للكتاب تلبى الاحتياجات المتزايدة لمجموع مراحل التعليم. كما يجب بذلك جهد خاص في اتجاه تحديث المناهج البيداغوجية بواسطة اللجوء إلى تقنيات التمهين الحديثة، ولاسيما الوسائل السمعية البصرية.

### 3 - التعليم التحضيري للمدرسة - التكوين المستمر ومحو الأمية :

ان تطبيق سياسة التكفل بالاطفال في نظام التعليم التحضيري للمدرسة حتى سن الست سنوات، هي من طموحات الجماهير الشعبية. غير أن امكانيات الدولة لا تكفي وحدها لتنفيذ مثل هذا المشروع الطموح اذا لم ترافقتها جهود مشتركة بين الاسرة والمصالح الاجتماعية والمؤسسات العمومية. وعليه، ينبغي أن تتضافر جهود كل الاطراف المذكورة من أجل العمل على وضع سياسة تحقق التكفل بالاطفال في هذه السن حتى لا يلقي كل العبء على الدولة وحدها.

وتحقيقاً لهدف ترقية الإنسان، ينبغي أن يتم ضمن كل مؤسسة اقتصادية واجتماعية أو ثقافية تطبيق سياسة ترقية داخلية منظمة وشاملة تفتح آفاقاً واسعة للعمال الراغبين في رفع مستوى معارفهم، وتحسين مؤهلاتهم المهنية، وإكتساب الشهادات اللاحقة لارتفاعهم في سلم مناصب العمل في المؤسسة. ذلك أن الترقية الداخلية تشكل محوراً هاماً في تطبيق سياسة تكوين شاملة تخدم

كما يجب تطوير الهياكل الجامعية لتلبية أهداف التنمية طبقاً للمخططات المرسومة وبتنسيق مع القطاعات الاقتصادية. ان اقامة معاهد جامعية متخصصة وتوزيعها عبر التراب الوطني حتى تتعدد مراكز الاشعاع والتثقيف، فضلاً على مراعاة امكانيات الجهات فيما يتعلق بالتكوين العلمي والتكنولوجي، يساعدان على صهر الشباب الجامعي الوافد من جهات مختلفة في بوتقة واحدة والقضاء على مخلفات العقلية الضيقة.

ان نجاح مجموعة برامج التنمية يتوقف في الأساس، على تعسين منظومة التربية والتكوين، ورفع مستواها وامكانياتها كما وكيفاً وتنظيمها. وفعلاً فإن أغلبية الاهداف المستطرة تستلزم مستوى عالياً من التأهيل في جميع الميادين. ويجب في المستقبل مواجهة القضايا المتعلقة بتحسين نوعية التعليم بكل ما يلزم من تصميم وصراحته وتفتح فكر. ذلك أن متطلبات المرحلة الراهنة تفرض أن تعطى النوعية اليوم اهتماماً أكبر. فقد ولّى العهد الذي كان يستلزم، لأسباب موضوعية، أخذ مسألة الكم بعين الاعتبار.

كما يجب في هذا الميدان تعزيز المهارات العلمية، وقدرات التفكير والتصور والتحليل للمناهج ومحفوظ التعليم الأكثر ادراكاً لقضايا المستقبل.

وانطلاقاً من هذا الأساس فإن تحسين تأهيل التأطير وتحسين الشروط المادية لتسخير جهاز التربية والتكوين، لا يمكنان من رفع المردودية الاقتصادية للوسائل الضخمة التي جندتها المنظومة التربوية فقط، بل يسمحان أيضاً بالوفاء للعهد الذي قطعه جيل نوفمبر، الا وهو تسلیح الشباب بالمعارف العلمية والثقافية الكافية التي تجعله قادرًا على مسك زمام مصيره ومواجهة القرن الواحد والعشرين في أحسن الظروف.

ويجب، من جهة أخرى، أن ينصب هذا المجهود على تكوين المكونين وبالقضاء على

علاقة مكثفة ودائمة بين التكوين العالى والبحث التطبيقى والاستثمار والانتاج فى مجموع قطاعات النشاط لانه لا فائدة ترجى من بحث علمي يعيش فى بروج عاجية.

وعلى الجامعة الجزائرية ومؤسسات التكوين العالى أن تجعل من مساحتها الواسعة فى البحث العلمى جسرا متينا يربطها بعملية التنمية الوطنية عن طريق ايجاد الحلول العلمية الملائمة للمشاكل التى تعرضها.

ويجب أن يرتكز البحث العلمى والتكنولوجى فى تطوره خاصة على الاهداف التالية :

- تطوير القاعدة البشرية.

- التقويم المستمر لرأس المال العلمى والتكنولوجى المكتسب.

- تعليم الثقافة العلمية والتكنولوجية، لاسيما بتدعيم تعليم المواد العلمية فى كل مستويات المنظومة التربوية.

- التحكم فى الاعلام العلمى والتكنولوجى بمختلف أشكاله.

- دعم التشاور وتعزيزه بين مؤسسات البحث العلمى والتكنولوجى وهياكل الانتاج قصد التكفل على الخصوص، بالمشاكل الملحوظة، التى تواجهه التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الاهتمام بميدان العلوم الإنسانية نظرا لما يمكن أن تقدمه من حلول لكثير من القضايا الاجتماعية.

ان ترقية البحث العلمى وتطويره، على أساس مراعاته للمشاكل الموضوعية، التى تعرض البلاد، تساهم مساهمة فعالة فى توسيع قدرة البلاد التكنولوجية وتعزيزها، وتحفظ من تبعيتها للخارج فى هذا الميدان.

فبناء نظام وطني للبحث العلمى والتكنولوجى الموجه والهادف، هو بمثابة استثمار طويل المدى وأداة تتحكم بها البلاد فى مستقبلها.

الجماهير، وتمثل عنصرا جد ايجابى فى معاربة الاممية. ويمكن أن يعتمد فى ذلك على مساعدة الجامعة ومعاهد التكوين الموجودة فى البلاد.

ان القاعدة الاساسية للتتحول الثقافى فى اى بلد تتمثل فى مكافحة الاممية وتعظيم التعليم.

ان محاربة الاممية التى هي من مخلفات الاستعمار يجب أن يشمل كل المواطنين المعنيين، رجالا ونساء، ويساهم فى تعظيم استعمال اللغة الوطنية.

وفي هذا الاطار ينبغي أن تتکفل هياكل التربية والتکوین بالانشغالات المتعلقة بمحاربة الاممية، وتلبية رغبات الترقية التي يعبر عنها المواطنون الذين لا يتربدون على المدارس وذلك بغية احداث نظام كامل يضمن الترقية المستمرة للكبار. ويتعين ادراج هذا المسعى فى مخططات التنمية. كما يجب أن تساهم وسائل الاعلام الوطنية فى عملية محاربة الاممية والتکوین المستمر، وتقوم الهياكل المعنية للدولة باعداد برامج متدرجة وايجاد السبل، والمناهج الملائمة، وتكوين المعلمين والمنشطين الذين يتکفّلون بمحاربة الاممية. كما يتعين تنظيم التطلع، وتأطيره، وتسويجه، تنظيميا يسهم اسهاما فعالا فى هذا النشاط.

وزيادة على ذلك، ينبغي السهر على الاستعمال الامثل للمنشآت الاساسية المدرسية والتکوينية باتصال مع الجماعات المحلية، والوحدات الاقتصادية، والمنظمات الجماهيرية، وذلك من أجل تطوير التکوین المستمر، وتحسين مؤهلات الشباب والعمال والتنظيم الناجح لمحاربة الاممية.

#### 4 - البحث العلمى :

يتطلب تطوير البحث العلمى والتكنولوجى، الذى قطع منذ نشوئه خطوات لا يستهان بها، على ضوء تطور سلك الأساتذة الجامعيين، وجزأته، وتقديم عملية تأطير فروع نشاطات البلاد فى مجموعها عن طريق تحفيظ معلمى يندرج ضمن انشغالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعبر تنظيم

العصيرية، ينبغي أن تتواءل الامكانيات مع تعبئة كل الطاقات، التي تمكّن الاعلام الوطني من أداء رسالته الكاملة لتدعيم الثورة والدفاع عنها، حتى يكون قادرًا على التصدى للفزو الثقافي والاعلامي ومواجهة التحديات.

ان الثورة العلمية والتكنولوجية التي أثّرت في وسائل الاتصال الجماهيري، قد أحدثت تأثيراً عميقاً في قطاع الاعلام، وغيّرت كلّياً الاشكالية القديمة في هذا الشأن. فعدم التوازن الموجود على المستوى العالمي قد ازدادت حدّته لذلك، وأصبحت أغلب دول العالم الثالث تعيش أوضاعاً خطيرة من التبعية تشكّل تهديداً خطيراً لسيادتها.

ان كل هذه الاعتبارات قد أدّت إلى بروز مشاكل الاعلام، وجعلتها في مقدمة الانشغالات الكبرى للبلد، وبناءً على ذلك وتماشياً مع خط التقاليد المكتسبة أثناء الكفاح المسلح، يجب أن يؤدّي الاعلام دوراً هاماً في المرحلة العالية للتشييد الوطني بوصفه وسيلة مثلث لنشر ايديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني، ولربط علاقات وطيدة بين القيادة السياسية للبلاد والجماهير الشعبية.

ويُنبعى أن يستجيب الاعلام لحق أساسى من حقوق المواطن، وهو حقه في اعلام موضوعى كامل. ولا شك أن تجسيد هذا الحق يتطلب توفير كل وسائل الاعلام، وجعلها في متناول جميع الفئات الاجتماعية، وتعميمها على جميع مناطق البلاد. ومن جهة أخرى، فإن الدفاع عن مصالح الثورة، والتعريف بإنجازاتها ومكتسباتها، والتصدى لمحاولات تشويهها، تتطلب كلها اعلاماً مسؤولاً في الداخل، وحضوراً اعلامياً ملائماً في الخارج.

ولكن هذا الدور مررهون بالتزام العاملين في حقل الاعلام بايديولوجية الثورة ووعيهم الكامل لمبادئها وأهدافها و اختياراتها الأساسية المنطلقة بخدمة الجماهير الشعبية.

كما أن بروز مجموعة علمية ديناميكية تتّوسع باستمرار يضمن للبلاد اعداد المستقبل و يمكنها من أن تصبح عضواً عاملاً ونشيطاً في المجموعة الدولية.

وعليه، لا بد من العناية الكاملة بالباحثين والتکفل بتوفير احتياجاتهم حتى يتمكّنوا من ممارسة أعمالهم في أحسن الظروف.

### ثالثاً - الاعلام :

ان الاعلام قطاع استراتيжи يتصل اتصالاً وثيقاً بالسيادة الوطنية، فهو يتّجاوز مجرد سرد الواقع وملحقة الاخبار وتغطية الاحداث الوطنية والدولية، ليؤدي دوراً أساسياً في معركة التنمية الوطنية، والدفاع عن الثورة، وتحقيق التعبئة، وشذ اليقظة، وتعزيز الوعي. فالاعلام، بهذا المفهوم، أصبح أداة رئيسية في تشكيل المحيط، واعداد النّظرة إلى الأشياء، وصياغة المفاهيم والتصورات، كما أصبح من مستلزمات النّشاط السياسي والإيديولوجي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمى. اذن فهو وسيلة أساسية من وسائل الثورة، يعبر عن أهدافها، ويعمل على تعميقها، ويدافع عنها في الداخل، ويتصدى للذود عنها والتعريف بمنجزاتها في الخارج.

ولقد تعاظمت أهميته بفعل ما تتمتع به وسائله من قوة ايجام وجاذبية، وخاصة منها الوسائل السمعية البصرية التي أصبحت تعتل مكانة مرموقة في حياة المواطنين. فالامر يتعلق هنا بظاهرة اجتماعية جديدة ذات أهمية بالغة، سواء بالنسبة للأفاق الجديدة التي تفتحها أو للآثار العديدة التي تترتب عليها.

ومن هنا فان الجهود المبذولة في هذا الميدان التي استهدفت النهوض بهذا القطاع خاصة فيما يتعلق بتوسيع شبكة البث الاذاعي والارسال التليفزيوني وتنويعها، بغية تطويرها والزيادة في فعاليتها بما يتناسب والمطالبات الاعلامية

وبالرغم من النجاح المسجل يبقى علينا بذل مجهودات أخرى نظرا لما يتطلبه هذا القطاع، وللسياق الوطني والدولي الذي يتحكم في تطوره. ذلك أن الامر يتعلق قبل كل شيء باعطاء تجهيز مختلف الوسائل الاعلامية والهيكل الضروري أهمية خاصة، لتحسين الانتاج، وتوزيع الصحافة الوطنية، والوسائل السمعية البصرية، والإذاعة، عبر مجموع التراب الوطني. وينبغي القيام بعمل ضروري للتقدم في هذا المجال، سواء من حيث التخطيط أو التنظيم أو التنسيق بين القطاعات وخاصة في مجال الاختيار التكنولوجي والمنشآت.

ان التقدم التكنولوجي الكبير في مجال الاعلام والاتصال يجعل من الضروري تطبيق برنامج تكوين يهدف إلى رفع مستوى كفاءة العاملين في الاعلام، وضمان التحكم في التقنيات الجديدة.

#### رابعا - العمل والتشغيل والأجور :

##### ١ - العمل والتشغيل :

ان العمل، باعتباره المصدر الرئيسي لكل تقدم اقتصادي واجتماعي، والعنصر الاساسي للتراكم، ليس حقا فحسب، بل هو أيضا واجب وشرف وميزة اخلاقية تساهم في تكوين شخصية الانسان، وتحفظ كرامته.

ان رقى البلاد، وتقديمها الاقتصادي، وترقية المواطن، ترتبط كلها، بالعمل لكونه الوسيلة الوحيدة الكفيلة بضمان تحقيق الاهداف المسطرة في مخططات التنمية.

وبما أن المجتمع الاشتراكي يقوم على أساس العمل والكرامة، فإنه يقضى جذريا على التطفل والفراغ اللذين يجعلان الانسان عالة على الامة» ولا يضمن الحق في العمل لكل الجزائريين فحسب، بل يسعى أيضا ليصبح كل مواطن في المستقبل مدركا أن العمل فرض "عليه لتشييد البلاد، وضمان الانتاج. وان وجود مواطن قادر على الشغل وعاطل عن أي نشاط يعد خسارة للاقتصاد الوطني.

وهناك وظائف أخرى يتبعها على الاعلام أن ويتكفل بها، زيادة على تلك المهام الحيوية. ذلك أن الاشر البالغ الذي تحدثه الوسائل، التي يستعملها، يجعل وسيلة لا نظير لها في ميادين التربية، والتربية، والتنشيط الثقافي، وتنمية الذوق الجمالي، والفنون، وتنظيم مجالات تسليمة سليمة ونافعة وجذابة بالنسبة إلى غالبية المواطنين. كما أن وجود اعلام مسؤول من شأنه أن يساهم أيضا في دعم ممارسة الرقابة بكشف الاخطاء، والمواقف السلبية والتجاوزات، والاهمال، والتبذير، وكل أشكال الانحراف.

ومع البداهي أن هذه الاهداف لا يمكن تحقيقها إلا عبر اعلام وطني قوى، وجيد التنظيم، مسؤول وملتزمه، يتمتع بالمصداقية، ويستجيب لل حاجات المتنوعة والعديدة للجماهير، ويعبّر عن طموحاتها. بهذا فقط يمكن الاعلام أن يحظى بشقة الرأي العام، ويؤدي مهامه على أحسن وجه.

ان التكفل بتحسين نوعية الانتاج في هذا المجال، وضمان الاستجابة لمطالب مواطنين أصبحت احتياجاتهم الاعلامية أكثر تشددا وتنوعا بفعل ارتفاع مستوى التعليم، والقيام باسهام فعال في تطوير الثقافة ودعم الهوية الجماعية، هي التي تمكّن الاعلام من استقطاب جمهور واسع، ومن تنمية قدراته النقدية، وتعزيز صموده، وتصديه لغزو الوسائل الاعلامية الأجنبية.

ان الجزائر، في الوقت الذي تكافح فيه داخل المعافل الدولية، من أجل اقامة نظام اعلامي دولي جديد وعادل، تعتبر أن بذل جهود معتبرة لتحسين قدراتها الخاصة هو وحده الكفيل بمواجهة التغلغل الاجنبي في هذا المجال للحد من آثاره السلبية. غير أن هذا المسعى لا يتنافي مع قيام تعاون مفيد وتبادل منظم بين كل الاطراف. ذلك أن الاعلام بكل دعائمه يشكل وسائل لا تعوض لنشر المعرفة والتفهم والتعاون بين الشعوب وترقية ثقافاتها.

التعجيل بتجهيز المنظومة التربوية والتكوينية بما يلزم من وسائل وكفاءات حتى يمكنها أن تحقق، رغم ضخامة المطلب وتعقده، التحسين السريع للتأهيل والتأطير في كل مستويات هذا الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، وتسهل مهمة تكيف العامل مع الشغل الذي يمارسه.

ان نمو البلد يؤدى في هذا السياق إلى ظهور نمط جديد للشغل يتطلب معرفة تقنية وفكيرية تسمح باحداث مناصب مناسبة للأجيال التي نشأت بعد الاستقلال. ونظرا لما تلقته هذه الاجيال من تعليم وتكوين، فانها لا تستطيع أن تكتفى باشغال تقليدية فقط، بل تشترط أنواعا من العمل أحسن اعدادا توفر خاصة في قطاعات الانتاج الصناعي، وفي الانماط الحديثة للفلاحنة، وفي الخدمات التابعة لهذه وتلك. على أن هذه الديناميكية تتطلب أيضا احكام استعمال أداة الانتاج وضمان مردوده، عن طريق اعتماد الشغل المنتج وتنميته وتقليل مناصب غير المنتجة الى حدتها الادنى. كما تتطلب أن يتم، في ضوء التجربة التي عاشتها البلاد، تحديد الاختيارات في مستوى الحصول على أحسن نسبة من الشغل والقضاء على العوائق التي تعرّض صلاحية وحدة الانتاج وتطويرها. وعليه يجب ضمان نسب هامة لتقليل تكاليف النقل المادي للتشغيل من منطقة الى أخرى وضمان الترقية للشغل الاكثر تأهيلا بفضل التكوين المكمل، الذي يتلقاه العامل خلال قيامه بعمله.

وعلاوة على ذلك، فإن التنمية تختلف حتما من جهة الى أخرى، ولهذا تتطلب تنقل الاطارات والعمال المؤهلين من الجهات التي فيها فائض في التشغيل الى الجهات التي تعاني عجزا في هذا الميدان. ويمكن أن تكون هذه الحركة المهنية والجغرافية مصدر حيوية للاقتصاد الوطني، لذلك يعد التحكم فيها عامل قويا من عوامل ترقية الفرد ورفع مردودية الجهاز الانتاجي.

ان الفلاحنة تشكل جزءا من القطاع الانتاجي الذي يشغل قسما كبيرا من المواطنين، ولهذا

ولهذا يظل احداث مناصب العمل هدفا أساسيا للثورة حتى يمكن تشغيل جميع المواطنين القادرين على العمل.

ان التشغيل المكثف لكل المواطنين العاملين يطرح قضية تشغيل المرأة. وإذا كانت النساء يشكلن نصف عدد المواطنين القادرين على العمل فان بقاء المرأة خارج حقل الانتاج يعني ضعفا في الاقتصاد الوطني، وتأخرا في التطور الاجتماعي، وثبتيتا للفكر المتخلف.

ورغم أن البحث عن التشغيل الكامل يعني انتهاج سياسة متواصلة لاحداث مناصب العمل وتكوين العمال، فإن المطلوب ليس توفير العمل للافواج الجديدة من العمال توفيرها يتطابق مع النمو الديموغرافي، ولا تأهيلهم للقيام بمهامهم في الانتاج فحسب، بل المطلوب كذلك هو الاستجابة لمقتضيات الانتاجية التي يؤدى ارتفاعها الى توفير فائض من قوى العمل يجب أن يعاد تشغيله بكيفية أنسجع. وبالفعل فإن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة، ذلك أن الامر لا يتعلق باحداث مناصب عمل لمجرد التشغيل، لأن مناصب العمل غير المنتجة لا تصلح في أي نظام في العالم، وبالاخرى في بلادنا المتأثرة بارتفاع التكاليف الاجتماعية.

وإذا كانت ديناميكية التشغيل في المستقبل تتوقف أساسا على التوسيع المنظم في القاعدة المادية للاقتصاد وعلى فعاليته العامة، مع اعتبار ضرورة امتصاص سوء التشغيل والقضاء على البطالة، فإنها لا يمكن أن تتحقق على حساب الفعالية الاقتصادية والاجتماعية أو حسب شروط تؤدي الى رهن المستقبل.

وبما ان هذه الديناميكية مرتبطة بنجاح سياسة التكوين، وتحديد التأطير وتوزيعه، وتطوير التنظيم، وتحسين التحكم والزيادة المستمرة في نتائج الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، فإنها تفرض

لضمان حماية الامومة، وتماسك الاسرة، وضبط التكيف اللازم للاعمال التي تمارسها المرأة، وايجاد الظروف الضرورية لتوسيع مجال اعمالها. غير أن ادخال المرأة الجزائرية في حقول الانتاج يجب أن تراعي فيه الاحوال المترتبة على دورها اما، زوجة، حرصا على صيانة الاسرة ودعمها لكونها الخلية الاساسية التي تبني عليها الامة.

## 2 - الأجرور :

ان سياسة الاجور في اقتصاد اشتراكي المنهج، يجب، لكي تتسم بالعدل والفعالية، أن تكون مستمدة من المبادىء التالية :

- «التساوي في العمل يستلزم التساوى في الاجر».

- «كل حسب مقدراته ولكل حسب عمله». ان انسجام الاجور ينبغي أن يرتكز خاصة على مواصلة التصنيف الوطني الشامل لمناصب العمل، بعيدا عن كل جمود بير وقراطى، حتى يمكن تطبيق المبدأ القاضى بتساوی الاجر عند تساوى العمل.

وتركز سياسة الاجور على مبدأ الحد الادنى للاجر المضمون يراعى فى تعديده كلفة المعيشة وتطور الانتاج الوطنى، وعلى مكافأة اضافية تتضمن نسبتها تبعا لانتاجية العمل ونتائج المؤسسة.

يجب أن يكافى العامل حسب حجم العمل الذى يقوم به وتبعا لنوعيته، وهذا ما يسمح بمكافأة الجهد وحفز المبادرة وتشجيع الانتاج. فليس الاجر والمزايا المرتبطة به سوى مقابل للقيمة التى تترتب على العمل.

اذن، يجب دفع الاجر للعامل فى جميع الانشطة حسب ما يقوم به فعلا بناء على تقدير دقيق وواضح للعمل والتأهيل، ذلك ان الاشتراكية ترفض التساوى الشكلى البسيط الذى لا يأخذ بعين الاعتبار الكفاءة الشخصية والمهارة الفردية، لانه تشجيع على الخمول والكسل.

ينبغي أن تعبأ الوسائل الضرورية من أجل اعادة الاعتبار للعمل الفلاحي وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن من المحافظة على تمركز اليد العاملة المؤهلة في الارياف لفائدة الانشطة الزراعية، وتساعد على التحكم في الهجرة من الريف الى المدينة حتى يتقلص سوء التشغيل الى حده الادنى.

ومن ناحية أخرى، فان السهر الدائم على توزيع الشغل وضبط هياكله سيسمح بتحقيق نوع من التوازن على الصعيدين الجهوى والمحلى بين مختلف فئات الشغل الفلاحي والصناعى والخدمات، ويضمن التجانس الاجتماعى المنشود عبر مجموع التراب الوطنى.

وهكذا، فان اقامة شبكة من المصانع الصغيرة والمتوسطة حول مراكز حضرية صغيرة تشجع انتشار الشغل على نطاق واسع يمتنع فائض اليد العاملة.

وهناك معرك آخر هام يسهم فى مجهد احداث مناصب العمل، ويشارك تبعا لذلك فى اعادة توازن التوزيع السكانى، ويتمثل هذا المعرك فى انجاز مجموعات صناعية كبيرة فى المضاب العليا.

كما يسهم تشجيع الصناعة التقليدية ب مختلف اشكالها فى احداث مناصب عمل. وبالاضافة الى ذلك، فان تنمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة العامة منها والغاصة، علاوة على تأثيرها فى تقويم الموارد المحلية والاندماج الصناعى والتوازن الجهوى، ستحظى بالدعم لتتوفر مناصب عمل جديدة بأقل التكاليف.

ان القضاء على الفوارق الجمهورية يتطلب تحسين هياكل الشغل الجهوى تجنبا لانقسام الوطن الى جهات تتوفّر على يد عاملة مؤهلة ذات تقنيات عالية، وجهات أخرى لا تملك الا يدا عاملة بسيطة.

وبما أن عمل المرأة أصبح اليوم حقيقة ملموسة، فيجب أن يقترن بقواعد صارمة تخصص

ينبغي أن تكون حماية الأم والطفل مضمونة في إطار السياسة الصحية الشاملة للوصول بالأسرة إلى توازن يتناسب والنمو الديموغرافي الكفيف بالتحسين المنتظم لمستوى المعيشة.

ويتضح في هذا المضمار أن معدل النمو الديموغرافي العالى يعرقل كل امكانيات التحسين الكمى المطلوب، اذ يجعل مشكلة توفر العاجات العالية والمستقبلية أكثر تعقيدا، ويحول دون التحسين النوعى الذى يعد مفتاح التقدم الاقتصادى والاجتماعى.

ان عدم التحكم في هذا النمو الديموغرافي المفرط، عامل ضغط قوى يساعد على دعم تيار نزوح السكان، ويزيد في الاختلالات الجهوية، ويضاعف الطلب الاجتماعي، وتؤدى إلى رهن التنمية، واعادة النظر في المجهودات التي تبذل من أجل رفع مستوى المعيشة وتحسين اطار العيادة.

لذلك يجب أن تتضافر الجهود الفردية والجهود الجماعية لحل هذه المشكلة. وإذا كانت الدولة والجماعات المحلية مسؤولة في هذا الميدان، فإن المواطن يتحمل هو الآخر نصيبا من هذه المسؤولية، ولهذا يجب عليه أن يتتحمل قسطه من الاعباء التي تفرضها هذه الوضعية.

وبما أن التحكم في النمو الديموغرافي لا تظهر نتائجه إلا على المدى البعيد، فالمشكلة اليوم مطروحة، وتستلزم التعجيل بابعاد الحلول الملائمة لها لكي لا تبقى عبئا ثقيلا يرهق الاجيال القادمة.

ان التوازن الديموغرافي الاختيارى مطلب حتى لتحقيق التوازن الاجتماعى والاقتصادى للأسرة.

لهذا يجب الالاحاج على ضرورة اعتماد سياسة للأسرة تتعدد في اطار القيم الوطنية، وتجسدها برامج عمل مناسبة تستهدف تحفيظ النمو الديموغرافي.

وفعلا، فليس هناك ما يدفع إلى الكسل ويقتل الابداع مثل التساوى الابله، والثراء الذى ليس له مقابل انتاجى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة.

ان الاعتبارات الاجتماعية التي تلبى بعض الاحتياجات دون مقابل انتاجى لا يمكن احترامها وتأمينها الا مع خلال انتاج ينمو كما وكيفا، لانه لا توجد أية معجزة تسمح بتوزيع ما لم يتم انتاجه بعد.

ان ربع معركة الانتاج، وضمان رفع مستوى الانتاجية، وتوسيع مكاسب الشورة وتعزيزها، تتطلب كلها احداث حواجز مادية ومعنوية ترتبط بمقاييس عملية ثابتة، تعزز التعبئة الشاملة للعمال وتضاعف الجهد الذى يبذلونها في التنمية، كما تشكل في الوقت نفسه وسيلة لتوزيع الدخل الوطنى توزيعا عادلا.

وستهدف العملية الجارية لتمكين سياسة العيادة من توزيع أحسن للدخل، تعديل العيادة على أساس ضبط محكم للدخل غير الاجر حتى يحقق فعالية أكبر في عملية تحصيل الضرائب ومكافحة التهرب من دفعها.

ومن الواضح أن المصالح الادارية مدعوة في قيامها بهذه المهمة الى العرص على عدم جعل سياسة العيادة وسيلة بيروقراطية لتحصيل الضرائب بكيفية تقضى على مصادرها، وتؤدى إلى الفاء الهدف المراد تحقيقه منها. لكن يتبعى على دافعى الضرائب فى مقابل ذلك أن ينظروا الى السياسة الجبائية على أنها وسيلة لتحقيق التكافل الاجتماعى، وأن يعتبروها واجبا يؤدونه نحو مجتمعهم ودولتهم التي تقدم لهم خدمات كثيرة لولاها لما حققوا ما حققوه من ثروات وأموال.

#### خامسا - سياسة الأسرة والنمو الديموغرافي :

تمثل الاسرة، بالنسبة الى الاطفال، المدرسة الأولى التي تعدهم للاندماج في المجتمع. ولهذا

ان العمـاـيـة الاجـتـمـاعـيـة لـلـعـمـال فـي القـطـاعـالـخـاصـ، مـضـمـونـة عـن طـرـيق تـطـبـيق اـجـرـاءـاتـالـقـانـوـنـيـة لـلـعـمـلـ وـخـاصـة فـي مـجـالـ الوقـاـيـةـ الصـحـيـةـ وـالـامـنـ.

اما الخـدـمـات الـاجـتـمـاعـيـة فـي المؤـسـسـاتـ وـمـغـتـلـفـالـهـيـئـاتـ الـوـطـنـيـةـ فـتـتـغـذـىـ فـيـ شـأـنـهاـ اـجـرـاءـاتـ مـكـمـلـةـ لـلـتـنـظـيمـ تـسـيـيرـهاـ وـاقـامـةـ تـضـامـنـ بـيـنـ مـخـلـفـ فـنـاتـ عـمـالـهـاـ.

لـكـنـ التـدـخـلـ لـفـائـدـةـ المـعـوقـينـ وـالـاطـفـالـ الـذـيـعـ يـعـانـونـ صـعـوبـاتـ، وـالـاشـخـاصـ الـمـسـنـينـ، وـاجـبـ وـطـنـيـ، يـتـبـغـىـ أـنـ تـنـهـضـ بـهـ الدـوـلـةـ وـالـمـجـتمـعـ.

وـلـاـ بـدـ أـنـ يـتـواـصـلـ بـسـذـلـ الـجهـودـ لـعـمـاـيـةـ الـمـجاـهـدـيـنـ وـذـوـيـ الـحـقـوقـ حـمـاـيـةـ كـامـلـةـ عـنـ طـرـيقـ التـكـفـلـ بـمـشـكـلـاتـهـ الـاجـتـمـاعـيـةـ وـالـاعـتـنـاءـ بـالـمـصـابـينـ وـمـعـطـوـبـيـ الـعـربـ مـنـهـمـ عـنـايـةـ خـاصـةـ. وـانـ الـاـهـمـيـةـ الـمـتـزـاـيدـةـ لـلـأـعـيـاءـ الـاجـتـمـاعـيـةـ، مـنـ خـالـلـ الـمـيـزـانـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ، تـتـطـلـبـ سـنـ أـحـكـامـ تـنسـجـمـ مـعـ التـخـطـيطـ الـاجـتـمـاعـيـ. لـاـنـ هـذـاـ التـخـطـيطـ يـسـتـهـدـفـ تـسـيـيرـ هـذـهـ الـمـوـارـدـ تـسـيـيرـاـ أـفـضلـ، وـتـحـقـيقـ تـوزـيعـ اـجـتـمـاعـيـ تـتـحـسـنـ نـوـعـيـتـهـ باـسـتـمـارـاـ.

#### سابعا - العمل لصالح الشباب :

يشـكـلـ الشـيـابـ أـهـمـ ثـرـوـةـ اـجـتـمـاعـيـةـ، وـيـمـثـلـ طـاقـةـ حـيـوـيـةـ لـتـحـقـيقـ التـقـدـمـ وـالـتـغـيـيـرـ نحوـ اـفـضـلـ، عـلـيـهـ تـرـتـكـزـ بـالـدـرـجـةـ الـاـوـلـيـ، اـسـتـمـارـاـيـةـ الـشـوـرـةـ وـتـشـيـيدـ الاـشـتـرـاكـيـةـ.

لـكـنـهـ لاـ يـسـتـطـيـعـ أـنـ يـرـتفـعـ إـلـىـ مـسـتـوـيـ المـسـؤـولـيـاتـ الـتـىـ تـنـتـظـرـهـ إـلـاـ إـذـاـ تـشـبـعـ بـعـظـمـةـ الـمـهـامـ الـتـىـ يـجـبـ عـلـيـهـ أـنـ يـضـطـلـعـ بـهـاـ، وـأـعـدـ فـيـ اـطـارـ قـيـمـاـ الـوـطـنـيـةـ اـعـدـادـاـ يـجـعـلـهـ يـسـتـطـيـعـ أـنـ يـتـسـلـمـ الـمـشـعـلـ مـنـ سـبـقـهـ بـرـوحـ الـمـسـؤـولـيـةـ.

غـيرـ أـنـ اـعـدـادـ الشـيـابـ لـمـسـؤـولـيـاتـهـ الـاجـتـمـاعـيـةـ، يـتـطـلـبـ مـجـهـودـاتـ مـتـنـاسـقـةـ وـمـتـطـابـقـةـ فـيـ مـجـالـاتـ الـصـحـةـ، وـالـتـرـبـيـةـ، وـالـتـكـوـينـ، وـالـتـعـبـيـةـ السـيـاسـيـةـ، الـمـهـنيـةـ خـاصـةـ.

ويـجـبـ أـنـ تـعـمـلـ هـذـهـ السـيـاسـةـ اـسـرـةـ مـسـؤـولـيـةـ مـتـنـاسـقـةـ تـجـاهـ الـمـجـتمـعـ تـقـومـ فـيـ اـحـترـامـ أـكـبـرـ لـلـامـ وـالـطـفـلـ، وـعـلـىـ مـشـارـكـةـ كـامـلـةـ وـوـاعـيـةـ وـارـادـيـةـ لـلـجـمـيعـ، حـتـىـ يـسـاـهـمـوـاـ فـيـ تـعـقـيقـ التـنـاسـقـ بـيـنـ الـزـيـادـةـ الـدـيمـغـرـافـيـةـ وـالـنـسـبـةـ الـمـتـزاـيدـةـ لـلـتـطـورـ الـمـتـوـخـىـ.

لـكـنـ تـطـبـيقـ هـذـهـ السـيـاسـةـ يـتـطـلـبـ توـفـيرـ الوـسـائـلـ الـبـشـرـيـةـ وـالـمـادـيـةـ وـالـمـالـيـةـ الـضـرـورـيـةـ لـاـنـجـازـ الـبـرـنـامـجـ الـوـطـنـيـ الـخـاصـ بـتـنـظـيمـ الـوـلـادـاتـ، فـيـ اـطـارـ حـمـاـيـةـ الـأـمـ وـالـطـفـلـ مـعـاـ.

وـمـنـ الـضـرـوريـ أـيـضـاـ تـجـنـيدـ وـسـائـلـ الـاعـلامـ، وـالـمـؤـسـسـاتـ الـشـاقـافـيـةـ الـمـخـصـصـةـ، وـالـمـسـاجـدـ وـالـمـنـظـمـاتـ الـجـماـهـيرـيـةـ، وـالـاـتـعـادـاتـ الـمـهـنـيـةـ، وـالـعـلـمـيـةـ، وـالـثـقـافـيـةـ، لـلـقـيـامـ بـالـتـوـعـيـةـ الـمـسـتـمـرـةـ لـقـضاـيـاـ الـاسـرـةـ وـأـهـمـيـةـ رـسـالتـهـاـ فـيـ بـنـاءـ مـجـتمـعـ مـتـطـورـ دـاخـلـ بـلـدـ مـزـدـهـرـ.

#### سادسا - العمـاـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ :

انـ الـعـمـاـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ لـلـمـوـاـطـنـيـنـ مـكـسـبـ مـنـ مـكـاـبـ الـثـوـرـةـ الـاشـتـرـاكـيـةـ يـجـبـ دـعـمـهـ باـسـتـمـارـ تـبـعـاـ لـلـانـجـازـاتـ الـمـحـقـقـةـ فـيـ مـجـالـ الـتـنـمـيـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ. وـمـنـ هـنـاـ تـعـمـلـ السـيـاسـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ لـلـثـوـرـةـ مـنـ أـجـلـ تـوـزـيعـ عـادـلـ وـمـلـائـمـ لـتـكـالـيفـ الـتـنـمـيـةـ وـثـمـارـهـاـ مـنـ خـالـلـ السـهـرـ عـلـىـ جـعـلـ الـفـنـاتـ الـاجـتـمـاعـيـةـ، الـتـىـ مـاـ زـالـتـ مـحـرـومـةـ تـسـتـفـيدـ مـنـ خـيـرـاتـ هـذـهـ الـتـنـمـيـةـ.

وـتـسـهـلـ الـدـوـلـةـ عـلـىـ ضـمـانـ مـسـتـوـيـ مـعـيـشـىـ لـجـمـيعـ الـعـمـالـ وـعـائـلـاتـهـمـ، يـجـعـلـهـمـ فـيـ مـأـمـنـ مـنـ الـمـشـكـلـاتـ الـمـادـيـةـ عـنـ طـرـيقـ تـقـاعـدـ مـحـترـمـ، وـمـنـ خـالـلـ الـعـمـاـيـةـ الـكـامـلـةـ مـنـ حـوـادـثـ الـعـمـلـ وـنـوـائبـ الـدـهـرـ، كـمـاـ تـولـىـ اـهـتـمـاماـ خـاصـاـ لـقـضاـيـاـ الـمـسـنـينـ الـمـعـوزـيـنـ.

يـجـبـ تـعـزـيزـ الـظـرـوفـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـتـنـظـيمـ الـاـفـضـلـ لـلـوـقـاـيـةـ الـصـحـيـةـ وـالـتـأـمـينـ، وـطـبـ الـعـمـلـ مـعـ التـرـكـيزـ عـلـىـ تـنـظـيمـ الـوـقـاـيـةـ فـيـ مـجـالـ مـكـافـعـةـ الـاـمـرـاـضـ الـمـهـنـيـةـ خـاصـةـ.

والتحولات الاجتماعية التي تعيشها البلاد، قد أدت إلى ارتفاع عدد الأطفال والشباب الذين يتعرضون لبعض الأمراض الاجتماعية، أو الذين هم في طريق الجنوح. ولذا يتعين، في هذا الميدان بذل مجهودات كبيرة لضمان حمايتهم وادماجهم في المجتمع، تجنباً لظاهرة التهميش الخطيرة.

يجب أن ترتكز سياسة الشباب الشاملة والمنسجمة على الاستراتيجيات القطاعية التي حددت في مجال التربية، والتعليم، والتربية، والصحة والحماية الاجتماعية، والثقافة، والتسلية. ونظراً لضخامة الجهود اللازم بذلها وأوجه النقص التي يجب تداركها فإنه يمكن تطبيق هذه السياسة تدريجياً مع ادراجها في مخططات التنمية الوطنية المقبلة التي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار، الجانب الشامل لكل الأعمال المقترنة في هذا المجال والتنسيق اللازم فيما بينها.

ويجب أن تكون المؤسسات التربوية، بمفهومها الواسع، المحور الأساسي لتنمية سياسة اندماجية للشباب، وتشكل المدارس، والثانويات، والجامعات ومراكز التكوين، ونوادي الشباب، مراكز الادماج المفضلة للأعمال التي وقع الشروع فيها قصد جعلها أكثر فعالية. فالنشاط الثقافي، والرياضي، والتسلية والتبادل، والتنظيم والتعبئة السياسية، عناصر متكاملة ضرورية للتعليم والتكوين في إطار التربية الشاملة التي تقوم بها هذه المؤسسات.

ولا يحق للشباب المثقف على الخصوص أن ينقطع عن الجماهير التي نبع منها، وينبغي لللأطارات الشابة أن لا تنسى ما يذلته الثورة من أجلهم، ولهذا عليهم أن يلتزموا بالعمل في المشاريع الوطنية باعتبارهم أبناء هذه الثورة. وتمثل الخدمة المدنية الوسيلة الملائمة لهم ليساهموا في حل المشاكل التي تواجه البلاد.

ويجب أن يؤدى تطبيق هذه السياسة إلى ضمان تعبئة واسعة للشباب في إطار منظمتهم لكي

وتنظيم وسائل التسلية، والتنشيط الثقافي والرياضي.

وإذا كان جيل نوفمبر 1954 قد حرر البلاد وأرسى دعائم الاشتراكية فإنه يتطلع اليوم أن يجد في الجيل الجديد منه هم أهل لحمل هذا التراث بأمانة، وفهم مغزاه التاريخي بصدق.

ان القيادة السياسية، وعيها منها بأهمية هذا التحدي الذي يتحكم إلى حد كبير في تنمية البلاد ومستقبل الثورة، قد أعطت منذ الاستقلال، بعض قطاعات الشباب الأولوية، لاسيما قطاع التربية، والتعليم، والتربية، الذي عرف وما يزال يعرف تطوراً معتبراً يتحقق به تدريجياً الاصلاح الجذرى المنشود لبناء نظام حقيقي للتربية والتربية والتربية، يكون متناسقاً ومفتوحاً، يتكامل فيه التكوين العام والتكوين المهني.

ويستطيع الشباب أن يستفيد من التكوينين معاً، لكنه يتم إعداده إعداداً جيداً لتحمل مسؤولياته كمواطن مسؤول وعامل فعال.

ويعتبر، في هذا المجال، التقدم الكمي الهائل الذي سجل في ميدان التربية والتربية، منذ الاستقلال إلى اليوم، أحسن تعبير عن العناية الكبرى وال الأولوية الدائمة اللتين حظى بهما قطاع الشباب، زيادة على المجهودات التي بذلت لجعل المنظومة التربوية تتماشى وديناميكية التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومسيرة الثورة نفسها، وبغية النهوض بقطاع التكوين المهني حتى يستوعب فئات الشباب المتزايدة الراغبة في التكوين والتأهيل.

وان الخدمة الوطنية تعتبر مكسباً آخر من مكافآت الشباب، اذ تساهم في تكوينه في مختلف الميادين العسكرية، والثقافية، والمهنية، كما تعمل على اذكاء حسه الوطني وتنمية شعوره بعظامه المسؤولية التي تنتظره لخدمة الثورة، والمساهمة في التشييد الوطني.

ومن الجدير بالذكر أن زيادة المشاكل الاجتماعية الناجمة عن ديناميكية التنمية

بالاضافة الى معنة الغربة، أنواع التمييز العنصري وما يصحبه من اضرار، وع عدم أمن، وفقدان استقرار، ومن بالكرامة بفعل بعض التيارات المتطرفة.

ومن أجل ذلك، تسعى القيادة السياسية لكي يحظى كل أبناء الجاليات الجزائرية، حيثما وجدوا، بالاهتمام الدائم والعناية البالغة. وهي تبذل جهداً خاصاً لمواجهة الاوضاع المؤلمة التي يعيشها الجزائريون في بعض البلدان الاوروبية، وفي فرنسا خاصة.

وتضطلع الامة بواجباتها نحو الجالية المفتربة التي قامت بدور حاسم خلال فترة الكفاح المسلح بفضل ما قدمته من تضحيات جسام، ويظل الدفاع عن حقوقها وأمنها وسلامتها أحد الاهتمامات الوطنية الرئيسية. كما تستمر الجهود المبذولة اللازمة لتنمية الشخصية الوطنية للجاليات الجزائرية المفتربة وصيانتها في البلدان المضيفة.

وفي هذا المجال، تتخذ أجهزة الدولة جميع الاجراءات اللازمة التي تدعم المجهود الوطني الرامي إلى تسهيل عودة المعتربين الإرادية واعادة ادماجهم في الحياة الوطنية، وتنشئ الهياكل المناسبة لتحقيق هذا الغرض كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ولا تذر وسعاً في العرص على حل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن ادماجهم في الحياة الوطنية.

وينبغي أن لا ننسى بأن عودة المفتربين إلى أرض الوطن تتوقف قبل كل شيء على القرار الذي يتخذونه بأنفسهم، ومن ثمة، عليهم أن يجعلوا رجوعهم إلى أرض الوطن والتزامهم بالكفاح من أجل تشييد صرحه أحد أهدافهم الأساسية.

#### تاسعا - الصحة :

تكتفى الدولة برعاية صحة المواطنين وتحسينها، لذلك يجب أن يساهم نشاط الصحة العمومية في رقى الانسان واعداده للعيش في عالم دائم التحول.

يشاركوا في انجاح أي مشروع يكونون في طليعة المستفيدین منه. وفعلاً، لا يمكن أن تجد السياسة الخاصة بالشباب أهميتها الحقيقة وكل أبعادها، الا اذا شاركوا في اعدادها وتنفيذها.

فمشاركةتهم ضرورية لضمان نجاح الاجراءات المقررة خاصة في ميدان النشاط الثقافي والرياضي، وفي التطوع للمهام الثقافية والانجازات الحقيقة التي تتطلب التزام الشباب التزاماً نضالياً وحماسياً.

ولكي تقوم تعبئة الشباب على قواعد سليمة وصلبة تضمن استمرارها، ينبغي أن تشمل الشباب والأطفال من خلال دفع جديد وشامل لحركة الكشافة التي لا تكمل النشاط التربوي للمدرسة فحسب، بل هي كذلك يومية للتربية المدنی والوطني كما أثبتت ذلك في إطار العركة الوطنية عشية انطلاق ثورة أول نوفمبر 1954.

ومن الواضح أنه اذا كان العمل في سبيل مصلحة الشباب يكتسي مظاهر مختلفة ويشمل هيئات الحزب ومنظمة الشبيبة والأجهزة الادارية والجماعات المعلية، فإنه يتضمن من المسائلة أن تتحمل نصيبها من المسؤوليات الملقاة على عاتقها. وي يتطلب تطبيق ذلك عملاً مستمراً في مجال التنسيق والتخطيط والتوجيه والتنشيط والمتابعة لكي يضمن لهذه العملية طابع المسيرة الشاملة المنجمة.

ان تحقيق هذه السياسة ونجاحها يكتسيان، في المراحل القادمة أهمية معتبرة لأنها تتناول مجالاً استراتيجياً حاسماً في تنمية البلاد ومستقبل الثورة واستمراريتها اختياراتها الأساسية.

#### ثامنا - الجاليات الجزائرية في الخارج :

ان الاغتراب ظاهرة أفرزها الواقع الاستعماري، وهو من أخطر المشاكل الموروثة عن الاستعمار.

وعلى الرغم من كون الجاليات الجزائرية موجودة في عدد من البلدان، الا أن أعلى نسبة منها تقيم بفرنسا. ويمثل افراد هذه الجاليات،

- اعداد تخطيط داخل المخطط التنموي العام  
في البلاد لضمان تفعيلية صحية ناجعة متوازنة  
تمكلي ديمقراطية العلاج مفهومها الحقيقي.

ويقوم هذا التخطيط على دعامة تتمثل في ضرورة تكييف تكوين عمال الصناعة مع حاجات السكان وتوزيعهم على مختلف مناطق البلاد، وتوفير الظروف الملائمة لحياتهم وعملهم. فبني مجال التكوين يتبع العمل على تعسين النوعية من خلال التكيف المستمر مع التقدم العلمي وتنمية البحث العلمي.

وتدعم الاستثمارات الهامة التي تتحقق في مجال الصحة بالتحكم الكبير في تسيير مجالات الأدوية والتجهيزات الطبية، على مستوى الاستيراد أو التوزيع من جهة، أو في مجال الصيانة والمنشآت الصناعية من جهة أخرى. وان المكانة الاستراتيجية للأدوية تدعو الى انشاء صناعة أدوية تأخذ في الاعتبار حاجاتنا وامكانياتنا الحقيقة.

عاشرًا - السكن :

تعد قضية السكن وستبقى، من اهم انشغالات القيادة السياسية والامة، ويطلب حلها تضافر جهود الدولة والجماعات والمؤسسات والمواطنين. وتتخد الدولة الاجراءات الازمة لمواصلة ودعم العمل الرامي الى تمكين العمال وفئات المواطنين لاكثر حرمانا في المدن والقرى من الحصول على سكن، في اطار برامج تعد لهذا الغرض، وتدمج ذلك في مخططات التنمية، وتقرب هؤلاء العمال من ماقن عملهم، وتفسح لهم المجال لامتلاك مساكنهم.

ويكمل عمل الدولة في هذا المجال، تعبيئة  
سائل الجماعات المعلية والمؤسسات التي يجب  
عليها أن تدرج عملها ضمن هذا المنظور الرامي  
لتحقيق الهدف المرسوم.

ونظراً لأهمية الاهداف المنشودة واستكمال  
لجهود التي يبذلها القطاع العام تشجع الدولة  
مساهمة استثمار القطاع الوطني الخاص في مجال  
لتوفيقية العقارية.

وإذا كانت التنمية بجميع أبعادها تساهم مساهمة شاملة في تحسين صحة الجماهير الشعبية، فإن صحة المواطن أحد الشروط الأساسية لإنجاح عملية التنمية الشاملة.

وعلى هذا الاساس يعتبر الطب المجاني مكتسبا ثوريا وقادعا لنشاط الصحة العمومية وتعبيسا عمليا عن التضامن الوطنى، ووسيلة تجسد حق المواطن فى العلاج.

وعلى هذا الاساس يجب أيضا السهر على دعم المنظومة الصحية الوطنية بالاجراءات التالية :

- رفع مردودية الهياكل الموجودة والتي ستنشأ فيما بعد، وبذل مجهود خاص لدعم الهياكل القاعدية المكلفة بتقديم العلاج الصحي الأولى قصد تخفيف الضغط على المراكز الجامعية والمستشفيات الكبيرى المتخصصة،

- العمل المنسق مع كل القطاعات المعنية  
لمحاربة الآفات المتولدة من المحيط،

- اعتماد سياسة نشطية في مجال الوقاية والتربية الصحية، تكون أحسن وسيلة لرفع مردودية الهياكل العلاجية، لأن قيمة المنظومة الصحية لا تقتصر على العلاج المقدم فقط، بل تمتد، خصوصاً، إلى القدرة على ضمان وقاية فعالة بواسطة برامج صحية توجه إلى المواطنين المهددين بالخطر،
- مواصلة حماية الأمة، والطفولة، والرقابة الصحية في المدارس والأنشطة المتعلقة بالتغذية

وطب العمل، ومكافحة الآفات الاجتماعية بكيفية تعطى الصحة العمومية مضمونا اجتماعيا بارزا،

- اقامة هياكل مختصة لها علاقة بالمشاكل الجديدة الناجمة عن التنمية (حوادث العمل والامراض المهنية)،

- توحيد جميع الاعمال الصحية مهما يكن نوعها (علاجية ووقائية) أو طبيعة الهياكل (عمومية أو خاصة) التي تقوم بها، تبعاً للحاجة

ممكع، معأخذ الخصائص الجهوية بعين الاعتبار والبحث عن مواد محلية جديدة واستعمالها.

ومهما يكن فإن السكن يظل قضية الجميع سواء في ذلك تنميته أو المحافظة على صيانته ونظافته. وعلى هذا يجب أن تتضامن جهود جميع المواطنين فردية كانت أو جماعية وجهود الدولة والمؤسسات التابعة لها.

#### الحادي عشر - التربية البدنية والرياضة :

التربية البدنية شرط ضروري لصيانته الصحة، وتعزيز طاقة العمل، ورفع القدرة الدفاعية لدى الأمة. وتعتبرها قيمنا الوطنية ذات منفعة لا تقل عن منفعة التعليم، وترتبطها بالشباب اعتمادا على قاعدة «العقل السليم في الجسم السليم». والرياضة، فضلا، على المزايا التي توفرها للفرد، تشجع وتطور خصالاً معنوية هامة مثل الروح الجماعية والأخوة وحسن التضامن والتعمود على العلاقات الاجتماعية. ولهذا لا تعتبر مجرد تسلية، بل تتأكد في نطاق مفاهيم العصر على أنها أحد الفروع الأساسية في كل سياسة تحرص على تكوين الإنسان.

وهي، زيادة على دونها عامل توازن، نفسي وبدني، تعد وسيلة لتعبئة الشباب في الأعمال الوطنية النافعة، وتتساعد على تجنب الانحرافات التي يؤدي إليها الفراغ.

غير أن الاهتمام بها والتدخل بحاجاتها ينبغي أن لا يقتصر على السلطات المركزية وحدها، بل يجب أن تتضامن جهودها وجهود البلديات والمؤسسات الاقتصادية، والاجتماعية، والمبادرات الخاصة، الجماعية والفردية، لاسيما أن ميدان الرياضة بالذات، يمثل أحد الميادين التي يجب أن تجسد فيها اللامركزية.

ولهذه الأسباب كلها، يصبح تنظيم الأنشطة الرياضية جزءاً أساسياً من العمل لتكون الشباب ورعاياه صحته.

وهكذا، فإن الدولة تواصل مساعدتها لكافة مواطن يرغب في بناء سكن عائلي، سواء كان ذلك في إطار فردي أو جماعي، من خلال تشجيع التوفير خاصة.

ولا يمكن تنمية بناء المساكن بكيفية منسجمة ومتتابعة، إلا في إطار سياسة عامة للتهيئة الحضرية قادرة على استعمال المساحات استعمالاً رشيداً مع المحافظة على الأراضي الفلاحية.

ويتعين العد من توسيع المدن الكبرى والتحكم في توسيع المدن الصغيرة والمتوسطة عن طريق تنظيم تنميتهما.

ويعتبر إنشاء مدن جديدة وبيئة مثلى لاستغلال المجال الجغرافي استغلالاً رشيداً ومتوازناً، خاصة في الهضاب العليا والجنوب، كما هو شأن بالنسبة لإنشاء مراكز حياة ملائمة في المناطق الريفية.

ويجب أن تدمج المباني الجديدة في مجموعات مهيئة تحتوى، بالإضافة إلى المساكن، على التجهيزات الاجتماعية والتربوية والخدمات والتجهيزات المرافقية لتوفير الحاجات اليومية للعائلات، وفقاً لتصورات عمرانية عصرية تستجيب لمتطلبات محيط يقام على الاهتمام بتحسين نمط الحياة.

ان هذا المفهوم الخاص بالمجموعات السكنية المتكاملة يتطلب برمجة دقيقة وواقعية تمس سائر الاستثمارات القطاعية المترتبة على احتياجات سبق احصاؤها في الوسط الحضري والريفي.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تستمر عمليات تجديد التجمعات الحضرية والريفية لحل المشاكل المتولدة عن القدم الذي تعانيه بعض المباني والقضاء على تدهور المحیط وادماج المرافق الاجتماعية والثقافية الضرورية.

كما ينبغي أن يعاد الاعتبار لمرواد البناء التقليدية المحلية، وان تستعمل أوسع استعمال

اما الاعتمادات التي تخصص لتحقيق هذه الاهداف فلها منفعة كبرى للمواطن، اذ انها لا تدخل ضمن السياسة الاجتماعية والثقافية للثورة والعمل من أجل صنع انسان جزائري جديد فقط، بل هي، زيادة على ذلك، تسهم في تعزيز أحسن رأس المال تملكه الامة، وفي تقويمه، الا وهو شبابها. وان المجهود الضخم الذي تبذله الثورة في مجال التكوين، على جميع المستويات وفي مجال الصحة يجد في ذلك تكملته الطبيعية التي تولى العناية بالبدن وصيانته، نفس الأهمية التي تمنحها لازدهار الفكر وتفتحه.

#### الثاني عشر - السياحة والترفيه :

تتمتع الجزائر في هذا المجال بامكانيات سياحية متعددة يمكن أن يؤدى استثمارها الى ميلاد صناعة سياحية واسعة. وتمثل هذه الامكانيات في جمال معالمها الطبيعية وتنوعها وغنائها التاريخي والثقافي والفنى، وفي مراكز المياه المعدنية ذات الخصوصيات المتعددة التي تستغل في العلاج الطبى أو الراحة والاستجمام.

وبالاضافة الى هذا فان هناك عوامل اقتصادية كثيرة تدعو الى الاسراع بالاستثمار الشامل للامكانيات السياحية، لا سيما بعد أن برزت حاجات اجتماعية بروزا واضحا في مجال الاستجمام والتسلية. فالراحة ضرورية للمواطنين الذين يعملون في حقل الانتاج، ويشعرون بال الحاجة الى العطلة التي تعد حقا تساوى درجة المكتسبات الاجتماعية الأخرى.

لقد أصبح وجود منشآت متنوعة في مختلف أنحاء التراب الوطني ضروريا لكي يجد المواطنون الراغبون في اكتشاف بلادهم والتعرف عليها، هيكل استقبال ملائمة. وهكذا يسهل تشجيع التعارف بين السكان في مختلف المناطق، وترقية التراث، وتعريف الشبان، خصوصا، بالمعلمات التي تمجد حرب التحرير الوطنية.

ولتحقيق هذا، ينبغي اعتماد سياسة تعليمية تمكن التلاميذ والطلبة من ممارسة مختلف أنواع الرياضة، كما ينبغي تجهيز مؤسسات التعليم بالتجهيزات المناسبة تدريجيا. وزيادة على ذلك يتبع على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والجماعات المحلية أن تطور الانشطة الرياضية في اطار تنظيم وسائل التسلية لمستخدميها، وتنشيط الاحياء والقرى في الارياف لفائدة الشبان.

وبهذه الكيفية يندمج شبابنا في حركة رياضية حقيقة تشمل كامل الوطن وتتخذ الرياضة طابع نشاط جماهيري يفيد الفرد والجماعة.

يجب أن يعكس تنظيم حركة النشاط الرياضي الوطني أولوية تنمية الرياضة الجماهيرية من خلال ديمقراطية حقيقة في ممارسة الرياضة وتعديمهما. وهذا العمل هو وحده الكفيل باقامة القاعدة الصلبة لترقية رياضة النخبة التي تتطلب انشاء جهاز فعال للانتقاء، وبالتحسين المستمر للمحتويات، والاشكال وطرق التطبيق، اعتمادا على العلوم والتقنيات المطبقة في الرياضة.

وتفرض التنمية المنسجمة الشاملة على فروع النشاط الرياضي الوطني أن تبذل جهود خاصة في مجال تكوين الاطارات لتوفير الانشطة الرياضية والتأطير اللازم لجميع الفئات. كما تفرض اعتماد العقل في تصور التجهيزات والمعدات الرياضية حتى تتطابق مع متطلبات مختلف أنواع الممارسة الرياضية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ينبغي أن تسهر الهياكل الرياضية الاساسية الهامة التي تتوفر في البلاد على صيانة المنشآت والتجهيزات صيانة مستمرة.

بيد أن ضخامة الطلب في هذا المجال تستدعي التعبيل بترقية الصناعة الوطنية التي توفر ما يحتاج اليه الشباب في مجال الرياضة والراحة والتسلية.

زيادة على ذلك، فإن التوسيع الاقتصادي الذي  
تعيشه الجزائر قد ترتب عليه في مستوى مجموع  
التراب الوطني، حركة أعمال جد مكثفة خلقت  
بدورها وفي جميع الاماكن احتياجاتا كبيرة الى  
المراقب الفنديقة الضرورية لايواء كل هؤلاء الذين  
يتنقلون في إطار أعمالهم.

فالسياحة، اذن، تتوجه وتطور لسد الحاجات الوطنية قبل كل شيء، وتشكل في مجال التبادل مع الخارج وسيلة تفتح على العالم، وأداة اتصال بالشعوب الأخرى. وإذا كان للسياحة الدولية طابع ثانوي ومكمل للسياحة الداخلية فمن الواجب تطويرها تطويرا يأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الخاصة بها وضرورة وقائية المجتمع الجزائري من الآثار السلبية التي قد تنجم عن تدفق أفواج كبيرة من السياح.

ان السياحة الدولية لفائدة المواطن ي يجب  
أن توجه أولويها نحو البلدان الشقيقة والصديقة  
في إطار صيغ تبادل جماعية منظمة على نحو  
يفيد كل الاطراف.

وقد شرعت الدولة في تطبيق برنامج واسع بغية إنجاز منشآت سياحية وفندقية عبر التراب الوطني. وإن الجهود المبذولة متوجهة قبل كل شيء لتأمين تنمية سياحية جماهيرية داخلية تستهدف، في الدرجة الأولى، سد احتياجات المواطنين وأسرهم واحتياجات الشباب، وجعل هذه السياحة في متناولهم.

وأصبح الآن من الضروري ايجاد صيغة متميزة كفيلة بتطوير السياحة تطويراً يستجيب لأحسن استجابة لاحتياجات المتعددة والمختلفة المعبر عنها في هذا المجال.

ان توسيع وظائف السياحة، بفضل تنشيط سليم التصور، يشكل نوعا من أنواع ترقية الثقافة والصناعة التقليدية المحلية والتراث الوطني، وبشكل عام، ويعد وسيلة للتربيـة ومكافحة الآفات

الاجتماعية، وعنصرا هاما يسهم في تحقيق جودة اطار الحياة.

لقد أصبح من الضروري تكيف المنشآت  
وملامتها مع نمط حياة العائلة الجزائرية  
وخصائص الموقع المختار وضرورة حماية التراث  
والبيئة. ويمكن القطاع الوطني الخاص، من  
خلال وحدات سياحية متوسطة الحجم، أن يؤدي  
دوراً على جانب كبير من الأهمية في تحقيق ترقية  
سياحية سليمة تستجيب لاحتياجات الأسرة  
الجزائرية بتوفير شروط الاستقبال والإقامة  
الجيدة. وهناك جهود تكميلية أخرى ضرورية في  
مجال التكوين والتنظيم والتسيير لتحسين نوعية  
الخدمة السياحية.

وفي مجال الاستثمارات والتسهيل، يجب تدعيم الدور الذي تقوم به المؤسسات الاشتراكية والهيئات الوطنية والجماعات المحلية، بانجاز هيكل بسيطة ذات طابع تكراري و بتكليف منخفضة.

وهكذا تجتمع كل الظروف التي تسمح لهذا القطاع أن يتسع، تماشيا مع حاجات السياحة الجماهيرية لصالح المواطنين، ثم مع الطلب الخارجي، بما يعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني.

### الثالث عشر - مستوى المعيشة :

ان السعى لتحسين جميع مظاهر الحياة الاجتماعية سيظل أحد الاهتمامات الرئيسية للسياسة الاقتصادية والوطنية والاستراتيجية التنموية. لأن تحسين اطار حياة المواطن يشكل استثماراً من أكثر الاستثمارات مردودية لتدعم التماสك الاجتماعي وبناء الاشتراكية.

ان تعميق المحتوى الاجتماعى للثورة يقتضى العمل باستمرار على تحويل ظروف التنمية وتوجيه المقدرة الانتاجية نحو المردودية الاقتصادية.

ولهذا يتبع التأكيد الفعلى، فى المستقبل وبمزيد من الوضوح، على التداخل الموجود بين

سياسة استهلاك تتكيف حسب القدرات العالية للإنتاج وامكانيات المستقبل الاقتصادية، وتأخذ في الاعتبار الضغوط الاقتصادية الخارجية.

لذلك، يتبع اعادة توجيه النموذج الاستهلاكي بصورة تتماشى مع القدرات الحقيقية للإنتاج الوطني، ومع متطلبات اقتصاد اشتراكي مخطط، كما يجب، في اطار سياسة تصنيف دقيقة، ترتيب الاحتياجات التي تأتي في المقام الاول من الاولويات، والتي تأتي في المقام الثاني بعدها.

ان الامة تحتاج الى أن تراقب استعمال مواردها حتى توزعها حسب متطلبات تنميتها، وان تخصصها بالدرجة الاولى لما يحقق لها شروط التقدم والرقي، ولذلك تتأكد ضرورة الاستثمار في استبعاد المصاريف غير المفيدة، والتمسك باعطاء الاولوية لتحقيق الاهداف التي ترفع من مستوى معيشة المواطنين.

على هذا الاساس، تمثل مضاعفة الانتاج والتحكم في تطور الاسعار وفي التضخم، الوسيلة المفضلة لحماية القدرة الشرائية لدى السكان.

وسوف تتخذ الاجراءات الملائمة، كلما اقتضت الضرورة وكلما كان ذلك ممكنا، لتوظيف منتجات المواد الضرورية لاستهلاك الجماهير، حتى تكون في متناولها بصورة تضمن حماية قدرتها الشرائية، وتتماشى مع مطلب التحسين المستمر لمستوى معيشتها.

وينبغي أن يتحلى هذا المسعي الشمولي الذي يوجه السياسة الاقتصادية والاجتماعية للثورة، بمزيد من اليقظة في مواجهة الصعاب والعقبات التي يفرزها المحيط الدولي، والتي يجب التكفل بها عند تحديد هذه السياسة وتنظيمها.

ومن ثم فان البلاد لا تملك الا العمل على تعبيئة جميع طاقاتها البشرية ومواردها المادية حتى

السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية، لأن وحدتهما تشكل الشرط الاول لمصداقية الخط التنموي وللتحكم في التوازنات الاقتصادية.

ذلك أن اغفال هذه القاعدة يؤدي الى أخطار التبذير، والامانى المثالية، سواء بالنسبة لتحديد الاهداف أو بالنسبة للوسائل المستعملة من أجل تحقيقها. واذا كان هناك ميدان يتطلب لغة سياسية واضحة مدروسة ومفهومة، فهو الميدان الذي يتصل بظروف حياة المواطن.

ان هذا المفهوم للتنمية مبني على دعم الاستقلال الوطني، ويهدف أساسا الى تحقيق ترقية الجماهير الشعبية بحصولها على ثمار التقدم في المستوى المادى والاجتماعى والثقافى حتى يتخلص المجتمع من مظاهر التخلف.

ولتحقيق هذا الفرض، يجب السهر على تدعيم المكاسب والحفاظ عليها، وضمان العدالة فى توزيع ثمار العمل والرفاهية والثقافة، عبر برامج منسقة تتحول وتنسجم مع وسائل السياسة الاقتصادية، وتعتمد على مشاركة الجماعة والفرد، بصورة تضمن التكفل الفعلى بالمسؤولية.

ذلك أن احدى المميزات الاساسية للمرحلة القادمة، وقد تكون الميزة الوحيدة الجديدة بالاعتبار، تتمثل في تعليم مبدأ الاعتماد على النفس، وتوسيعه بالنسبة للفرد والجماعة على حد سواء، وصولا للقضاء على عقلية التواكل التي تجعل المرء عالة، عديم الاعتبار، فاقدا كرامته كإنسان.

من هنا يجب أن يرتبط النمط الاستهلاكي في الجزائر بالانتاج الوطنى والنموذج الشعبي في الحياة، وهذا يتضمن العمل في الوقت نفسه على اشباع الحاجة الى المنتجات الضرورية وتوفيرها بأسعار معقولة ونوعية مرضية، في اطار

يحظى بتنمية متزنة، وبذلك تصبح شروط العيش المتكافئ للجميع حقيقة ملموسة في كل أنواع البلاد.

وفي هذا المنظور، ينبغي أن تضمن عملية التخطيط الانسجام بين الأهداف الوطنية ومتطلبات التنمية الجهوية.

ذلك أن تجسيد هذا الهدف الرئيسي، الذي يعد أنبيل تعبير عن التضامن الوطني، يجب أن يتم بالعمل المنتج، في إطار اجتماعي وثقافي ملائم لترقية الإنسان وتفتح شخصيته.

فالامر، اذن، يتعلق بايجاد شروط التنمية الدائمة التي تمكن، من خلال مسعى شامل منسجم في تصوره، مدعوم في تطبيقه، من انجاز مجال جغرافي منظم يتسم في التقويم الاقتصادي للموارد والتوزيع العقلاني للسكان.

وي ينبغي أن يستند انتهاج هذه السياسة إلى التقدير الدقيق لطبيعة الاختلالات الموجودة، والاتجاهات التي نشأت أساساً عن أساليب الاستغلال الاستعماري.

والواقع، ان الاحتلال الاستعماري لم يفرز سوى اقتصاد مغتَل قائم على أساس استغلال المواد الأولية متوجه نحو تصدير المواد الخام، متميز بانعدام الانشطة الصناعية.

لقد أدت كل هذه الظروف إلى تمركز التجمعات البشرية في المدن المرفأية والسهول الساحلية، والتي تهيمن مناطق سكانية كاملة، أرغمتها على انتهاج اقتصاد الكفاف، وجعلتها عرضة للبؤس والأمية والنزوح.

أما غداة استرجاع الاستقلال، فقد أفضت الضرورة الملحة المتمثلة في استرجاع الموارد الطبيعية وتقديمها، ونتيجة للضغوط الناجمة عن شكل الهياكل القاعدية التي أقامها الاستعمار، إلى إنشاء مراكز استقطاب صناعية ساحلية، مما زاد

تضيق الاستقلال الاقتصادي، مع أجل اشباع الحاجات الأساسية، في إطار تشيد اقتصاد اشتراكي.

## الفصل الخامس

### التهيئة العمرانية وتطوير المنشآت القاعدية

#### أولا - الاسس والاهداف :

ترمي الثورة الجزائرية إلى بناء صرح مجتمع اشتراكي يضمّن رقى الإنسان والمساواة بين المواطنين. وتحلّ الجميع فرصاً متساوية لبلوغ التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ولكونها المعبّر الصادق عن التطلعات الشعبية التي تستمد منها قوتها وحيويتها، فإنها تستهدف كذلك التوزيع المنصف لنتائج التنمية وثمارها.

وانطلاقاً من هذا الواقع، فإن الاهتمام بالتهيئة العمرانية والتوازن الجهو، كان دوماً أحد ثوابت الثورة الجزائرية، خصوصاً وقد سطّرت لنفسها من بين الأهداف الأولية، تدعيم استقلال البلاد على الصعيد الاستراتيجي والاقتصادي والثقافي، ومن ثمة، لا يمكن أن تقبل بأي تفاوت تنموي بين مناطق البلاد، ذلك التفاوت الذي قد يجبر جزءاً من السكان على النزوح للبحث في مناطق أخرى عن التعليم والعمل ووسائل العيش التي يفتقرن إليها.

ذلك أن التوزيع المتفاوت للنشاطات ولمناصب العمل والمداخليل قد يكون مصدراً لاختلافات متعددة ومتعددة. وعليه فإن وجود مناطق حضرية مكتظة بالسكان والنشاطات، من جهة، ومناطق شاسعة محدودة السكان، قليلة التنظيم، ضعيفة التجهيز، من جهة أخرى، يفرض ضرورة تدارك التفاوت، ويبعد الأهمية التي يكتسبها تطبيق سياسة التهيئة العمرانية التي تبدو هي الاداء الضروري الوحيدة لتشييد مجتمع عادل

مناطق الهضاب العليا وجنوب البلاد والمناطق الجبلية والجهات المتاخمة للحدود.

ان أنشطة التهيئة العمرانية، اذ تنطلق من المنظور الشامل المنسجم بعيد المدى للتوزيع العقلاني للسكان والأنشطة الاقتصادية عبر التراب الوطني، الذي سيمثل الاطار الاستدلالي للمخططات الانمائية، الوطنية منها والمحلية، لا بد أن تنجذب تدريجيا وبقدرة تماشى والتابع العلمي الديمقراطي الحتمي الذي يتميز بالخطيط الوطني.

وسيستند تحديد الاطار الاستدلالي للتهيئة العمرانية الذي يتميز بطابع العلمية الى التعرف الموضوعي على مختلف التجمعات الجهوية قصد تحديد البرامج المدمجة للتهيئة والتنمية التي تختلف اختلاف الامكانات والموارد المحلية، المنسجمة فيما بينها، وتعتمد على أساس الاولويات المسطرة على المدى البعيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وسيتم اعداد هذا الاطار الاستدلالي للتهيئة العمرانية على أساس ديمقراطي، وبالتشاور والمشاركة النشيطة للمواطنين والهيئات المنتخبة، علما أن هذه المشاركة وهذا التشاور أثناء اعداد البرامج الجهوية والمحلية بما أحسن ضمان للتطبيق الملائم الفعال لهذه البرامج.

وان التطبيق التدريجي لهذا التصور على المدى البعيد، الذي يكتسى طابعا محليا، سيدرج على المدى المتوسط ضمن المخططات الوطنية والمحلية التي ستعمل على تحديد الاهداف والمراحل المتالية التي يمكن متابعة انجازها.

كما ينبغي بذل عناية خاصة بالعمليات الكفيلة بتشجيع روح المبادرة قصد تمكين الهيئات والجماعات اللامركزية من التكفل الفعلى بالتنمية الجهوية والمحلية.

في حدة الميل الى التمركز الحضري السريع ثم الى احتكار الموارد المائية والاراضي ذات القيمة الزراعية العالية.

وكان من الممكن أن يؤدي استمرار هذا الوضع الى استقرار نصف السكان في المناطق المنخفضة والسهول الشمالية التي تمثل نسبة 2% من التراب الوطني، ومن ثم الى افراج الهضاب العليا من سكانها وتفاقم الوضعية المهمة للمجالات الحيوية التي تشكلها المناطق الجنوبية والجبلية والحدودية.

ومن هنا، فإن مواصلة التحكم في هذه الاتجاهات السلبية وتغييرها يعتبران حتميين، وينبغي أن يتبلورا في التطبيق المتسق باليقظة والصرامة الدائمة من خلال أعمال التهيئة العمرانية، التي يجب أن تكون طبيعتها، ومداها ومدتها ووتيرة تنفيذها في مستوى الرهان الحاسم بالنسبة الى مستقبل البلاد.

وفي هذا المضمار، يتعين السعي، أولا وقبل كل شيء، الى تدعيم الاعمال التي شرع في انجازها والمتعلقة بتعزيز الهياكل القاعدية واعادة توزيع النشاطات، وتحسين الظروف الحياتية، وتنمية العالم الريفي.

كما يتعلق الامر بتشجيع الاعمال المسطرة في المخططات الانمائية المقبلة، والجهود الرامية الى ضمان التغطية المتزنة، عبر التراب الوطني، للنشاطات المنتجة، التي يجب أن تكون مدعومة ببنية حضرية ملائمة وشبكات مناسبة للمواصلات والاتصالات.

وستتمحور اعادة هيكلة المجال الجغرافي حول الاولويات التي سطرتها البلاد، لاسيما التنمية الريفية والتكامل الاقتصادي، لأن هذه الاولويات هي المحاور التي ينبغي أن تدور حولها الاختيارات الجهوية الرئيسية للتهيئة العمرانية، ولا سيما المتعلقة منها بمنع الاولوية لتنمية

كما يتعين، خلال كل مرحلة من مراحل التنمية، تدقيق التحليل لتدعم الديnamيكية المنطلقة وتحسين تناسب الأهداف مع الوسائل المعتمدة.

ومن جهة أخرى، يتعين على سياسة التهيئة العمرانية إيلاء عناية خاصة للاستثمارات الاجتماعية لتوفير نفس الظروف الحياتية لجميع المواطنين. فعلا، فإن الجوانب الاجتماعية لهذه السياسة تعطيها مدلولها الكامل وتجعلها تتعدى ابعاد الجوانب المادية، بحيث تعطى الإنسان قيمته وكرامته.

فمن هذا المفهوم ونتيجة للموعى بأهمية هذا المشكل وضرورة مرافقته التنمية الاقتصادية بسياسة اجتماعية متناسقة، ينبغي تدعيم العمليات المقررة لاسيما بالنسبة إلى المناطق المعروفة.

ان توفير شروط الازدهار الاجتماعي والثقافي لكل المواطنين بالاستعمال الأمثل للموارد وبالاستخدام العقلاني للأراضي، هو المفتى العميق المتوازي من سياسة التهيئة العمرانية.

ويتعلق الأمر هنا بعملية طسوية المدى، تستطيع أن تكون في مستوى طموحات الثورة الجزائرية، شريطة تحقيق التلاحم التضالي بين الأجيال الصاعدة، التي يتعين العمل على توعيتها بالتحديات القائمة لضمان التزامها المطلق من أجل تطبيق اختيارات البلاد.

#### ثانيا - اختيارات التنمية الجهوية :

##### 1 - الهضاب العليا :

ان تجسيد الاختيار الأساسي في الهضاب العليا ينبغي أن يتمحور أساسا حول التنمية الريفية، خاصة بواسطة استصلاح المساحات الكبرى المسقية انطلاقا من الموارد المائية المحلية التي لا يستهان بها، وإن لم تكف فباستعمال موارد مكملة صادرة عن المناطق الأخرى في البلاد.

فعلى هذا الأساس، ينبغي التعجيل بتطبيق سياسة الامرکزية التي يخول محتواها الديمقراطي الجماعات المحلية صلاحيات ومسؤوليات جد واسعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ان سياسة التهيئة العمرانية تشكل فعلا إطارا مرجعيا الزاميا وضروريا للاقتصاد الوطني، لأنها تضمن تناسق الأهداف الوطنية والعمليات الجهوية والمحلية وتكاملها.

واذ تشجع المبادرات، وتحرر طاقات الابتكار، فإنها تسمح كذلك بتقويم نسب المساهمة في المخطط الوطني، والتكميل الحقيقي بمقتضيات التنمية المحلية. وعليه فإنها تدعم التوجيه الموحد للتنمية، وتجعل الجماعات المحلية، على وجه الخصوص، بمثابة الدعامة النشيطة لنشرها.

غير أن نجاعة مسار الامرکزية تقتضي حتما تكيف الوسائل المعبأة من طرف الجماعات المحلية مع الأهداف والمهام المنوطة بها.

معنى ذلك أنه لابد من تكثيف استعمال الوسائل وبالدرجة الأولى : الناطير السياسي، والأداري، والتكنى تجاه الجماعات المحلية، مع مدتها بالقدرات الإضافية للدراسات، والانجاز، والتسهيل، وتوزيع منتوج المنظومة التكوينية باعتماد الصيغ الكفيلة بتشجيع الاختصاصات الملائمة وتبنيتها لفائدة المناطق والأنشطة ذات الأولوية، بالنظر إلى التأخر الواجب تداركه أو الدور المتميز الذي يجب أن تؤديه في التنمية المتزنة للبلاد.

ومن الضروري، كذلك، بذل عناية خاصة متميزة بالجوانب الثقافية، لأن توسيع الأنشطة الاقتصادية، عندما لا يكون مرفقا بتنمية ثقافية وعملية وتكنولوجية، يؤدي حتما إلى استغلال المناطق المعروفة التي تبقى مجرد مصدر للېد العاملة غير المؤهلة.

المتمثلة في تقويم التراب الوطني وتغيير وجهه نحو الأفضل.

على أن اقامة هذه الصناعات ينبغي أن تكون مسبوقة بوضع المنشآت الأساسية الكفيلة بتعبئة الطاقات وتوفير المياه بما يضمن التلبية المتزنة ل مختلف الحاجات، كما يجب أن تكون مرفقة بتهيئة الظروف المساعدة على العمل والحياة قرب الواقع الصناعية، وذلك بفضل الانجاز التدريجي للبنية الحضرية، الذي يتم عن طريق توسيع التجمعات السكنية الموجودة وتحديثها، أو بإنشاء مراكز جديدة للحياة. كما ان هذه البنية الحضرية ستكون بمثابة **الركيزة الأساسية للمبادرات الفلاحية الصناعية وللدعم الامدادي لكافة النشطة الانتاجية في هذه المناطق.**

غير أن تحقيق خيار الهضاب العليا لا يزال مرهوناً بدعم وتوسيع شبكات المواصلات التي ينبغي أن تسهل التمرizات الجديدة وتعزز مشاركة المنطقة في المسار التنموي الوطني. وفي هذا المنظور يجب أن تعطى انجاز الخط الحديدى والتقاطعات الضرورية، الاسمية، لاندماجها وتكميلها مع الشبكة الوطنية.

وهكذا، فان هذه المجموعة المتكاملة المتناسقة والمشكلة من نشطة التنمية الريفية، والعزام الصناعي، والبنية الحضرية، وشبكة المنشآت الأساسية، ستكون بمثابة موازنة حاسمة بالنسبة للمناطق الساحلية الجذابة، وتسنم، وبالتالي، بتقلص، ثم تحويل الاتجاهات العالية الرايمية إلى تمركز النشاطات والسكان في شمال البلاد.

## ٢ - جنوب البلاد :

وتسهل هذه المجموعة المتكاملة القيام بنشاطات في مجال التهيئة العمرانية والتنمية لمناطق العذوبية، التي ستتمكن من توسيع رقعتها بوتيرة سريعة.

وأما تصوير الانشطة الرعوية، فيتعين التحكم فيها أكثر باستعمال الطرق الحديثة في تربية الماشي، وبهذا ستتكلف الاشغال الفلاحية الرعوية كلية بمهمة المحافظة على ثروة السهوب والعلفاء واستثمارها ومكافحة آفة التصحر فيها.

ويجب أن تجند، لمكافحة هذه الآفة وتدور البساط النباتي، القدرات العلمية والتقنية المتخصصة. وبهذا الصدد تعد موائل الاشغال التي شرع فيها في إطار الانجاز الضخم المتمثل في السد الأخضر من العمليات المطلقة. فمع الضروري، إذن، توسيع تلك الاشغال، وتوجيهها، لإعادة تشكيل الغطاء النباتي المناسب والمتنوع القادر على توفير الشروط المواتية لازدهار أنشطة انتاجية متعددة ومتكلمة تمكّن الإنسان من التصدي لزحف آفة التصحر.

ومن جهة أخرى، فإن تدعيم الانشطة الزراعية الرعوية والتحسين المستمر لمرافق الحياة المرتب من عملية استصلاح الاراضي لفائدة السكان المعنيين، والمحافظة على ثروات السهوب والعلفاء واستثمارها، مما يساعد على احداث وحدات صناعية متفرعة عن المركبات الصناعية في الشمال دون أن تكون مثل هذا الانجاز انعكاسات تهز استقرار الاوساط الريفية الضعيفة.

وسيتمكن تفادى مثل هذا الخطر بفضل الاختيار المناسب لأنواع الصناعات الواجبة اقامتها وبتهيئة شروط التكامل بين هذه الصناعات والوسط الريفي الذي يجب أن يستفيد من التجهيزات الضرورية لترقية سكانه وازدهارهم.

ان انجاز الاشغال الكبرى للتهيئة الفلاحية والمائية، وكذا بناء محاور جديدة للسكة الحديدية والطرق، سيسمحان بإنشاء مجموعات صناعية مهيكلة تكون هي المざام الصناعي الجديد الذي يعد بمثابة العنصر الأساسي للعملية الثورية الكبرى

وبخطوات ثابتة نحو التكامل الجهوى الذى تتوق إليه شعوب المنطقة.

وفي هذا المنظور، ستنستفيد مناطق الحدود برامج تنمية منسجمة ومكيفة، طبقاً لامكاناتها التى تتناسب مع الجهود التى تبذلها البلدان المجاورة.

#### 4 - المناطق الجبلية :

ان تنمية المناطق الجبلية ستتمحور أساساً حول حماية الغابات وتوسيعها، واستغلالها الرشيد، واستصلاح الاراضى وفق الاساليب التقنية الملائمة، حتى تضمن هذه المناطق مساهمتها في تغطية الحاجيات الغذائية وتوفير الشغل والمداخيل.

ومن هنا يجب استكمال هذه الجهود الانمائية في مجال الغابات والفلحة وتعزيزها بأشغال في ميدان الرى، وبترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة، والتقلدية، وتمارس هذه الاعمال داخل تجمعات بشريه مكيفة مع الوسط الجبلي.

وتكتسى أعمال فك العزلة عن هذه المناطق أهمية بالغة، لكونها لا تسمح باقامة مبادرات تساعد على التقدم والازدهار فقط، بل تضمن أيضاً أحسن حماية للبيئة.

وعليه، فان مواصلة الجهود المبذولة وتكثيفها في بناء الطرق والمسالك لفك العزلة عن هذه المناطق، ينبغي أن يأتيا في مقدمة الاولويات الانمائية المسطرة في اقتصاد الارياف.

ولقد تضررت الشروء النباتية والحيوانية في هذه المناطق بفعل اعتداءات خطيرة أصبحت تهدى بانقراض بعض الشسائل والفصائل، لذلك سيندرج مجهود حماية هذه الشروء الجبلية وتطويرها المتتنوع في اطار صيانة الحضائر الوطنية المهيأة حسب البرامج التي تتضمن أهدافاً متعددة منها :

غير أن سياسة تنمية مناطق الجنوب يمكنها، بل يجب أن تتحمّل، منذ الآن، حول الهدف القاضي بضمان استقرار السكان على طول خطوط المواصلات وداخل مناطق الحياة، وان ترتكز على برنامج عمل يهدف الى الحفاظ على الشروء المنجمية والطاقيّة، والى استثمارها الاقتصادي، والاعداد لتطوير انشطة صناعية تحويلية والى استصلاح اراض جديدة على نطاق واسع باستغلال الموارد المائية التي يزخر بها باطن هذه المناطق. ومع المفروض أن يشجع الاستغلال العقلاني لهذه الموارد المائية الباطنية على نمو فلاحة صحراوية ذات حجم معتبر.

ومع جهة أخرى، ينبغي الحفاظ على الشروء الطبيعية والمعالم التاريخية في هذه المناطق، والمهير على تطوير قدراتها على الاستقبال، وعلى توسيع منشآتها السياحية.

وعليه، فان اتساع رقة هذه المناطق ومميزاتها الطبيعية تقتضي مواصلة الجهد الخاص بتكييف الطرق، وذلك بفرض فك عزلتها وتنويع مبادراتها، كما تقتضي استكمال وضع المنشآت الجوية الأساسية التي تساعده على تطوير النقل الجوى، وفضلاً على ذلك، فان استعمال أنواع طاقية جديدة، ولاسيما الطاقة الشمسية المتوفرة والقابلة للاستعمال في كل مكان، سيسمح لامحالة بتطبيق البرامج الرامية الى إعادة انتشار السكان داخل هذه المناطق وضمان استقرارهم.

#### 3 - مناطق الحدود :

ان مناطق الحدود التي تأثرت بعمق من جراء التدابير الاستعمارية التي استهدفت، في مرحلة الكفاح المسلح، عزل الشعب الجزائري عن الشعوب الشقيقة المجاورة، تقاسى تأخراً ينبغي تداركه، حتى تصبح هذه الجهات مناطق مفضلة لإقامة مبادرات مزدهرة وتعاون واسع قصد توسيع آواصر الاخوة، وحسن الجوار، والسين تدريجياً

وللحفاظ على هذه الاراضى، ورفع مردوديتها، لسد حاجيات السكان الغذائية، وحتى لا يضيع الى الابد مورد ثمين، فانه يتهم القيام باشغال كبرى للتهيئة وصرف المياه بكيفية دورية ومنتظمة قصد القضاء نهائيا على عودة الاملاح التى تهدد بعض المناطق.

ومع الافضل أن تنجز النشاطات الصناعية التى لها ارتباط وثيق بما يمتلكه السهل على السفوح المجاورة، أو، اذا اقتضى الحال، داخل مناطق نشاطات صناعية وتجارية ذات العجم الصغير، تكون محددة ومجهزة بصفة جيدة.

وسيسمح التطبيق المتزامن لمجموع هذه الانشطة بوضع حد فى أجل مسمى، لسوء استعمال هذه الاراضى بفعل البناء، ومن ثم يمكن رفع العواجز التى قد تعرّض هذه المناطق فى مساهمتها الحاسمة لتحقيق هدف الامانة الغذائية.

#### ٦ - الساحل والعرف القارى :

ان المنطقة الساحلية للبلاد بصفتها موقعا للتبادل مع بقية العالم ومقررا للترفيه والاستراحة، ستظل محط الانظار لما تتمتع به من مناظر متنوعة خلابة. كما أنها تشكل دعامة لنشاطات الصيد البحري التى هي مدعوة الى المساهمة بصفة أكثر فعالية فى تحقيق هدف التوازن الغذائى.

ومع هنا، تجب حماية السواحل والجرف القارى من كل تلوث قصد حماية المياه والثروة الحيوانية والنباتية وتفادي رهن امكانيات استثمار هذه الموارد الطبيعية، ويكون ذلك بفرض مراقبة دائمة على البيئة البحرية.

وستتجه الجهود نحو تطهير المياه المتصوفة الى البحر، وانجاز تجهيزات سياحية وترفيهية مع تعاضى ازدحام المساحات المناسبة لهذه التهيئة العمرانية.

- توفير شروط الحياة وتحسينها لفائدة السكان،
- استثمار أقصى لمختلف الموارد الطبيعية،
- تشجيع البحث العلمي التطبيقي وتطوير النشاط الترفيهي.

#### ٥ - السهول الفلاحية والسفوح :

ان السفوح التى تعد الرابطة بين المرتفعات الجبلية والسهول ستؤدى فى المستقبل دورا هاما فى عملية التهيئة العمرانية، ولاسيما فى شمال البلاد. وفعلا، فانه يمكنها استقبال التجهيزات والخدمات والمنشآت الأساسية الثقيلة التى من المفترض أن ترتكز عليها النشاطات الانمائية لاقتصاد الجبال، والاستغلال المكثف لاراضى ذات الخصوبة الفلاحية العالية فى السهول.

وسيتم التكفل فى المخططات بازدياد السكان وتطوير نشاطات التجمعات السكنية، وذلك بفضل إعادة هيكلة النسيج الحضرى وتكتيفه المنسجم مما قد يؤدي الى تحويل بعض النشاطات نحو مدن السفوح.

اما فى الوسط الريفي، فان تحسين الاطار العيتوى يتحكم مطلقا فى تجديد اليد العاملة الفلاحية التى تشكل شیوخختها، اليوم، أحد العوائق الأساسية التى تقف حاجزا أمام الفلاحة. وقد يتجسد تحسين الاطار العيتوى المنشود من خلال ايجاد صيغة للسكن تسمح فى ذات الوقت بتحقيق مختلف أشكال الرقى الاجتماعى، وبالحفاظ على متطلبات استغلال الطاقة الفلاحية.

ويتوقف تكتيف الفلاحة فى هذه السهول وتحسين اطار الحياة، أيضا، على تعبئة الموارد المائية السطحية والباطنية واستغلالها بصفة عقلانية وهى عملية تقتضى بذل المزيد من المجهود لضمان جمع أكبر كمية ممكنة من المياه الجارية واعادة توظيف المياه المستعملة.

من هنا، ينبغي تطبيق مخطط واسع قصد تجديد مدينة الجزائر وتطويرها، في إطار تهيئة تشمل كل التجمعات السكنية المجاورة، بل وجملة المنطقة المحيطة بها. وتتمحور الخطوط الرئيسية لهذا المخطط حول حماية موقع المدينة والمحافظة على الأراضي الزراعية، وانجاز شبكة واسعة للمواصلات، وأخيراً تشييد المباني والمجمعات الضرورية لابد من مؤسسات الدولة واستعمالها كمقر للنشاطات الضرورية للحياة داخل العاصمة، سواء كان ذلك على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الثقافي. كما ينبغي تخصيص مكانة متميزة لمشاكل السكن التي ستتم دراستها وتسويتها حسب توزيع مراكز النشاطات. وهكذا ستتجلى مدينة الجزائر بوجه مشرق ملوكها كعاصمة سياسية للجزائر الجديدة وعاصمة اقتصادية لبلد مصمم على تشييد صرح الاشتراكي.

هذا، وسينتهي إلى سياسة الامرکزية المطبقة في التنمية ظهور مراكز اقتصادية جديدة عن كل أرجاء التراب الوطني، مما سيسمح بغض الضغط الممارس على العاصمة وبلوغ توازن أحسن في توزيع مراكز تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأخيراً، يجب أن تقوم التنمية الجهوية التي تمثل أحدى الانشغالات الأساسية للتهيئة العمرانية، على تخطيط ميداني للأنشطة الاقتصادية وعلى المنشآت الكفيلة بتوفير كل الشروط الضرورية لتجسيدها.

### ثالثا - الاتجاهات الأساسية لتطبيق سياسة التهيئة العمرانية :

ان انسجام البرامج الجهوية للتنمية ينبغي أن يتحقق عن طريق تكامل أنشطة التنمية والتسيير الخاصة بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مما يرجع بالاشتراك على التنمية الشاملة للبلاد ويسمح بتفادي

### 7- التجمعات العضرية الكبرى :

ان وجود تجمعات سكنية كبيرة ونموها القوى، في هذا الجزء من البلاد، قد أديا إلى استهلاك مفرط للأراضي ذات القيمة الفلاحية العالية.

وقد تطورت هذه الظاهرة الخطيرة بوتيرة سريعة، بينما يوجد أحياناً داخل النسيج العضري احتياط معتبر من المساحات التي يمكن تجديدها أو تكثيفها، ومساحات أخرى يمكن استرجاعها عن طريق نقل النشاطات المضرة إلى خارج الدائرة العمرانية.

وفضلاً على ذلك، يكتسي تطبيق المعايير المضادة للزلزال في البناء وتتجدد المنشآت والتجهيزات العقارية أهمية خاصة، لا سيما في شمال البلاد الذي يتميز بدرجة عالية من القابلية لحدوث الزلازل.

وقد نتج عن النمو غير المضبوط والفووضى للتجمعات السكنية الكبرى، ارتفاع كبير في التكاليف الاقتصادية، زيادة على تدهور الاطار الحيوي للمواطنين. وعليه، تجب برمجة سياسة ترتكز على إعادة هيكلة النسيج العضري العالى واعادة الاعتبار إليه وتتجديده، وذلك بفرض توفير الظروف الملائمة لرفاهية السكان، بواسطة تحسين وسائل النقل الحضري والتزويد بالمياه الصالحة للشرب. غير أن هذه السياسة لا تعطى ثمارها إلا إذا تم التحكم في و蒂رة النمو العضري. ومن شأن هذه السياسة أيضاً تمكن التجمعات السكنية الكبرى من ممارسة اشعاع ثقافي وعلمي على الصعيدين الوطني والجهوي.

ولقد أصبحت الجزائر العاصمة مدينة عملاقة، حيث يتمركز فيها ما يزيد على عشرة ملايين سكان، وهي بذلك قد بلغت حداً من الخطورة، قد يؤدي تجاوزه إلى الإخلال بتوازن تنمية البلاد.

بواسطة خريطة وطنية للرى تدمج البرامج الجهوية التي يجب أن تكون منسجمة مع توجيهات التنمية الوطنية.

ان الموارد التي تمكن الاستفادة منها بواسطة السدود أو الاحواض التلية توجد أساسا في المناطق الشمالية للبلاد.

وينبغي أن تسمح امكانيات الاستفادة منها بتوفير المياه لسكان هذه المناطق وسقى مساحات أوسع من الاراضي المسقية حاليا، وتوفير العاجات الصناعية.

والواقع انه مع الممكن، بل يجب أن تحل هذه الموارد السطحية محل الطبقات المائية الباطنية الموجودة في الشمال.

ان مقارنة العاجات بالموارد على المدى البعيد ستسمح باكتشاف العجز والفائض الجهوى اللذين يحددان طبيعة التحويلات اللازمة وحجمها بين الجهات لضمان توزيع متزن للمياه عبر كل أرجاء التراب الوطنى يأخذ، بعين الاعتبار، اختيارات التهيئة العمرانية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بتنمية الهضاب العليا.

وتتوفر بعض مناطق الهضاب العليا والجنوب على طبقات مائية هامة يمكن استعمالها كنقاط دعم لتنظيم تنمية جهوية معتبرة على الصعيدين الفلاحي والصناعي. وعليه، ينبعى العمل على الاستغلال العقلانى لهذه الطبقات المائية بما يتماشى مع الوتيرة التي تسمح بها أهمية الموارد المكتنزة. كما يتquin تكثيف الرى المتوسط وتوسيعه إلى جانب انجاز هذه الاشغال الكبرى التي تتطلب تعبئة وسائل هامة في الدراسات والإنجاز، وأجالا طويلة، وكذلك يتquin تكثيف شبكة السدود الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها.

ولبلوغ هذه الاهداف، ينبعى الشروع في هذه الاشغال وانجازها في اطار انشطة التجهيز

الاختلافات بين مختلف القطاعات والمناطق التي يتولد عنها ارتفاع التكاليف أثناء انجاز الاستثمارات وتوقف العمل والتأخير الضار بتلبية العاجات الماسة المحلية والوطنية على حد سواء.

وهكذا، فان الاطار الوطنى المرجعى الذى يعكس بصدق النظرة الشاملة البعيدة الامد للتهيئة العمرانية، ينبغي أن يعدد، حسب كل قطاع المعاور الرئيسية للنشاط الذى يضمون، مع خلال التطبيق المناسب، تحقيق أهداف الاستعمال العقلانى للتراب بأقل كلفة اقتصادية واجتماعية وضمن آجال معقولة. كما ان المجهودات المبذولة بهذا الصدد، التى أدت الى اعداد الغرائط المدرسية، والجامعية والصحية والتقويم المهني، يجب تكثيفها لتمتد الى جميع القطاعات ولتصبح قدوة لتوجيه الانشطة القطاعية بما يضمها نجاعتها وانسجامها.

هذا، وتحتفي التوجيهات الأساسية لهذه النشاطات القطاعية المساهمة في تطبيق سياسة التهيئة العمرانية للتراب الوطنى، أولا وقبل كل شيء، حول انجاز مختلف المنشآت القاعدية، ومنشآت الري، والنقل، والتغذية، والتوزيع، بالإضافة الى المواصلات السلكية واللاسلكية، والاعلام ضمن الآجال المخططة.

## ١ - المنشآت المائية :

يعد الماء عنصرا أساسيا وعامل استراتيجيا في عملية التهيئة العمرانية، لأن توزيع النشاطات الاقتصادية والسكان مرهون بتوفيره. وهكذا، يتضح أن اعتماد برمجة أكثر صرامة في توزيع الموارد المائية على مستوى المناطق والقطاعات لا مفر منه، حتى لا يصبح نقص الماء عائقا يعرض تحقيق أية فكرة لتهيئة المجال الوطنى بكيفية منتظمة.

لأجل ذلك ينبغي تطبيق التوزيع الارادي والمخطط للموارد المائية على المدى بعيد

من ارادة إعادة ترتيب المركبات الصناعية المهيكلة فقط، بل كذلك من الاهتمام بتوفير الخدمات الخاصة بالمقاومة الثانوية لهذه المركبات وللأنشطة الصناعية القائمة في المناطق المجاورة وتقديم الدعم الضروري لتحديث الأنشطة الزراعية.

وبهذا الصدد، ينبغي السهر بصفة خاصة على احترام توزيع الأنشطة المنتجة عبر التراب الوطني مع اتخاذ الإجراءات الالزامية، لاسيما الع bianية والمالية والعقارات الكفيلة بتشجيع تمركز المركبات وتسهيلاها، طبقا لاختيارات التهيئة العمرانية.

### 3 - المنشآت الأساسية وأنشطة النقل :

ان الاهداف التي سطرتها الثورة الجزائرية لنفسها، قصد بناء اقتصاد حديث مستقل ومزدهر، تستلزم انجاز برنامج هام للمنشآت القاعدية الضرورية لتوسيع كل أنواع النقل، الامر الذي يقتضي اقامة هيكل أساسية موزعة توزيعا منسجما عبر التراب الوطني ومستهدفة على وجه الخصوص مواصلة عملية فك العزلة ورفع مستوى ادماج السكان في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ان التمركز العقلاني للسكان عبر أنحاء التراب الوطني، وتوسيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية نحو الهضاب العليا، والجنوب، والمناطق الجبلية، والمناطق المتاخمة للحدود، وكذا تكثيف الجهود نحوها، كل ذلك سيفضي الى توسيع المبادرات ومضاعفتها.

وفي هذا المنظور، فان النقل بالسكة الحديدية مدعو، بلا شك، الى القيام بدور كبير، وسيتمحور تطوير هذا النقل حول العناصر التالية :

- تحدث قدرات الشبكة الموجودة وتدعمها وتحويل السكك الفضية الى سكك عادية.

المحلى وخاصة تلك التي تدخل في تشكييل المخططات البلدية.

وال فلاحون سيدعون ويشعرون على التكفل باصلاح اراضيهم عن طريق عمليات الرى الفردية او الجماعية.

ونظرا للتأخر المتراكم، فإن تعبئة الموارد المائية، وتوزيعها المتزن عبر التراب الوطني، قد يشكلان، رغم الجهد المبذولة ولمدة طويلة، عائقا كبيرا أمام تطبيق السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية.

وعليه، ينبغي السهر على القيام بأعمال تهدف الى مضاعفة الموارد المائية المتوفرة والمتمثلة فيما يأتي :

- التحكم في تسيير شبكات التوزيع.
- رشكلة المياه الصناعية واعادة استعمالها.
- معالجة المياه المستعملة، في التجمعات السكنية واعادة استعمالها.

### 2 - النشاطات المنتجة :

ان اعادة توزيع النشاطات الفلاحية والصناعية عبر البلاد ينبغي أن يتمحور حول الاختيارات الجهموية للتهيئة العمرانية، وأن تصدر عن حتمية التكامل على صعيد مزودج يتمثل في :

- العلاقات بين مختلف نشاطات كل قطاع من هذه القطاعات.

- العلاقات بين هذه القطاعات.

وهكذا، بالنسبة للقطاع الزراعي والرعوي كان من المفروض أن ترتكز التنمية الموجهة للرعى في المناطق السهبية على تنمية زراعة العلف في الاراضي الزراعية التي تحد هذه المناطق من الشمال.

اما بالنسبة للقطاع الصناعي، فان وضع الحزام الصناعي في الهضاب العليا ينبغي أن لا يأتى

لتصليح الباخر حتى تصبح قادرة على التكفل التدريجي بهذا النشاط الهام.

وينبغي أن تستهدف عمليات تدعيم شبكة المنشآت الأساسية الجوية وتوسيعها، تطوير النقل الجوى بجنوب البلاد فى الدرجة الاولى. وبهذا الصدد يجب الاهتمام الدائم بأمن الملاحة الجوية وتوفير كل أسباب المساعدة لها.

كما ينبغي التوصل الى التحكم فى تطوير المنشآت الأساسية الجوية والاسطول الجوى ضمن الآجال المحددة، فى اطار المخططات الانمائية المتوسطة الامد.

وإذا كان الرصد الجوى يشكل أداة ضرورية لضمان أمن الملاحة الجوية فإنه أيضا ذو أهمية بالنسبة لقطاعات الفلاحة والرى والنقل البحري والبناء والغازات والبيئة والحماية المدنية والطاقة الجديدة. ومن ثمة ينبغي أن تخصص له كل الوسائل الكفيلة بتحسين عملية جمع المعلومات ومعالجتها.

#### 4 - المنشآت الأساسية للمواصلات والاعلام :

انه لا يمكن تصور اقتصاد حي نشيط في بلد متطور دون وجود وسائل مواصلات سريعة وجاهزة للاستعمال في كل لحظة، تربطه في كل وقت، بجميع أنحاء البلاد، وبالخارج.

ذلك هو الهدف المنشود الواجب تحقيقه بواسطة امداد البلاد بشبكة عصرية في المواصلات السلكية واللاسلكية، تقوم على التقنيات الاكثر تطورا، وعلى تعميم استعمال الهاتف الآلى، وانشاء اتصالات للاعلام الآلى.

ان الصناعة الحديثة للمواصلات السلكية واللاسلكية تعد فرعاً جديداً متقدماً، حيث أن الجزائر اكتسبت فيه تجربة تسمح لها بالشروع في انتاج تجهيزات خاصة بـالمواصلات السلكية واللاسلكية،

- توسيع هذه الشبكة بواسطة انجاز الخط العديدي العرضى في الهضاب العليا وخط سوط حديدي موصولة بالشبكة الموجودة في الشمال.

- تجديد الشبكات العديدية القريبة من المراسى بهدف استعمالها كوسيلة لفك اختناق الموانئ.

- تدعيم المنشآت القاعدية وتجهيز السكك العديدية الخاصة بالضواحي لكي تساهم بقطف أورق في التكفل بالنقل إلى أطراف المدن.

وسيواصل النقل البري مواجهة تلبية قسط هام من الطلب، ومن ثمة سيستمر في الاستفادة من أولوية نسبية سواء على مستوى تنمية شبكة الطرق أو على صعيد تجديد الوسائل وتدعمها، وذلك بما يأتى :

- مواصلة التحديث ليكون في مستوى متطلبات التنمية الوطنية وتوسيع الشبكة حتى تصل إلى كل مناطق الحياة والنشاط الاقتصادي.

- مواصلة المجهودات الرامية إلى انجاز شبكة من الطرق السريعة مع اعطاء الأولوية للطرق الاكثر اختناقاً والحفاظ على الاراضي الفلاحية.

- تكثيف شبكة الطرق في جنوب البلاد. وفيما يتصل بالنقل البحري ينبغي توفير وسائل مرافقية فعالة خدمة للاقتصاد الوطني ومنح موانئ الصيد البحري الاولوية لضمان تغطية كاملة وجيدة لكل الساحل.

وينبغي، كذلك، تعزيز الاسطول البحري الذي يشكل دعماً امدادياً ضرورياً لازدهار التجارة الخارجية واستقلالها والذي ينبغي أن يسمح، بفضل المساحلة بالتكفل بقطف هام من التنقلات الداخلية.

والى جانب ذلك سيتم بذل عناية خاصة بالمنشآت القاعدية والتجهيزات الضرورية

لتحسين قدرات تدخل القطاع العمومي في مجال صيانة التجهيزات الصناعية والتجهيزات المنزليّة خاصة.

هذا، ويتعين بذلك عناية خاصة بانتاج الطاقة وتوزيعها، نظراً لأهمية العاجات العلاقيّة التي ما انفك ترتفع مع تقدم البلاد والنمو الديموغرافي. لذلك يتتعين مواصلة تعميم الكهرباء ودعم فاعلية شبكات توزيعها عبر التراب الوطني.

ويعد تحديث قدرات خزن المواد البترولية ووسائل نقلها وتكثيف عدد نقاط بيعها بمثابة الشروط الأساسية لضمان توزيعها المنظم.

#### ٦ - البنية الحضرية والتعهير :

ولتوفير اطار حياة يساعد على ازدهار المواطن، ينبغي أن تتماشى البنية الحضرية منع التصنيمات الخاصة بمركز الانشطة الانتاجية التي تجسد سياسة التهيئة العمرانية. وطبقاً للاختيارات الجهوية، فإنها ستتطور، بصفة أولية، على طول محور الهضاب العليا وعلى السفوح.

ويكون ذلك بتوسيع التجمعات السكنية الموجودة، وهذا ما سيتم السعي لتحقيقه بالدرجة الأولى، في اطار اعادة هيكلة البنية الحضرية الحالية، وتكثيفها بانشاء مراكز جديدة للحياة.

وسيحظى السكن الجماعي، في التجمعات السكنية الكبرى بامتياز خاص بفضل تصميم متكمال تراعي فيه كل المرافق الاجتماعية والثقافية والتجارية الضرورية، من جهة، والشروط الكفيلة بانشاء جو يشجع المبادرات فيما بين السكان، ويفسح لهم مجال اتخاذ المبادرات، ويعزز تضامنهم داخل الاحياء نفسها، من جهة أخرى.

اما في الهضاب العليا وجنوب البلاد، حيث تتتوفر اراضي ومواد كافية للبناء، فال الاولى أن يشجع السكن شبه الجماعي والفردي.

مع ادماج أحدث التطورات التكنولوجية بصفة مستمرة.

ان المصالح البريدية تقوم بمهمة أساسية تجد الاشر الحسن عند المواطنين. انها تتحكم الى درجة لا يستهان بها، في تسيير الاقتصاد والمصالح العمومية، وبذلك يتتعين القيام بتحديث شبكة البريد وجعلها تصل الى مستوى كاف من التركيز.

وفي هذا المنظور، ينبغي تدارك التأخير المسجل في الجنوب وفي المناطق الريفية والمراكيز الحضرية الهامة في أقرب الآجال.

ان اطلاع المواطنين، أينما كانت اقامتهم، على الاحداث الوطنية والدولية حق ومنطلب، وستسمح ممارسة هذا الحق بالتقدير الموضوعي للظروف التي أحرزتها الثورة، والصعوبات الداخلية والخارجية التي تواجهها.

ومن ثمة، تعد تغطية التراب الوطني بوسائل الاعلام الوطنية المكتوبة والمسموعة والمرئية من أولى الاولويات، وتنبغي اذن، اقامة أنظمة فعالة وسريعة لتوزيع الصعافة المكتوبة، بغية ايصالها بسرعة إلى المناطق النائية.

#### ٥ - التغزير والتوزيع :

ان هيكل التغزير تؤدي مهمة استراتيجية في ضبط امكانات التموين وضمانه، لكونها تربط بين الانشطة الانتاجية وأنشطة التوزيع. كما أن تطورها يجب أن يتم في اطار سياسة شاملة منسجمة ترمي الى تغطية ملائمة لكل التراب الوطني.

ان الخطوط الرئيسية التي تتمحور حولها أعمال القطاع التجاري، من حيث اقامة هيكل ملائم للتوزيع، تقوم أساساً على سياسة تجهيز تجاري تعدد فيها، على وجه الخصوص، مقاييس انشاء المغازن ونقاط البيع وشروطها، وتتضمن إعادة توزيع أنشطة الخدمات ودعمها وتأطيرها

وهكذا ستعكف أساساً مكاتب الدراسات ومؤسسات الانجاز ذات الاختصاص الوطني على تنفيذ الاشغال الكبرى المعقدة، فتصبح عامل نشر وتعزيز للتقنيات الجديدة في البناء، لاسيما ما يتعلق منها بترقية استعمال المواد المحلية.

ومن ناحية أخرى ينبغي أن يحظى التأطيس التقني، وكفاءة العمال، وتنظيم التسيير، ووسائل الدراسات والإنجاز، بتحسين متواصل، بغية مضاعفة مردودية انتاجيتها ورفع جودة خدماتها.

#### 8 - البيئة :

ان تنفيذ التنمية السريعة في مجل قطاعات النشاط، التي تولدت عنها عملية متعددة الجوانب تمس مختلف أناء الوطن، تطرح مشكل حماية البيئة ومعاربة الفواهر الضارة، وخاصة منها تلك التي ترافق بروز مراكز حضرية ذات النشاط الصناعي. وبهذا الصدد، على الدولة، في إطار التخطيط الوطني، فرض الاجراءات اللازمة وتنظيم العمليات الكفيلة بالمحافظة على سلامية البيئة وتحقيق الوقاية، والقضاء على كل المظاهر الضارة بصحمة المواطنين. وعليه، يتمنى على الجماعات المحلية وجميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد أن تؤدي الدور المنوط بها في تنفيذ سياسة محاربة التلوث وحماية البيئة. ومن الضروري ألا يفهم بأن تنفيذ هذه السياسة من صلاحية الدولة وحدها بل ينبغي أن يكون الشغل الشاغل لكل المواطنين.

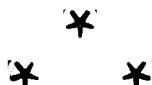
وأما في المناطق الجبلية فينبغي الابقاء على التجمعات السكنية داخل المساحات الصغيرة أو المتوسطة كما يمكن تشجيع البناء الفردي. وبخصوص البناء الريفي المجمع أو المتشر فإنه سيحظى، في إطار برامج البناء، بعناية خاصة. ذلك أن نجاح عمليات التنمية الفلاحية يتوقف، إلى حد كبير على نموه وتحسينه.

هذا، ويتعين تعزيز التجمعات السكنية المكونة للبنية الحضرية حسب حجمها وموقعها، بالمرافق الاجتماعية والثقافية التي تسمح للسكان بالتعلّق إلى عوامل الرقي والازدهار. وعليه، ينبغي التحكم أكثر في مقاييس البناء مع الاحترام الصارم لقواعد التعمير والهندسة المعمارية وبذل جهد خاص لضمان جمال البناء، حرصاً على التقاليد الوطنية والعاجيات الجهوية وأحياء التراث المعماري والهندسي العربي الإسلامي.

ومن ثمة، فإن ضرورة تدعيم الأدوات الناجمة للتخطيط الحضري تقتضي، من كل المصالح الوطنية منها والمحلية، ممارسة رقابة صارمة لكشف كل خرق للتصاميم والقواعد ومعاقبة مرتكبيه.

#### 7 - وسائل الانجاز :

ينبغي مواصلة تدعيم الجهد المبذولة لتنمية الامكانيات الوطنية للدراسات والإنجاز وتحقيق لا مركزيتها، وتوجيهها نحو التكفل بإنجاز المنشآت الأساسية والتجهيزات المبرمجة، على أن يتماشى توزيع القدرات الوطنية الخاصة بالدراسات والإنجاز مع الاختيارات الجهوية للتهيئة العمرانية.



إلى تحويل بلدان العالم الثالث كل التبعات والاعباء بما يضمن الحفاظ على امتيازاتها.

ولا شك أن تصاعد الاحتياجات الاجتماعية في السنوات المقبلة نتيجة تضافر عامل النمو الديمغرافي مع ارتفاع المستوى الثقافي وتعseen المستوى المعيشي، سوف يطرح مطالب جديدة من شأنها أن تزيد الوضع الاقتصادي تعقدا في الوقت الذي تتقلص فيه الموارد الطاقية.

ومعنى هذا، ان نهاية القرن العالى تحمل معها تحديات من نوع جديد، تتطلب مواجهتها التسلح بالقيقة، والاعتماد على النفس، وتعبئة الطاقات الذاتية، وتحسين الانتاجية باستمرار، واعادة الاعتبار للجهد الانساني.

فجميع المواطنين، اطارات ومسؤولين، مجاهدين وجنودا وشبابا، عملا وفلاحين، نساء ورجالا، موظفين وطلبة، تجارا وحرفيين، مدعوون إلى مضاعفة الجهد، وتوفير أفضل الشروط لتدخل الجزائر القرن القادم بقدم ثابتة، وعزيمة وطيدة، وايمان راسخ، وحيوية متجددة. فعزتهم من عزتها، وغناهم من غناها، وسمعتهم كأفراد، مرتبطة بسمعتها كأمة، ومكانتها كدولة، وقيمتها كثورة.

ان هذه الوثيقة التي هي ثمرة جهود متواصلة قد تناولت بالدرس والتحليل مجموع القضايا المطروحة، بغية تقديم حلول واجتهادات تضمن تحقيق الطموحات الشعبية، اعتمادا على الامكانيات الذاتية. فهي حلقة جديدة في سلسلة النصوص الأساسية التي وضعتها الثورة، على مدى ثلاثة عقود، وقاعدة نظرية تبني عليها البلاد توجيهاتها ومشاريعها المستقبلية، وتستعين بها لمواجهة تحديات السنوات القادمة.

لقد استطاعت الجزائر أن تواصل تطورها وتحافظ على وertia مشرفة لتنميتها، وتلبى الاحتياجات الأساسية للمواطنين، رغم تفاقم الأزمة الاقتصادية الدولية وتأثيراتها السلبية في بلدان العالم الثالث. وقد تحققت هذه النتيجة بفضل السياسة التي أنتهجتها الجزائر، منذ المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني.

وإذا كان العالم قد تأكّد الآن أن النظام الاقتصادي العالمي القائم أصبح مصدر أزمة دائمة، وعامل فوضى مستمرة، فإن بعض الدول الصناعية المتمسكة بالنظام العائد، تسعى

# فهرس

صفحة

١٦٢	ثانيا - الاسلام والمشروع الثقافي
١٦٣	ثالثا - تحديات تجب مواجهتها ...
	<b>الفصل الثاني - بناء المجتمع الاشتراكي .. . . . .</b>
١٦٥	أولا - من الثورة الديمقراطية الشعبية الى بناء الاشتراكية .. . . . .
١٦٦	ثانيا - الاهداف الاساسية لبناء الاشتراكية .. . . . .
١٦٧	٢ - القضاء على استغلال الانسان للانسان ... . . . . .
١٦٧	٢ - تغيير العلاقات الاجتماعية.
١٦٨	ثالثا - الاولوية لتلبية العاجات الاساسية للجماهير الشعبية
	<b>رابعا - تحرير الفرد وترقيته باعتباره مواطنا مسؤولا .</b>
١٦٨	خامسا - القوى الاجتماعية للثورة
	<b>الفصل الثالث - المعاور الكبرى لبناء الاشتراكية .. . . . .</b>
١٧٠	أولا - مهام الثورة الجزائرية في المجال الثقافي .. . . . .
١٧١	٢ - اللغة الوطنية .. . . . .
١٧٢	٢ - التربية الوطنية .. . . . .
١٧٣	٣ - التكوين العلمي والتكنولوجي
١٧٤	٤ - مكافحة الانحرافات والمظاهر السلبية في المجتمع .. . . . .
١٧٤	٥ - التكوين السياسي .. . . . .
	<b>ثانيا - مهام الثورة في المجال الزراعي .. . . . .</b>
١٧٥	ثالثا - مهام الثورة في المجال الصناعي .. . . . .
١٧٧	<b>الفصل الرابع - الدفاع الوطني .. . . . .</b>
١٨٠	

صفحة

	<b>تمهيد</b>
١٤٨	الاسس التاريخية للمجتمع الجزائري
١٤٩	١ - الدولة النوميدية .. . . . .
١٤٩	٢ - المقاومة المسلحة .. . . . .
	<b>٣ - الصمود الثقافي والثورة الاجتماعية .. . . . .</b>
١٥٠	٤ - ظهور الاسلام .. . . . .
١٥٠	٥ - الدولة الرستمية .. . . . .
١٥١	٦ - الدولة الزيرية - الحمادية .. .
	<b>٧ - الموحدون وبناء المغرب العربي .. . . . .</b>
١٥١	٨ - الدولة الزيانية .. . . . .
	<b>٩ - الدولة الجزائرية في العهد العثماني .. . . . .</b>
١٥٢	١٠ - تطور الاطماع الاوروبية
	<b>١١ - الاحتلال الفرنسي .. . . . .</b>
١٥٣	١٢ - المقاومة الشعبية ودولة الامير عبد القادر .. . . . .
١٥٣	١٣ - الصمود الثقافي .. . . . .
١٥٤	١٤ - مشروع الاستعمار للقضاء على الشخصية الوطنية .. . . . .
١٥٤	١٥ - المشروع الوطني .. . . . .
١٥٥	١٦ - ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤ .. . . . .
١٥٦	١٧ - المنجزات الاساسية للثورة المسلحة .. . . . .
١٥٧	١٨ - تحديات مرحلة البناء .. . . . .
	<b>الباب الأول</b>
	<b>المنظلات الايديولوجية</b>
	<b>الفصل الأول - الاسلام ومتطلبات العصر .. . . . .</b>
	<b>أولا - البعد الاسلامي للثورة الجزائرية .. . . . .</b>
١٦١	
١٦٢	

## صفحة

## صفحة

	الفصل الخامس - سياسة الجزائر الخارجية .. . . . .	
١٩٨	أولا - الاسن والمبادئ ..... ثانيا - الكفاح من أجل نظام دولي جديد والتعاون جنوب -	
١٩٩	جنوب .. . . . . ثالثا - الجزائر والوطن العربي ..	
١٩٩	رابعا - الجزائر والمغرب العربي ..	
٢٠٠	خامسا - الجزائر وافريقيا .. . .	
٢٠٠	سادسا - سياسة الجزائر في حوض البحر الأبيض المتوسط ..	
٢٠١	سابعا - الجزائر ودول آسيا وأمريكا اللاتينية .. . . .	
٢٠٢	ثامنا - علاقات الجزائر بالبلدان الاشتراكية .. . . . .	
٢٠٣	تسعا - الجزائر والدول الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .. . . . .	
٢٠٣	عاشرًا - الجزائر ومنظمة الأمم المتحدة .. . . . .	
٢٠٤	<b>الباب الثاني المؤسسات الوطنية</b>	
٢٠٤	الفصل الثالث - الرقابة .. . . . .	
٢٠٥	أولا - الرقابة السياسية.....	
٢٠٥	ثانيا - الرقابة الشعبية.....	
٢٠٦	ثالثا - الرقابة الإدارية.....	
	<b>الباب الثالث التنمية الشاملة</b>	
	<b>الفصل الأول - المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني ..</b>	
٢٠٧	أولا - التخطيط .. . . . .	
٢٠٨	ث - التخطيط أداة لتنظيم العمل وتحقيق أهداف الاشتراكية	
٢٠٨	٢ - يجب أن ينطبق التخطيط على كل مستويات الاقتصاد ويتخذ صيغة ديمقراطية ولامركزية جلية ويصبح قضية الأمة بأكملها .. . .	
٢٠٩	١٩١ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٦ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٧	الفصل الأول - العزب .. . . . . أولا - دوره القيادي .. . . . . ثانيا - النضال الأيديولوجي .. . . ثالثا - المناضلون .. . . . . رابعا - الاطارات .. . . . . خامسا - المنظمات الجماهيرية .. ث - المنظمة الوطنية للمجاهدين ٢ - الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين .. . . . . ٣ - الاتحاد العام للعمال الجزائريين .. . . . . ٤ - الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات .. . . . .

صفحة	صفحة
	٣ - تكفل التخطيط بنشاطات
	القطاع الوطني الخاص ...
٢٢٢	٤ - يجب أن يعتمد التخطيط على
	الفنيات والمناهج العلمية ..
	ثانيا - الامركرزية .. . . . .
٢٢٢	ثالثا - وسائل تنظيم الاقتصاد
	وأساليب التسيير . . . . .
٢٢٣	٤ - أساليب التسيير . . . . .
	٥ - النظم المالي . . . . .
٢٢٣	٦ - التقشف . . . . .
	٧ - النظام الجبائي . . . . .
٢٢٣	٨ - الاستقلال المالي . . . . .
	٩ - احتكار الدولة للتجارة
٢٢٤	الخارجية . . . . .
	١٠ - تجديد العمالة . . . . .
٢٢٥	١١ - نظام الأسعار . . . . .
	١٢ - تنظيم الاعمال التجارية . .
٢٢٦	١٣ - النظام التعاقدى . . . . .
	<b>الفصل الثاني - التنمية الريفية</b>
٢٢٦	<b>أولا - الاهداف السياسية</b>
	والاجتماعية للتنمية
٢٢٧	ال فلاحية . . . . .
	<b>ثانيا - تحديد تصور شامل</b>
	للتنمية الفلاحية . . . . .
٢٢٧	<b>ثالثا - المحاور الكبرى لسياسة</b>
	التنمية الريفية . . . . .
٢٢٧	١ - الاكتفاء الفدائي . . . . .
	٢ - الاستخدام الاقصى للتربة
٢٢٨	والمحافظة عليها . . . . .
	٣ - تهيئة المناطق السهبية
٢٢٨	واستصلاحها . . . . .
	٤ - استصلاح الاراضى فى
٢٢٩	الجنوب . . . . .
	٥ - الشروء الحيوانية . . . . .
٢٢٩	٦ - تحدث تقنيات الانتاج . . . . .
	٧ - تعبئة الموارد المائية . . . . .
٢٢٩	٨ - تكوين الرجال . . . . .
	<b>البحث العلمي الاساسى</b>
٢٢٢	والتطبيقي . . . . .
	<b>١٠ - تنظيم وسائل دعم التنمية</b>
٢٢٢	الريفية . . . . .
	<b>١١ - سياسة الاسعار . . . . .</b>
٢٢٣	رابعا - الاطار القانونى . . . . .
	خامسا - التعبئة الواسعة الدائمة
	للمبادرات المعلية
٢٢٣	والهيكل الامركرزية ..
	<b>١٢ - العلاقة بين الفلاحة</b>
٢٢٤	والصناعة . . . . .
	<b>الفصل الثالث - التنمية الصناعية</b>
٢٢٤	<b>أولا - محتوى التنمية الصناعية ..</b>
	<b>١ - التحديات . . . . .</b>
٢٢٦	<b>٢ - الضغوط . . . . .</b>
	<b>ثانيا - أهداف التنمية الصناعية.</b>
٢٢٧	<b>٣ - تزويد البلاد بصناعة شاملة</b>
	<b>ومتوازنة . . . . .</b>
٢٢٧	<b>٤ - مواصلة تنمية</b>
	<b>الصناعات الأساسية . . .</b>
٢٢٧	<b>٥ - تمكين صناعة وسائل</b>
	<b>التجهيز من تأدية دور</b>
٢٢٧	<b>٦ - أساسى . . . . .</b>
	<b>٧ - مواصلة اضفاء القيمة</b>
	<b>على المواد الاولية</b>
٢٢٨	<b>٨ - والمنتجات الوسيطة ..</b>
	<b>٩ - تحقيق التكامل والانسجام</b>
	<b>بين الصناعة والقطاعات</b>
٢٢٩	<b>١٠ - الاقتصادية الأخرى . . . . .</b>
	<b>١١ - الصناعة في خدمة</b>
٢٢٩	<b>الاقتصاد . . . . .</b>
	<b>١٢ - الصناعة في خدمة</b>
٢٢٩	<b>الزراعة . . . . .</b>
	<b>١٣ - الصناعة والتهيئة</b>
٢٢٩	<b>العمرانية . . . . .</b>

صفحة	صفحة		
244	سابعا - العمل لصالح الشباب ... ثامنا - المجالس الجزائرية في الخارج ... تاسعا - الصحة ... عاشرًا - السكك ... الحادي عشر - التربية البدنية والرياضة ... الثاني عشر - السياحة والترفيه الثالث عشر - مستوى المعيشة ... <b>الفصل الخامس - التهيئة العمرانية وتطوير المنشآت</b> القاعدية ... أولا - الاسس والاهداف ..... ثانيا - اختيارات التنمية الجهوية I - الهضاب العليا ... 2 - جنوب البلاد ... 3 - مناطق العدود ... 4 - المناطق الجبلية ... 5 - السهول الفلاحية والسفوح 6 - الساحل والجرف القاري .. 7 - التجمعات الحضرية الكبرى ثالثا - الاتجاهات الأساسية لتطبيق سياسة التهيئة العمرانية ... I - المنشآت المائية ... 2 - النشاطات المنتجة ... 3 - المنشآت الأساسية وأنشطة النقل ... 4 - المنشآت الأساسية للمواصلات والاعلام ... 5 - التخزين والتوزيع ... 6 - البنية الحضرية والتعمير 7 - وسائل الانجاز ... 8 - البيئة ...	230	3 - تدعيم صناعة متنوعة وتطويرها ... 4 - ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي 5 - ترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الصناعات التقليدية ... ثالثا - مسار التنمية الصناعية .. رابعا - تعبيئة وسائل التحكم في التكنولوجيا وتطويرها ... I - التحكم في الصيانة ... 2 - توفير الشروط الفضورية لجعل الصناعة، عدا قطاع المحروقات، مصدرا دائمًا وصالحا للتراكم ... <b>الفصل الرابع - التنمية الثقافية والاجتماعية ...</b> أولا - الثقافة الوطنية ... I - التراث التاريخي ... 2 - التراث الشعافي ... 3 - العمل الثقافي ... ثانيا - التربية والتكوين ... I - الاهداف ... 2 - منظومة التربية والتكوين 3 - التعليم التحضيري للمدرسة - التكوين المسمى ومحو الامية ... 4 - البحث العلمي ... ثالثا - الاعلام ... رابعا - العمل والتشغيل والاجور I - العمل والتشغيل ... 2 - الاجور ... خامسا - سياسة الاسرة والنمو الديموغرافي ... سادسا - الحماية الاجتماعية ...